جامعة وهران 2
كلية العلوم الاجتماعية

مذكرة

لنيل شهادة الماجستير
في الفلسفة.

الدولة والعولمة: نهاية السيادة
فرانسيس فوكوياما أنموذجا

من اعداد الطالب
العاقب سفيان

تشكيلة لجنة المناقشة :

لقب و اسم الاستاذ	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
الزاوي الحسين	أستاذ	رئيسا	جامعة وهران2
برياح مختار	أستاذ	مشرفا	جامعة وهران2
سواريت بن عمر	أستاذ	مناقشا	جامعة وهران2
بوشيبة محمد	أستاذ	مناقشا	جامعة وهران2

الموسم الجامعي
2016 ./..2015

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكـــــــــــــرات

الشكر والحمد لله على ما منّ به من نعم علينا من قبل وبعد .

بعد شكر الله نتقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان إلى أستاذي المشرف "**الأستاذ الدكتور بريام مختار**" لما أسداه لنا من نصائح وتوجيهات نيرة وملاحظات لا متناهية، فلم نجد أسمى عبارات الشكر والتقدير.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى "الأستاذة الزوجة" حفظها الله لما قدمته لي من دعم ومساعدة لإنهاء هذا البحث، وأشكرها على صبرها الجميل علي طيلة إنجاز هذا البحث خاصة مع ما يتطلب من غياب مستمر وطويل عن البيت.

كما أشكر أساتذتي "**شريف الدين بن دوبة**" و "**فيدوح صالح**" على صبرهم وسعة صدرهم لما قدموه لي من توجيهات ومرافقة في هذا البحث.

وأشكر السادة الأساتذة في لجنة المناقشة

أشكر كل عمال المكتبة دون أن أنسى أخي وصديقي "**بوسلهام عبد القادر**" مهندس الإعلام الآلي.

سفيان

إهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي وتعبي إلى:

من فطمني الموت منهما والدي وأخي رحمهما الله، وإلى من أفنت عمرها لتراني أتقلد هذه الدرجات وأحيى حياة أفضل "أمي شفاها الله"، إلى إخوتي حفظهم الله الذين أغدقوا علي من فضلهم من أجل تربيتي وتعليمي، وإلى من جمعتني بهم صداقة الدراسة من الطفولة إلى اليوم إلى كل طالب شغوف بالفلسفة..

وإلى من ساعدني من قريب أو من بعيد بكلمة طيبة

الفهرس:

تشكرات

إهداء

المقدمة.....أ

الفصل الأول

المبحث الأول: الدولة من المفهوم إلى الاصطلاح 8

المبحث الثاني: الدولة والسيادة في الفكر الفلسفي والسياسي..... 19

الفصل الثاني

المبحث الأول: العولمة وأثرها على السيادة..... 39

المطلب الأول: الشركات المتعددة الجنسية وسيادة الدول 41

المطلب الثاني: صندوق النقد والبنك الدوليين وسيادة الدولة 51

المبحث الثاني: الليبرالية الجديدة ومبدأ السيادة: (النظام الدولي الجديد) 58

المطلب الأول: النظام الدولي الجديد المفهوم والتطور.....59

الفصل الثالث:

المبحث الأول: فوكوياما من الفلسفة إلى السياسة 97

المبحث الثاني: السيادة ونهاية التاريخ عند فوكوياما 140

الخاتمة 155

قائمة المصادر والمراجع..... 165

مقدمة

مقدمة:

لقد أدت التغيرات والأحداث التي أفرزها التاريخ في أبعاده السياسية خلال العقدان الأخيران من القرن الماضي أبعادا جديدة لمفاهيم متعددة في الحقل السياسي والأكاديمي بوجه خاص، مؤثرة تأثيرا جذريا في البنى السياسية والإقتصادية للمنظومة الدولية،وكان من أبرز تلك الأحداث ذلك التحول في تركيبة المنظومة الدولية :من الثنائية إلى الأحادية القطبية ة وانهيار المعسكر الشرقي وما نتج عنه من تفرد المعسكر الغربي وانتصار الفكر اللبيرالي معلنا بذلك عن نهاية التاريخ وبروز نمط واحدة الفكر السياسي ,وبروز مصطلح العولمة كظاهرة يرى البعض أنها أعادت تشكيل خريطة العالم الجيو-سياسية وأثرت تأثيرا جوهريا في بنيته الأساسية، كل هذا وذاك سرع إلى ضرورة إحداث تحول مواز وجديد في مناهج نظرية العلاقات الدولية الجديدة، وكان من نتائج ذلك التسارع في عمليات التبادل الإقتصادي والتصاعد في قوى السوق ومحركات العولمة.أي أدى إلى حد القول إن المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها جهود التنظير في حقل العلاقات الدولية يستلزم التغيير بسبب تغير قوى موضوعية فرضت إعادة فهمها بطريقة مختلفة مثل مفاهيم:**الدولة السيادة، الحرية، المواطنة، الديمقراطية ....** كوحدات أساسية للتحليل في نظرية العلاقات الدولية .من هنا ظهرت المناقشات الأكاديمية في الفكر السياسي مسلمة أن السيادة في خطر أو أنها تتجه إلى النهاية .مما يستلزم إزاحتها عن موقعها الرئيسي وتغييرها بمفاهيم أخرى أو إعادة تعريفها بشكل يحقق فهومات أفضل للتحولات وللقوى الفاعلة الجديدة في السياسة والمنظومة الدولية.بنهاية الحرب،ظهرت العديد من النظريات المهمة في العلاقات الدولية رسمتها معاهدة **"واستفاليا"** مسلمة أن الدولة الوطنية هي الوحدة الأساسية للمنظومة الدولية،

وأصبح ينظر إلى"**سلام واستفاليا**" عادة على أنه مصدر سيادة الدولة القومية الحديثة .وعملت تلك النظريات على تقديم أطروحات معينة من خلال تدخل الدولة الوطنية في التحالفات و المنظومات وتحقيق توازن القوى وإتخاذ القرار.لكن مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ونتيجة تسارع عمليات العولمة .رأى محللي العلاقات الدولية أن الدولة الوطنية أخذت تفقد السيطرة على سيادتها و بالتالي على تحركات رؤوس الأموال، السلع والبضائع وحتى البشر والشركات والمعلومات ، ثم طرحوا أزمة الدولة الوطنية وأعلنوا : عن نهاية السيادة .وحدود يمكن النفاذ منها وتجاوزها . رغم الخلاف القليل بين السيادة والسلطة والقوة والسيطرة إلا أن إبراز مفهوم السيادة نجح كقضية وكسؤال لمناقشته في ممارسات التنظير عن العلاقات الدولية .وفي بداية التسعينات مع توسع الإتحاد الأوربي ونجاح بعض التدخلات العسكرية في **البوسنة** و**الهرسك** و**رواندا** و **هايتي و العراق** و**الصومال** ....بتأييد عالمي بدأ التشكيك في قداسة السيادة وحتى في المعنى الدستوري التقليدي لها .

مع تزايد قوة هكذا إتجاه ظهرت في الأفق إعلانات مسلمة أن الدولة الوطنية كوحدة سياسية مستقلة تنحوا إلى النهاية في مواجهة الهجوم المتسارع لقوى العولمة مثل: **الكارتلات الإقتصادية- الأنترنيت** و**الشركات المتعددة الجنسيات** –**المنظمات غير الحكومية** ....وبدأت العديد من التحليلات الحديثة للإقتصاد السياسي العالمي طرح أننا أمام مرحلة ينفصل فيها الماضي عن المستقبل .فالعولمة الإقتصادية خلال ربع القرن الماضي كانت بداية لإعادة ترتيب حتمية ولا رجعة عنها لأدوار السياسة والإقتصاد.مع خضوع الدول القومية لقوى السوق و الإقتصاد والتقنية العلمية.وبحسب المنظرين المحللين مثل: **فوكوياما** ،**هانتغتون** ،**شومسكي**... لم يعد بإمكان التاريخ أن يكون دليلا لفهم المستقبل

حينما نواجه إختفاء الدولة القومية والجغرافيا والتاريخ والتقنية.لقد بدأنا في السنوات الأخيرة نمارس حياة عصر ميزته التكامل الإقليمي والعولمة الإقتصادية وحدود يمكن خرقها وتجاوزها بسهولة فائقة وبالتالي من اللزوم توحيد الإنسانية ضمن اللبيرالية الديمقراطية.رغم التقليل من الأثار التي تحدثها هذه العمليات في المنظومة الدولية فإن تفسير هذه الأحداث والمتغيرات و تحليلها يثير كثيرا من الإشكالات والخلافات .فالبعض يرى أن عمليات العولمة الراهنة وانتشار معايير حقوق الإنسان المواطنة العالمية ،الديمقراطية كلها تشير إلى أن سيادة الدولة الوطنية في حالة نهاية وهنا يمكن الإشارة إلى وجهة نظر **"سوزان ستراينج"** التي ترى أنه يتم الآن إزاحة منظومة **"واستفاليا"** عن موقعها المركزي بواسطة التغيرات العالمية في عالمنا المعاصر.ويرى فريق آخر أن عمليات العولمة تلك تقوض القاعدة الأساسية للمنظومة الدولية–سيادة الدولة الوطنية وأن نهايتها– السيادة– يمثل تحولا جذريا في البنية **الوستفالية** للمنظومة الدولية .في مقابل ذلك إن التراجع المزعوم في سيادة الدولة الوطنية لم يبدأ مع ظاهرة العولمة وإنما يعود إلى أبعد من ذلك مرتبطا بالأساس مع طبيعة الدولة الوطنية بوصفها فاعلا رئيسا في مجتمع فوضوي .الأمر الذي ألزم عليها التعامل و التكيف مع قوى وقيود متعددة ومنذ بدايتها.

الإشكـالية:

إذا كانت العولمة تعني توحيد الإنسانية ضمن اللبيرالية الديمقراطية والأخذ بمسألة نهاية التاريخ في أبعاده السياسية أن العالم أفضى إلى توحيدها وتعميقها على الكون وأنها الشكل النهائي لأي حكم سياسي . فما هو التصور الجديد لمضمون المفاهيم : **الدولة، السيادة ، الحرية ، الديمقراطية** ؟

وإذا كان التاريخ قد انتهى بالنسبة **لفوكوياما** بتصالح العقل مع الواقع وانتصار الفكر اللبيرالي السياسي-واحدة الفعل السياسي –كيف تصبح الدولة الوطنية في ظل العولمة؟.

وإذا كانت هذه النهاية ستشهد العديد من القراءات على مستوى المضمون فما طبيعتها و نتائجها؟ وهل انتهى فعلا التاريخ لإنتصار الفكر اللبيرالي و الإعلان عن ديمومته؟

أين الحلم الأعظم **للدولة الواستفالية** وهي الدولة الأمة من هذه المعادلة التاريخية ،تلك المعادلة التي من المفترض أن تكون وثبة للدولة الوطنية لتحقق ذاتها ورسالتها ؟ ألا يوجد تعارض بين الإقرار بسيادة الدولة الوطنية والإعلان عن نهاية التاريخ؟ هل القول بنموذج توحيد الإنسانية ضمن اللبيرالية الديمقراطية يتعارض مع فلسفات التاريخ؟كيف يكون هذا النموذج إعلانا عن نهاية التاريخ وكيف تمتد نهاية التاريخ إلى نهاية السيادة؟.

إن الإجابة عن هكذا إشكالية أوجبت علينا خطة بحثية بدأت بمقدمة متبوعة بثلاثة فصول متضمنة مبحثين في كل فصل فكان في المقدمة إطلالة حول أهم التغيرات والأحداث التي افرزها التاريخ في أبعاده السياسية من خلال العقدان الأخيران من القرن الماضي وما ترتب عنه من نحت لمفاهيم متعددة في الحقل السياسي والأكاديمي والتي أثرت تأثيرا في البنى السياسية والاقتصادية للمنظومة السياسية .

فتناولنا في الفصل الأول الموسوم بالدولة والسيادة أهم المصطلحات السياسية **كالسلطة، الدولة السيادة، العولمة...** من المفهوم إلى الإصطلاح.لإبراز تطور و تحول هذه المصطلحات عبر التاريخ وأحداثه المتضاربة.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه العولمة ونهاية السيادة ،حيث من خلاله أردنا تبيان أثر العولمة وتداعياتها على السيادة.

وبالنسبة للفصل الأخير فتضمن فوكوياما والتأسيس لنهاية السيادة وكيف أسس لفكرة أحادية النظام اللبيرالي كنموذج وتوحيد الإنسانية، ثم أنهينا هذه الدراسة بخاتمة حاولنا من خلالها الإجابة عن أهم النتائج التي أوصلنا إليها البحث وإبراز واقع وأمال سيادة الدولة في هذه الألفية .تستوجب كل دراسة أكادمية منهجية تستفيض منها مجموعة من التصورات و الأفكار.

ففي ورقتنا البحثية هذه اعتمدنا منهجا نقديا تحليليا تاريخيا لا أردنا منه أن يكون مجرد تتبع لمتغيرات سياسية والتي لربما قد تكون لها علاقة مباشرة في تحديد طبيعة ومجال الممارسة السياسية على الفكر السياسي فمنهجنا هذا لا يرمي فقط إلى التحولات التاريخية أو الوقوف على إحداثها المختلفة التي عايشها العالم بل يجعلنا أمام قراءة متجددة عبر كل لحظة زمنية مختلفة ومتميزة في خصوصياتها عن سابقاتها .هذه الدراسة ليست فقط مواكبة إجرائية ابتكرها الفكر الغربي السياسي المعاصر بل دراسة تؤسس لقراءة معاصرة لأحداث ومتغيرات سياسية .

طبعا هذه الدراسة من بين العديد من الدراسات التي كانت تشتغل حول السلطة والسيادة في ظل العولمة في الفكر السياسي المعاصر, وبه ستكون ورقتنا البحثية المنجزة أحد القراءات المطروحة على مستوى مجال النقد، ومن ضمن هذه الأعمال نجد رسالة الدكتوراه لأحمد إبراهيم حول الدولة والعولمة.

إن هكذا دراسات ومحاولات التي يخضع لها الفكر السياسي المعاصر تهدف إلى إبراز شيء من التجديد والنقد في منظومة الفكر السياسي بشكل كامل وهادف ،إذا كان لابد علينا أيضا البحث حول هذا الموضوع ولو اقتضى الأمر شيء من النقد الموضوعي علنا نصل به إلى مستوى ممنهج وككل دراسة تقف جملة من العوائق أهمها : الأحداث السياسية المتسارعة والمتضاربة على مستوى أي إقليم دولي وسياسي في العالم . مما أوجب علينا دراسة الوقائع التي لها علاقة بإشكاليتنا المطروحة.

الفصل الأول: السيادة والدولة

المبحث الأول: الدولة من المفهوم إلى الاصطلاح

المبحث الثاني: *الدولة والسيادة في الفكر الفلسفي والسياسي*

المبحث الأول: الدولة من المفهوم إلى الاصطلاح

إن كلمة الدولة عندما كانت تذكر في القديم كانت تعني أو تدل على وجود مجتمع فيه طائفة تحكم والأخرى تطيع.

والدولة تشكلت عبر الزمان من خلال وجود مساحة من الأرض، هذه الأرض تتوفر فيها أسباب العيش من ماء وغذاء ومرعى وطقس جيد، فتقوم هذه الأرض المتوفرة بها أسباب العيش بجذب السكان إليها، السكان عندما يحضرون إليها يكون عددهم قليل جدا فيتزاوجون وينجبون جيلا جديدا وعددا جديدا في هذا الحال ينتقل هذا العدد القليل من أسرة قليلة العدد يحكمها الأب إلى عشيرة يوجد بها عدد من الأفراد لا بأس بها يحكمها شيخ العشيرة، فتستمر عملية زيادة الأفراد بأشكال مختلفة وينتج عن ذلك قرية، تتحول هذه القرية إلى قرى أخرى ثم تتحول هذه القرى إلى مدينة، ثم تتحول المدينة إلى مدن، ومن ثم ومع زيادة المدن تتشكل الدولة التي تحكمها سلطة معينة وهي عبارة عن عدد من أبناء الشعب، لكن هذه السلطة قد اتخذت مفهومين مفهوم لغوي مفهوم اصطلاحي، ففي اللغة:

الدولة (Etat) لغة: إن الدولة في اللغة: الاستيلاء والغلبة والشيء المتداول، فيكون مرة لهذا ومرة لذلك والدولة في الحرب بين طائفتين أن تلتزم هذه المرة، وهذه المرة، ودالة الأيام دارت، والله يداولها بين الناس، ونقول دال الدال الدهر، يمضي انتقل من حال إلى حال[1]

[1]- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982، ص 568

قال الجوهري في "الصحاح": الدولة في الحرب وأن تدال إحدى الفئتين على الأخرى، يقال كانت عليهم الدولة، والجمع: الدول، والدولة بالضم في الحال يقال: صار الفيء دولة بينهم يتداولونه، يكون مرة لهذا ومرة لهذا، والجمع دولات ودول.

وقال أبو عبيدة: الدولة بالضم اسم الشيء الذي يتداول به بعينه، والدولة بالفتح: الفعل، وقال الدولة والدولة لفتان بمعنى، وأداننا الله من عدونا وإدالة الغلبة يقال اللهم أدلنا على فلان وانصرني عليه، ودالة الأيام أي دارت، والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي أي أخذته هذه المرة وهذه المرة.

وقولهم: دواليك أي تداول بعد التداول، قال عبيد بني الحسحاس:

إذا شق برد نشق بالبرد مثله دواليك حتى ليس للبرد لابس

أبو زيد: دال الثوب يدوله أي يبلى، وقد جعل وده يدول، أي يبلى، واندال بطله، أي: استرخى، وإندال القوم: تحولوا من مكان إلى مكان، وللداول النبت الذي أتى عليه عابر، والدول لغة في التولة.

يقال: جاء بدولاته، أي بدواهيه

وقال الفيروز أبادي في القاموس المحيط: دولة[1] الدولة: انقلاب الزمان والعتبة في المال ويضم أو الضم: فيه وللفتح: في الحرب أو هما سواء أو الضم: في الآخرة، والفتح: في الدنيا ج: دول مثلثة ومن أداله.

[1]- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ص 1000

وتداوله: أخذوه بالدول، ودواليك أي: مداولة على الأمر أو التداول بعد التداول وقد تدخله ال فيجعل اسما مع الكاف يقال: للأدوا ليك أن يتحفز في مشيته إذا جال[1]

ب) الدولة في الاصطلاح:

جمع من الناس مستقرون في أرض معينة مستقلون وفق نظام خاص، أو هي مجتمع منظم له حكومة مستقلة وشخصية معنوية تميزه عن غيره من المجتمعات المماثلة له.

فالدولة هي بمثابة الجسم السياسي والحقوق الذي ينظم حياة مجموعة من الأفراد يؤلفون أمة (Nation) والفرق بين الدولة والأمة، أن الدولة هي الأمة المنظمة على حين أن الأمة جماعة من الناس تجمعهم صفات واحدة ومصالح وآمال وأهداف مشتركة.

ويطلق لفظ دولة أيضا على مجموع المصالح والإدارات العامة، وهو بهذا المعنى مقابل للمديرية والولاية، والعدالة، والمحافظة وغيرها من الإدارات الإقليمية أو المحلية، ويكون للدولة أملاك عامة (domaine publique) وأملاك خاصة (domaine privé de l’état) بخلاف أملاك الأفراد (propriété privée) وسيطرة الدولة (étatisme)

نظام سياسي يجعل جميع الوظائف الاجتماعية لإنتاج وخدمات عامة في هذه الدولة[2]

[1]- الفيروز أبادي، المرجع السابق، ص 1000

[2]- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982، ص 568

يرى فاروق مقدس أن مصطلح الدولة يشير إلى مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد أن يكون إقليما معينا، وتربطهم رابطو سياسية مصدرها الاشتراك في الخضوع إلى سلطة مركزية تكفل لكل فرد التمتع بحرية ومباشرة حقوقه[1]

إن معظم الفلاسفة والمفكرين يرون أن الدولة نشأت أو ظهرت كيفية المؤسسات أو المنظمات الاجتماعية الأخرى، ومن أهم العوامل التي ساعدت على ظهور الدولة هي القرابة والدين والحرب، أما الأمة فهي عبارة عن جماعة من الناس متحدة في الجنس واللغة والدين تربط أفرادها عبر الزمن الإحساسات المتشابهة والمنافع المشتركة، والوطن هو رقعة جغرافية تشترك فيها مجموعة من الناس التي تربطها رابطة معنوية ودموية.

فالدولة هي جماعة بشرية معينة تخضع لقوانين وسلطة واحدة تمارسها الحكومة بينما الأمة هي جماعة بشرية نشأت نتيجة تطورات تاريخية واحدة وتربط بين أعضائها روابط طبيعية ومعنوية.

وإذا كانت الدولة هي تلك القوة الاجتماعية والسياسية المنظمة والتي تملك سلطة القرار أي أنها هي الجهاز فإن الحكومة هي الأفراد الذين يملكون السلطة ويحكمون باسم الدولة وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن الدولة هي مجرد تصور نظري بينما الأشخاص فهم يتغيرون، أما السلطة فهي القدرة على فرض إرادة ما على إرادة أخرى، ونتيجة للعلاقة الموجودة بين مصلحة ومصلحة الأفراد تباينت

[1]- مداس فاروق، قاموس المصطلحات دار مدني، الجزائر، 2003.

الأنظمة السياسية في تحديد هذه المصلحة، وهذا الاختلاف أدى إلى تطور الأنظمة السياسية (نظم الحكم) عبر العصور أهمها[1]

أ) **الحكم المطلق:** ويتمثل هذا النظام في السيادة المطلقة للدولة وتستمد هذه السيادة من مصدر أعلى من أفراد كالإله والإمبراطور أو الملك الذي يعتبر نفسه ظل الله في الأرض والسلطة في هذا النظام هي الحكم المطلق على الشرع.

ب) **الحكم الفوضوي:** يرى أنصار هذا الحكم أن مصدر الأمراض الاجتماعية والاختلافات السياسية بين الأفراد هو الدولة لأنها تتسبب في الانحرافات وفوارق الطبيعية والحروب بين الجماعات البشرية.

بعض التعاريف التي وردت على لسان بعض الفلاسفة:

1. الفقيه الفرنسي: "كاري دي ماليبرج" « Carre de mailbag » عرف الدولة بأنها: "مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص، يعطي جماعة معينة في سلطة عليها تتمتع بالأمر والإكراه"[2]
2. الفقيه الفرنسي: "بارتلي" « Bartheley »: حيث عرف الدولة بأنها: "مؤسسة سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة"[3]

[1]- د. عمراني عبد المجيد، محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي، دار منشورات الحبر، الجزائر، ط1، 2008، ص166

[2]- د. نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر، مصر، 1999، ص14

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3. الدكتور محسن خليل يعرف الدولة بأنها: "جماعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار إقليما جغرافيا معينا، وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية، تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسها"[1]

4. ويعرفها د. "كمال العالي" بأنها: "مجموعة متجانسة من الأفراد تعيش على الدوام في إقليم معين، وتخضع لسلطة عامة منظمة"[2]

5. ويعرفها "بطرس غالي" والدكتور "خيري عيس" في مدخل علم السياسة: "مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين، تسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها بالحكومة"، ويحدد المؤلفات ثلاث عناصر لابد منها لكيان الدولة وهي مجموعة الأفراد، والإقليم والحكومة[3]

أما فيما يخص أركان الدولة أو عناصرها فيوجد خلاف بين الدراسات والأبحاث فالبعض يركز على ستة عناصر وهي: السكان، الإقليم، الحكومة، السيادة، الاستقلال، والاعتراف الدولي، والبعض الأخر ذهب بتحديد ثلاثة عناصر أساسية لأي دولة وهي: الجماعة البشرية (الشعب)، الإقليم، السلطة السياسية.

إن الرأي الغالب يرى أن أركان الدولة هي ستة منها ثلاث تنوب عن الباقيات، حيث أن الثلاثة تشمل الباقي وهي:

[1]- د. نعمان أحمد الخطيب، المرجع نفسه، ص 15
[2]- المرجع نفسه، ص 16
[3]- د. محمد الدجاتي، د. منذر الدجاتي، الحكم والإدارة، جامعة القدس، فلسطين، 2000، ص66

أولا: السكان (الشعب): إن وجود الشعب في الدول يعد الركن الأساسي لا غنى عنه لقيام أي دولة، والشعب هو الركن الأساسي من أركان الدولة، فلا يعقل وجود دولة بدون شعب، فالشعب هو الذي ساهم في إنشاء الدولة، ولا يشترط حد أدنى لهذا الشعب كشرط لقيام الدولة، فهناك دول تظم مئات الملايين من الشعب (السكان)، ودول أخرى لا يتجاوز تعدادها عند المليون، فلا شرط لقيام الدولة وجود عدم معين من السكان، ولكن يجب أن يكون هناك عدد كافي من الأشخاص من أجل تنظيم العلاقة ما بين الحاكم والمحكوم في إطارها الذي يتجاوز العائلة أو القبيلة.

وسكان الدولة هم ثلاثة أقسام رئيسية[1]:

1. **المواطنون:** وهم أفراد أو جماعة داخل الدولة والتي لها جميع الحقوق والواجبات ويمنحون ولائهم التام للدولة.
2. **المقيمون:** وهو الأشخاص الذين يقيمون في الدولة لسبب من الأسباب، دون أن تكون لديهم جميع حقوق المواطنين وخاصة التصويت.
3. **الأجانب:** وهو رعايا الدول الأخرى، وتكون إقامتهم لفترة محددة تتجدد دوريا إن تطلب الأمر لذلك.

ثانيا: **الأرض (الإقليم):** وهو وجود مساحة محددة من الأرض لها حدود مميزة تفصلها عن المجاورة، ويتضمن مفهوم الأرض أيضا اليابسة نفسها فقط والهواء فوقها، والمياه التي تغمرها وتحدها إلى مسافة

[1]- د. محمد الدجاتي، د. منذر الدجاتي، السياسية: نظريات رنما هيم، جامعة القدس، فلسطين.

12 ميلا من سواحلها والبحيرات والجبال، والمصادر الطبيعية والطقس، وحسب القانون الدولي فإن للدولة المستقلة نفس الوضع الشرعي بغض النظر عن مساحتها أو عدد سكانها.

عناصر الإقليم: تتمثل عناصر الإقليم في ثلاثة عناصر وهي:

اليابسة: وهي عبارة عن مساحة من الأرض يطلق عليها اسم إقليم لها حدود معينة تكون عليها سلطة الدولة، حيث أن الدولة تمارس سيادتها على هذه اليابسة.

أنواع الأقاليم:

1. **الإقليم الأرضي:** وهو عبارة عن مساحة يابسة للدولة والأنهار وقد يحدد هذا الإقليم بعدة طرق منها الصناعة والطبيعة...إلخ
2. **الإقليم المائي:** وهو حق الدولة في البحار والأنهار الملاسقة بها
3. **الإقليم الجوي:** ويقصد به الفضاء الجوي الذي يعلو الإقليم الأرضي والبحري.

ثالثا: **السيادة:** إن تمتع الدولة بالسيادة يعني أن تكون لها الكلمة العليا التي لا يعلوها سلطة أو هيئة أخرى وهذا يجعلها تسير على الجميع وتفرض نفسها عليهم باعتبارها سلطة أمر عليها.

أما خصائص الدولة تتمثل في ما يلي:

أولا: الشخصية المعنوية la personne moral: إن الشخص المعنوي هو شخص قانوني يمتاز على الآدميين بأنه قادر على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات.

ويترتب على الاعتراف للدولة بالشخصية القانونية إضافة إلى القدرة على التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات، الفصل بين السلطة ومن يمارسها (الحاكم).

إن الاعتراف بالشخصية المعنوية للدولة يعني وحدة الدولة واستقلاليتها وهذا لا يعني الاستقلالية فقط عن الأفراد المحكومين بل الاستقلالية أيضا عن الحكام، وبالتالي زوال شخصية الدولة وظهور السلطة المجردة النظامية.

- نتائج الشخصية المعنوية للدولة:

1. تعتبر الدولة وحدة قانونية مستقلة ومتميزة عن الأفراد المكونين لها.
2. إن المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها الدولة، تبقى نافذة مهما تغير شكل الدولةّ أو نظام الحكم فيها.

وتمتاز:

أ) لا تجعل الحاكم عليها يعبد.

ب)الحكام يستمدون سلطاتهم من الله مباشرة.

ت)لا يجوز للأفراد مساءلة الحاكم عن أي شيء.

ث)نظرية الحق الإلهي غير المباشر: فالحاكم من البشر ولكن في هذه النظرية يقوم الله باختيار الحاكم بطريقة غير مباشرة، حيث تقوم مجموعة من الأفراد باختيار الحاكم وتكون هذه المجموعة مسيرة لا مخيرة في اختيار الحاكم أي مسيرة عند الله.

- الانتقادات التي وجهت للنظرية الديمقراطية:

✓ نظرية تخدم مصالح معينة.

✓ نظرية لتبرير استبداد السلطة.

✓ بعض الفقهاء نادوا بعدم تسميتها بالنظرية الدينية كونها لا تستند في جوهرها إلى الدين.

ثانيا: نظرية سيادة الأمة: بعض العلماء أخذوا يقربوا مفهوم سيادة الأمة إلى مفهوم الديمقراطية واعتبروها تعبيران عن فكرة واحدة ولكن من ناحيتين:

حيث أن الديمقراطية هي تعبير عن الشكل السياسي أما مبدأ سيادة الأمة فهو عبارة عن التعبير القانوني.

أن مبدأ السيادة يعني أن سلطة الأسرة العليا للدولة لا ترجع إلى فرد أو أفراد معينين بل إلى وحدة مجردة ترمز إلى جميع الأفراد بالإضافة إلى ذلك مستقلة تماما عن الأفراد الذين تمثلهم وترمز إليهم.

ثالثا: نظرية سيادة الشعب:

إن التطور الذي لحق بالمذهب الفردي والانتقادات التي وجهت إلى مبدأ السيادة هي الأسباب الكافية التي أدت إلى ظهور أصوات تنادي بالتمثيل النسبي الحقيقي للشعب منظور إليه في حقيقة وتكوينية، لا بوصفه المجرد كوحدة متجانسة مستقلة عند الأفراد المكونين له.

تقوم نظرية سيادة الشعب على أن السيادة للجماعة بوصفها مكونة من عدد من الأفراد لا على أساس أنها وحدة مستقلة عن الأفراد المكونين لها وطبقا لنظرية سيادة الشعب تكون السيادة لكل فرد في الجماعة حيث تنظر إلى الأفراد ذاتهم وتجعل السيادة شركة ومن ثم تنقسم وتتجزأ.

المبحث الثاني: الدولة والسيادة في الفكر الفلسفي والسياسي

تعد السيادة من المقومات الأساسية التي بني عليها صرح القانون الدولي المعاصر، ويعد مفهومها من المفاهيم الهامة التي اهتم بها فقهاء القانون وباحثي السياسة على قدم المساواة وذلك منذ أن جاء المفكر الفرنسي "جان بودان" سنة 1576م في كتبه الستة عن الدولة، وقد برزت فكرة السيادة بمستوياتها المتعددة منذ ظهور المجتمعات البشرية الأولى، إلا أنها عرفت عدة تطورات عبر مختلف العصور.

وسنتطرق في هذا الفرع إلى نقطتين أساسيتين، فنبين في الأولى أهم التعريفات التي قبلت بشأن السيادة لغة واصطلاحا.

2/ السيادة في المفهوم اللغوي:

السيادة لغة: من سود، يقال ثلاثة سيد قومه إذ أريد به الحال، وسائد إذا أريد به الاستقبال والجمع سادة[1]، ويقال: سادهم سودا سيادة سيدودة استادهم كسادهم هو المسود الذي ساده غيره فالمسود السيد.

وللسيد يطلق على الرب والمالك والشريف والفاضل والكريم والحليم ومحتمل أذى قومه والزوج والرئيس والمقدم وأصله من ساد يسود فهو سيود، والزعامة السيادة والرئاسة[2]

[1]- أنظر: مختار الصحاح مادة: (سود)
[2]- أنظر صحاح اللغة، ولسان العرب، مادة: (سود)، ولسان العرب، مادة: (زعم)

وفي الحديث قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "السيد الله تبارك وتعالى"[1]، وقال صلى الله عليه وسلم: "أنا سيد الناس يوم القيامة"[2]

تعريف السيادة إصطلاحا:

عرفت السيادة إصطلاحا بأنها: السلطة العليا التي لا تعرف فيها تنظم من علاقات سلطة عليا أخرى إلى جانبها"[3]

وعرفت بأنها: "وصف الدولة الحديثة يعني أن يكون لها الكلمة العليا والسيد البطولى على إقليمها وعلى ما يوجد فوقه أو فيه[4].

وعرفت أيضا بأنها: "السلطة العليا المطلقة التي تفردت وحدتها بالحق في إنشاء الخطاب الملزم المتعلق بالحكم على الأشياء والأفعال".

[1]- أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في كراهية التمادح، وقم 4806، قال الألباني في صحيح سنن أبي داود، 180/3: صحيح، قال في عون المعبود 112/13: إسناده صحيح، والمعنى: أي هو الحقيقي بهذا الاسم والذي تحق له السيادة المالك لنواحي الخلق، وهذا لا ينافي لسيادته (ص) المجازية الاضافية المخصوصة بالأفراد الانسانسة، حيث قال: أنا سيد ولد آدم لا فخر.

[2]- أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب (ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبدا شكورا" رقم 3162، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدبي أهل الجنة منزله فيها، رقم: 194، و اللفظ له، وإنما قال هذا (ص) لأمور منها "وأن هذا من باب التحدث بنعم الله،ومنها أن الله أمره بهذا نصيحة لنا، ***** بحقه، وهو سيد الناس في الدنيا والآخرة وإنما خص يم القيامة لارتفاع السؤ فيه، أنظر: شرح النووي على صحيح مسلم 66/3

[3]- الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية، ص 1210

[4]- معجم القانون، ص 637 وهو من المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي المعاصر.

والتعريفات السابقة متقاربة، ولعل أشملها المفهوم للسيادة هو التعريف الأخير، لوصفه السيادة بأنها: سلطة عليا ومطلقة وإفراد ما بالالتزام وشمولها بالحكم لكل الأمور والعلاقات سواء التي تجري داخل الدولة أو خارجها.

ومن جهة أخرى نجد أن السيادة هي اصطلاح قانوني يعبر عن صفة من له السلطة وهو لا يستمد هذه السلطة إلا من ذاته، ولا يشاركه فيها غيره، والسيادة أشمل من السلطة، إذ أنه السلطة هي ممارسة السيادة ويعد أول من وضع تحديد لمفهوم السيادة هو الكاتب الفرنسي "جان بودان" J. Bo Dinفي مؤلفه "ستة كتب عن الجمهورية" الذي تم نشره عام 1576م حيث عرف السيادة على أنها "السلطة العليا المعترف بها والمسيطرة على المواطنين والرعايا دون تقييد قانوني، ما عاد القيود التي تفرضها القوانين الطبيعية والشرائع السماوية" والخاصية الإستيادية لهذه السيادة أو السلطة المطلقة في نظر "بودن" تكمن في وضع القوانين أي السلطة التشريعية[1]

والسيادة بذلك تعني عند "بودن" توفر القدرة الكافية للدولة من أجل إصدار القرارات وضمان تنفيذها داخليا من خلال الاحتكار الشرعي لأدوات القمع والاستقلال عن كل سلطة خارجية، وبذلك ترتبط السيادة بالقوة[2]، لجهة توافر القدرة الفعلية على الأفراد بإصدار القرارات داخل الدولة وخارجها مع رفض الامتثال لأي سلطة خارجية في المجتمع الدولي.

[1]- د. حلاوة ليلى، "السيادة" جدلية الدولة والعولمة"، مصر 2008/05/08، ص 4.
[2]- د. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص53، 54

وما تجدر الإشارة إليه أن أراء رجال القانون والسياسة تداخلت وتباينت في تحديد مفهوم السيادة وسنتطرق إلى بعض التعريفات التي قيلت في مفهوم السيادة.

ففي القرن 19م قال "جون أوستن" الانجليزي بأن السيادة تقوم على فكرة القانون الطبيعي ومفادها وجود رئيس أعلى في الدولة لا يطع أحد بل يفرض هو طاعته على الجميع، وهذا الرئيس هو صاحب السيادة في المجتمع وهذا السيد ليس هو الإدارة العامة كما يقول "جون جاك روسو" ولا الشعب أو الناخبين، وليس بعض الموجودات مثل الرأي العام أو إرادة الله أو غير ذلك، ولكن شخص محدد وهو السلطة التي ليست موضوعا لأية قيود قانونية[1]

وقد عرفها الدكتور "مصطفى أبو زيد فهمي، بأنها: السلطة الأصلية التي تنبع سائر السلطات الأخرى منها، وهي لا تنبع من أي منها لأنها أصلية"[2]

في حين يرى أرسطو أن السيادة هي السلطة العليا في الدولة[3]

ويمكن الاعتماد أيضا على تعريف محكمة العدل الدولية في قضية "مضيق كورفو" سنة 1949م فبدأت: السيادة تحكم الضرورة في ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية ومطلقة، وأن احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول المستقلة يعد أساسا جوهريا حين أسس العلاقات الدولية"[4]

---

[1]- د. غضبان مبروك، المجتمع الدولي، الأصول التطور والأشخاص" القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، 135

[2] -http://m.ankido.us

[3] -www.annabaa.org

[4]- د. ببوقين محمد، "أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2005، ص 02

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن السيادة تعتبر المنبر الرئيسي للسلطة السياسية للدولة ولأهمية هذا التمييز نجد أنه ينتقل من كونه صفة إلى اسم قيد لأن القول السلطة السياسية ذات السيادة أصبحنا نتحدث عن سيادة الدولة ليقصد بها نفس المضمون: استقلالية الدولة وعدم خضوعها لأية سلطة أخرى.

أما مبدأ السيادة من حيث النشأة فهي حتمية مرت بظروف تاريخية، حيث كان السائد أن الملك أو الحاكم يملك حق السيادة بمفرده، ثم انتقلت في ردال الكنيسة فكانت سندا ودعما لها مع البابا في السيطرة على السلطة، ثم انتقلت إلى الفرنسيين ليصوغوا منها نظرية السيادة في القرن الخامس عشر 15م، تقريبا أثناء الملكية الفرنسية في العصور الوسطى لتحقيق استقلالها الخارجي في مواجهة الإمبراطورية والبابا، ولتحقيق تفوقها الداخلي على أمراء الإقطاع[1].

وارتبطت فكرة السيادة بالمفكر الفرنسي "جان بودان" الذي أخرج عام 1576 مؤلفه "الكتب الستة للجمهورية" وتضمن نظرية السيادة"[2]

وفي مطلع 26 أوت 1875م، صدر إعلان حقوق الإنسان الذي نص على السيادة للأمة، وغير قابلة للانقسام ولا يمكن التنازل عنها، فأصبحت سلطة الحاكم مستمدة من الشعب، وظهرت تبعا لذلك فكرة الرقابة السياسية والقضائية لتصرفات السلطة التنفيذية.[1]

1- فتحي عبدالكريم، الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة، 2000.، ص، ص، 23، 55

2- أنظر أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية ص، 123.

وقد قرر ميثاق الأمم المتحدة مبدأ المساواة في السيادة بأن تكون كل دولة متساوية من حيث التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم بغض النظر عن أصلها ومساحتها ومشكل حكومتها، إلا أن الدول الخمس العظمى احتفظت لنفسها بسلطات، ناقصة وبذلك مبدأ المساواة في السيادة[2]، وقد حل محل كلمة السيادة في العرف للحديث لفظ استقلال الدولة.[3]

وبعد الحديث عن مفهوم السيادة ونشأتها فمن المهم بيان إن للسيادة مظهران:

الأول: المظهر الخارجي: ويكون بتنظيم علاقتها مع الدول الأخرى في ضوء أنظمتها الداخلية، وحريتها في إدارة شؤونها الخارجية، وتحديد علاقتها بغيرها من الدول وحريتها بالتعاقد معها، وحقها في إعلان الحرب والتزام الحياد.

إن السيادة الخارجية "مرادفة للاستقلال السياسي، ومقتضاها عدم خضوع الدولة صاحبة السيادة لأية دولة أجنبية، أو المساواة ما بين جميع الدول أصحاب السيادة فتنظيم العلاقات الخارجية يكون على أساس من الاستقلال"[4]

وهي تعطي للدولة الحق في تمثيل الأمة والدخول باسمها في علاقات مع الأمم الأخرى[5].

---

[1]- أنظر معالم الدولة الإسلامية، ص 119.
[2]- أنظر أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، ص ص 148، 149
[3]- أنظر العلاقات الدولية في الإسلام مقارنة بالقانون الدولي الحديث، ص 118.
[4]- العلاقات الدولية في الإسلام مقارنة بالقانون الدولي الحديث، ص 117
[5]- أنظر: نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم، ص، 106

ومما ينبغي الإشارة إليه أن هذا المظهر لا يعني أن تكون سلطتها عليا، بل المراد أنها تقف على قدم المساواة مع غيرها من الدول ذات السيادة ولا يمنع هذا من ارتباطها وتقييدها بالتزامات أو معاهدات دولية مع غيرها من الدول[1]

الثاني: المظهر الداخلي: ويكون ببسط سلطتها على إقليمها وولاياتها، وببسط سلطتها على كل الرعايا وتطبيق أنظمتها عليهم جميعا، لكن الدولة الإسلامية ولما تتميز به من مساحة، ووفق الأحكام الشرعية تمنح الدولة حق تطبيق أحكامهم الخاصة في جانب حياتهم الأسرية، إلا أن هذا لا يكون امتيازا لهم ولا يقيد ولا يحد من سلطان الدولة أو سيادتها، ويكون قابلا للاسترداد[2]، فلا ينبغي أن يوجد سلطة أخرى أقوى من سلطة الدولة.[3]، وكلا المظهرين في الدولة مرتبط بالخر، فسيادتها الخارجية هي شرط سيادتها الداخلية.[4]

[1]- أنظر: النظم السياسية (تطور الفكر السياسي والنظرية العامة للنظم السياسية)، ص 193.
[2]- أنظر: معالم الدولة الإسلامية، ص 118، والعلاقات الدولية في الإسلام ص، ص 57، 58، وأحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية ص 124، والإسلام والعلاقات الدولية في السلم والحرب، ص 87.
[3]- أنظر نظرية الدولة في الإسلام، ص 49.
[4]- أنظر نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم للحكم، ص 107.

العولمة المفهوم والأصول التاريخية:

أ) المفهوم اللغوي للعولمة:

لغة: إن مصطلح العولمة في اللغة العربية هي "مصدر مشتق من "عولم" وهو فعل رباعي مجرد وليس في الفعل المجرد إلا وزن واحد هو "فعلل" نحو: بعثر زلزل، وعليه يمكن القول أن مصدر "عولمة" هو اشتقاق صحيح من الفعل "عولم" والحركة مصدرا جاءت توليدا من كلمة عالم، ونفرض لها فعلا هو عولم – يعولم – عولمة"[1]

أما الأصول اللغوية لمصطلح العولمة في اللغات الأجنبية فإنها "في اللغة الفرنسية تعود إلى كلمة Mondialisation والتي تعني العالمية والمصطلح في أصله اقتصادي الجوهر لكنه فيما بعد تعدى إلا الأنماط الأخرى من أنشطة الحياة[2]

ويتضح من هذا أن مصدر العولمة في أصلها اللغوي يعود إلى كلمة "Mondialisation" والتي تأخذ مفهوم العالمية، والشمولية، وكل ما هو كلي، في حين نجد إسماعيل صبري عبد الله يرى أن الكلمة الفرنسية Mondialisation والكلمة المرادفة لها في اللغة الأجنبية مثل: "Universel" و" Planétaire" فجلها تدل على النطاق الجغرافي، والإقليمي، أما الكلمة الإنجليزية "Globalisation" فتدل على وجهة نظر استراتيجية، وجغرافيا

[1]- عبد الكريم فؤاد، الأسرة والعولمة، مجلة البيان، العالم الإسلامي تحديات الواقع واستراتيجيات المستقبل، ط، 1، 2006، ص،- ص، 366، 367.

[2]- ربغ دانيال، سبيل معجم (فرنسي عربي) مكتبة لاروس باريس 1983، ص 471

واقتصادية "Economie" ولها دلالة أوسع من الكلمة الفرنسية التي تعني انتشار مظاهر الحضارة في العالم أجمع.

أو كما يقول: "إن العولمة مشتقة من الكلمة الإنجليزية "Globalisation" المشتقة بدورها من كلمة "Globale" بمعنى الكرة الأرضية أو الكوكب الذي نعيش عليه"[1] وبناء على هذا التعريف ففهم أن صاحبه يرجع كلمة العولمة من حيث الاشتقاق اللغوي، إلى أصول اللغة الإنجليزية، متجاوزا بذلك المصطلح الفرنسي"Mondialisation" الذي لا يعبر في رأيه إلا على البعد الجغرافي والإقليمي فحسب. والعولمة تتجاوز بذلك إلى أبعاد كثيرة جدا، في حين يحاول مصطلح "Globalisation" أن يفي بالغرض الذي تعنيه.

أما المفكر العربي "حسن حنفي" نجده يقول أن مفهوم العولمة اللغوي "قد تم نقل لفظ "Globalisation" إلى الفرنسية " Mondialisation" ولم يكن في ذلك أي قصور في اللغة الفرنسية، بل لفظ العولمة اشتقاق من العالم الذي يقابله "World" وليس من الكوكب الذي يقابله "Globe" و البعض يفضل الكوكبة على العولمة ولفظ العالم لم يرد فيه القرآن في حين ورد لفظ الكوكب"[2]

[1]- اسماعيل صبري عبد الله، الكوكب الرأسمالية، المرحلة الإمبراطورية، كتب مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط، 1، 1999، ص، 44

[2]- حسن حنفي، ما العولمة؟ دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط، 1، 1999، ص 21

وتحديد مصطلح العولمة يعيدها إلى لفظ عالم، الذي يقابل في اللغة الإنجليزية "World" وليس إلى لفظ كوكب الذي يقابل "Globe"، فهو إذا ينظر نظرة مغايرة تماما لهذا الأمل، حيث يؤكد أن Globalisation مشتقة من "World" التي تعني عالم، وليس من Globe التي تعني كوكب، ومن هنا فالخلل يكمن في ترجمة المصطلح الإنجليزي إلى اللغة العربية التي أخذت عدد صياغات نحو: كوكلة، كوكلة وعولمة.... عكس ترجمة المصطلح الإنجليزي الواحد إلى اللغة الفرنسية، التي لم يكن فيها أي قصور، كما أن الدافع الذي جعل بعض المفكرين العرب يستخدمون بكثرة كلمة "كوكبة" بدل عولمة، ويورد لفظ الكوكب في القرآن الكريم، دون كلمة عالم، وهذا التفضيل نابع لدلالته في اللغة العربية، فالجديد الذي قدمه "حسن حنفي" في ضبط مفهوم العولمة اللغوي هو أنه صحيح الاشتقاق اللغوي للكلمة الإنجليزية Globalisation التي يرى أنها مشتقة من لفظ "World" التي تعني العالم وليس من لفظ Globe والتي تعني الكوكب، فهو اخذ بالمعنى الحقيقي للكلمة أي المدلول لا بالدال.

ويرى قطب الفكر العربي المعاصر محمد عابد الجابري: "أن مصطلح العولمة في اللغة هو ترجمة لكلمة "Mondialisation" التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي أي: نقله من المحدود والمراتب إلى اللامحدود المقصود به العالم"[1] وبالتالي فإن العولمة في نظر الجابري مصطلح مترجم من أصله اللغوي الفرنسيMondialisation وجعل الشيء يتميز بالطابع العالمية، أي إخراجه من

[1]- الجابري محمد عابد، "قضايا في الفكر المعاصرé، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، ط 2، 2003، ص 136

الخصوصية والجهة والفئة والنوع و المحدود إلى اللامحدود واللامقيد وبهذا يحمل صفة العالمية وهنا نلمس الاختلاف بينه ومن "حسن حنفي" في الأصول اللغوية لهذا المصطلح ونحن تقول.

إن التعريف اللغوي لا يأخذ بعدا نفسيا فقط، والصعوبة لا تكمن في الترجمة اللغوية للمصطلح، بقدر ما تكمن في مضمون هذا المصطلح فالعولمة سواء أخذت من Mondialisation أم من Globalisation فإن معناها يبقى واحدا، فهو يفيد الانتشار والكونية والكوكبة والشمولية، سواء في الجانب الثقافي أو الاقتصادي أو السياسي، وغيره من المجالات التي ترتبط بحياة الإنسان وهذا ما يجعلنا نعود إلى البحث في المفهوم الاصطلاحي للكلمة.

ب)المفهوم الاصطلاحي للعولمة:

ما يمكن قوله قبل ضبط المفهوم الاصطلاحي للعولمة اصطلاحا، هو أنه من الصعب إن لم نقل من التعذر أن نقدم تعريفا دقيقا ومضبوطا للكلمة، بالنظر إلى التحولات الحاصلة في العالم من جوانب متباينة ومختلفة، وتداخله مع مفاهيم أخرى نحو الكوكبة، الكوكلة، والنظام الدولي الجديد والعصرنة... وبالتالي فمسألة ضبط هذا المصطلح تحتاج إلى تدقيق وتدقيق، كما يجب أن ندرك أن العولمة باعتبارها في مرحلة التشكل أو التكوين الدولي، لا تزال تثير الكثير من الإشكالات، من حيث الدلالات الاصطلاحية ونحن بدورنا من خلال هذا العمل نحاول تقديم تعاريف نموذجية لهذا المصطلح، آخذين بعين الاعتبار المفهوم الذي تبناه محمد عابد الجاري في دراسته.

لقد تطرق الكثير من المفكرين المعاصرين العرب والغربيين لهذه المسألة والكل منهم له وجهة نظره ودلالة اصطلاحية تختلف عن الآخر، أو توافقه أحيانا، وهذا بحسب الموقع والإيديولوجية التي يتبناها كل فكر أو مفكر، وهنا نجد "صادقة جلال العظم" يصل إلى صياغة تعريف العولمة في قوله: "هي حقيقة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز، وبقيادتها، وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير متكافئ"[1] وما يمكن قوله أن هذا المفهوم أنه يحمل الطابع الصوري باعتباره تعريفا جامعا للعولمة، ينطلق من الزاوية التاريخية للتحولات الإيديولوجية في مجال الاقتصاد، ومدى سيطرتها على الشعوب الفقيرة، التي لا توافقها في القوة، وهذا يعني أن صاحب التعريف يعتبر العولمة كيانا اقتصاديا، له آليات بإمكانها غزو الفضاءات الإنسانية الأخرى، ويعرفها "عبد المنعم حنفي" بالقول: "وفي العولمة رسملة العالم، وقتم السيطرة عليه في ظل هيمنة دول المركز وسيادة فكرة السيادة الوطنية، وسيطرة الثقافة العالمية ويبدو نمط العولمة الأمريكية وهو جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المستوى المحدود إلى آفاق غير محدودة حيث يتم تعميم نمط من الأنماط الفكرية والسياسية والاقتصادية التي تخص بها جماعة معينة على العالم كله، ويعني ذلك ضرورة تجاوز الحدود القومية"[2]

من خلال هذه الصياغة التعريفية المقدمة نلاحظ أن المقصود بالعولمة تجاوز الشيء للحدود الجغرافية، وبالتالي يصبح متصفا بالطباع الشمولية سواء أكان ذلك في مجال الاقتصاد أو السياسة أو الثقافة أو

[1]- صادق جلال العظم، ما العولمة؟" دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، ط، 1، 1999، ص 125.
[2]- عبد المنعم حنفي، "المعجم الشمال للاصطلاحات الفلسفية" مكتبة مدواي، القاهرة، ط، 3، 2000، ص.ص 268، 269.

غيرها من المجالات ويتأكد أيضا من خلال التعريف، أن العولمة تحمل طابع الهيمنة والتسليط من طرف دول المركز "الدول الغربية برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية على دول الأطراف أو الهامش أي دول العالم الثالث ما دامت تحمل في شروعها العولمي فكرة محو كل الحدود والحواجز.

أما السيد ياسين خيري: "أن العولمة تعرف مجموعة من العمليات التي تغطي أغلب الكواكب (الأرض) أو تشع على مستوى العالم، ومن هنا فالعولمة لها بعد مكاني لأن السياسة والأنشطة الاجتماعية، والسياسية الأخرى أصبحت تبسط رواقها على كل أنحاء المعمورة، ولكي نقترب على التعريف الشامل للعولمة لابد أن نضع في الاعتبار ثلاثة عمليات تكشف عن جوهرها:

- ✓ العملية الأولى: تتعلق بانتشار المعلومات، بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس.
- ✓ العملية الثانية: تتعلق بتدوين الحدود ما بين الدول.
- ✓ العملية الثالثة: وهي زيادة معدلات التشابه بين المجتمعات والمؤسسات"[1].

وعليه يمكننا أن نستخلص من هذا التعريف أن الفهم الحقيقي للعولمة وتحديد مدلولها ينطلق من فكرة جوهرية لا تكاد تختلف عن الفكرة التي اعتمدها "عبد المنعم حنفي" وهي العمل على تذويب الحواجز، والقضاء على الخصوصيات وتجميع كل شيء في قالب واحد مشاع بين الجميع.

أما "حسن حنفي" فيعرف العولمة بأنها: مفهوم ذاع في العقد الأخير للترويج لظاهرة اقتصاد السوق الحر، بعد انهيار النظام الاشتراكي في أوربا الشرقية، والاتحاد السوفيتي في العالم ذي القطب الواحد

[1]- السيد ياسين، "في مفهوم العولمة"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد، 228، 1988، ص 6.

وقد توافق مفاهيم أخرى للغرض نفسه، مثل: نهاية التاريخ[1] والإدارة العليا، وحقوق الإنسانية الديمقراطية، والمجتمع المدني، وصراع الحضارات[2]Gander، وتعني الجنسوية...."[3]

إن النتيجة التي يمكن أن نخلص إليها من خلال هذه المقاربات المفاهيمية لمصطلح العولمة هي أن هذا المفهوم قابل للتمدد والتقلص وذلك حسب الموقع الذي تعرف من خلاله، فالذي يستسيغ العولمة ويعتبرها ضرورة حتمية للتطور الحضاري، يتعاطى معها ببساطة، ليس كالذي يرفضها باعتبارها عدوا جاء للقضاء على كل ما هو خصوصي، وبالتالي نجد اختلافا واضحا يصل حد التناقض في المفهوم، وهذا ما يعبر صراحة على أن طبيعة النظرة للظاهر تؤثر في المفهوم، لكن الشيء الذي قد نتفق عليه جميعا هو أن العولمة ليست مصطلحا بريئا تمام البراءة، بل هي كغيرها من المصطلحات التي عاصرتها نحو: الحداثة، وما بعد الحداثة لها أهداف ونهايات.

ومن خلال دراستنا لتعاريف العولمة في إطار الفكر العربي والغربي معا يتضح لنا أن جل المقاربات المفاهيمية تتعامل مع هذه الظاهرة Phénomène بحسب الموقع ودرجة الاهتمام من هذا الباحث أو ذاك، وبالتالي كل المفاهيم أصبحت ملفوفة بغطاء ذاتي، يعبر عن إيديولوجية كل مفكر.

ومن هنا يمكن أن نقدم بدورنا تعريفا إجرائيا لمفهوم العولمة فنقول: "إنها ظاهرة معقدة لها طابع انتقالي، مفتوح، غير مكتمل، فهي تشق طريقها لتشمل المعمورة، وبدون استثناء بآليات، ووسائل

[1]- نهاية التاريخ: المقولة التي قال بها هيجل ترددها المفكر الأمريكي من أصول يابانية فوكوياما
[2]- صراع الحضارات: الفكرة التي قال بها المفكر الأمريكي صومانيلهاندجينتون
[3]- حسن حنفي. ما العولمة .دار الفكر المعاصر .دمشق.سوريا...1. 1..1999..ص 04

تكنولوجية، وإيديولوجيات كافية للذهاب بعيدا نحو تقليص أبعاد العالم، وتنميط ثقافة وتوحيد سياساته، وتوجيه اقتصاد إلى ما يصبح في صالح الأقوى، فالعولمة مشروع لم يكتمل بعد، وبالتالي من الصعب أن نقدم تعريفا جاهزا لها يحقق الاتفاق بين الجميع.

ولنقول أيضا: إن العولمة ظاهرة لا تريد أن تتوقف، ولا تعرف أين ستتوقف وليس لها خطوط حمراء تجاه سيادة الشعوب واستقلاليتها لأن منطق العولمة هو اللامحدود، واللاخصوصي وبالتالي أصبح من الضروري البحث عن آليات التعامل معها ووسائل التثاقف والتحاور من أجل التعايش والتكيف مع معطياتها الجديدة.

والعولمة بهذا المعنى وباعتبارها ظاهرة دولية كغيرها من الظواهر والمستجدات الدولية تتميز بجملة من الخصائص والسمات، كما أنها لا تقتصر على مجال أو مجالين ولكنها تشمل مجموعة من المجالات.

وباعتبارها ظاهرة شاملة تأخذ الطابع العالمي، وهي كغيرها من الظواهر لها مجموعة خصوصيات ومميزات سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي تميزها عن غيرها من الظواهر وأهم هذه الخصائص والمميزات نذكر:

- ✓ تعاظم ثورة المعلومات والاتصالات.
- ✓ الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية العالمية.
- ✓ تنامي دور المؤسسات المالية العالمية.
- ✓ تركز النظام الاقتصادي العالمي عند الدول الصناعية.

- ✓ الفوضى والتفكك الاجتماعي.
- ✓ زوال الحدود وإنهاء السيادة.

أما فيما يخص ظهور العولمة في بداية الأمر كان في عالم المال والتجارة والاقتصاد، لتمتد إلى مجالات التسويق والمبادلات والاتصالات لتشمل بذلك مجال السياسة والفكر والإيديولوجيا والإعلام، فالعولمة ليست مفهوم مجرد، ولكنها عملية متطورة ومتعددة الأوجه، ويمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة والاتصال...

المبحث الثاني: الدولة والسيادة في الفكر الفلسفي والسياسي.

- الدولة والسيادة في الفكر الفلسفي والسياسي:

لا شك أنه قد ظهر سوء فهم وشائع جدا بخصوص سيادة الدولة وهي أنها ليست سوى القوة والتعسف ومرادفة للاستبداد وبالتالي الحالة التي يختفي فيها القانون وتغيب المؤسسات، من هذا المنطلق أن سيادة الدولة بحسب الفيلسوف "هيجل" لا تتأسس بقوة إرادة الأفراد الجزئية وتفسيرهم الشخصي وإنماء جذورها متمددة إلى حد وحدة الدولة بوصفها ذاتهم الفردية والقضاء الذي يمنحهم الوظائف الجزئية.

والسلطات في عصور الإقطاع لم تكن الدولة صاحبة السيادة على أراضيها بل انحصرت السيادة في شخصية الملك نفسه وكانت وظائف الدولة عبارة عن ملكية خاصة للأفراد يديرونها وفقا لنزواتهم الخاصة ولآرائهم الشخصية ولكن مع عصور الحداثة حيث إنقلبت وصارت الدولة تتمتع بالسيادة،

وأصبحت سيادة الدولة تبرز في كل المجالات الجزئية وتسير الشأن العام. هكذا تملك سيادة الدولة جانبين الأول هو الجانب الداخلي ويتمثل في الهيمنة على المجتمع والثاني هو الجانب الخارجي ويتمثل في سيادة الدولة في مواجهة الدول الأجنبية.

كما تختلف سيادة الدولة بين السلم والحرب، ففي حالة السلم تنهمك المجالات الجزئية في الاهتمام بناياتها الجزئية ورعاية مصالحها الخاصة ولكن السلطة العليا تتدخل وتدفعها إلى مساعدة الكل والقيام بخدمات مباشرة والعمل لصالح المصلحة المشتركة وتحقيق الغايات الكلية والعون المتبادل، أما في حالة الحرب تصل المثالية إلى تحقيقها الفعلي وتبرز التضحية والفداء وتتجمع المجالات الجزئية من أجل السيادة وتحمل الثقة بخلاص الدولة بفضل صد المصالح الشخصية في الأهداف الكلية والمشتركة[1]

هكذا تكون الدولة بفضل السيادة موحدة، وتكون السيادة الفكرة الكلية عن هذه المثالية والوجه الفردي للدولة، كما تمتلك الدولة بفضل السيادة القدرة على القرار النهائي وتكون ذاتية واثقة من نفسها بفضل تجريد الإدارة وتبرز سيادة الدولة بواسطة تحدد كل مجال جزئي من جهة نشاطه ونهايته بغاية الكل واعتماده على الفكرة المثالية، اي ان الجديد هو الانتقال السيادة من الشخص الحاكم صاحب السيادة على الشعب مثلا في الإرادة العامة والإجماع الشعبي وبالتالي "في استطاعتها أن تتحدث عن سيادة الشعب بمعنى لأي شعب مما يكن كيان قائم بذاته في مواجهة الشعوب الأخرى، وهو يشكل دولة خاصة به لذلك ينبغي أن يمارس هذه السيادة حكام خاصون بها وحكومات عليا

[1]- هيجل فريديريك، أصول فلسفة الحق"، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة ميلولي، دون تاريخ، ص 542.

تستمد سلطتها منهم وإلا لما كانت سيادة شعبية لكن أن يترك للناس تحديد من يثقون فيه للسهر على سلامتهم وأن ينشأ حقه في الحكم من هذه الثقة وحدها عن طريق الانتخاب هو أن تترك العلاقة بين الحاكم والشعب للقرار النهائي للإدارة الجزئية وتسقط سلطة الدولة في يد الإدارة الجزئية وتحت تصرفها ويصبح الدستور ميثاقا استسلاميا للانتخاب وتتحول الوظائف الجزئية إلى ملكية خاصة وتضعف سيادة الدولة وفي النهاية تتفكك ويتم غزوها من الخارج وهزيمتها، لكن ماذايعني هيجل بالدولة في حد ذاتها؟.

يرى أن الدولة هي الوجود بالفعل للفكرة الأخلاقية، فهي الروح الأخلاقية من حيث هو إرادة جوهرية تتجلى وتظهر وتعرف وتفكر في ذاتها، و تنجز ما تعرف بمقدار ما تعرف"[1]

ومن المعلوم أن المجتمع المدني هو مجال الحاجات الخاصة وتشتت للذهن وأن الدولة في مجال الغايات الكلية والمصلحة المشتركة ولذلك فهي فكرة عقلية فوق الجميع وتكتسب علويتها من القانون ويجب للأفراد أن يضحوا بأنفسهم من أجلها وأن يكون المجتمع المدني في خدمتها من أجل تحقيق الفكرة الكلية والمصلحة المشتركة، وربما كان يقصد "هيجل" من ذلك تبيان السلطة من التحت يؤدي إلى اجتياح للأهواء أفكار الفرد وبالتالي تسود الفوضى في تحركات المجتمع وتعم الاضطرابات والإشاعات، وأما عند ما تأتي السلطة من الفوق فإن التنظيم المحكم يعم المجتمع ويعود الحكم وقد برر سياسة الإنسان بالأخلاق على هذا النحو "الدولة عقلية على نحو مطلق من حيث هي التحقق الفعلي للإرادة الجوهرية التي تمتلكها في وعيها الذاتي بصفة خاصة، بمجرد أن يرتفع هذا الوعي إلى مرحلة

[1]- المرجع نفسه، ص 497.

الوعي بكليته، وهذه الوحدة الجوهرية هي غاية في ذاتها مطلقة وثابتة، تصل فيها الحرية إلى حقها الأعلى، ومن ناحية أخرى فإن هذه الغاية النهائية لها حق أعلى وأسمى من الفرد ذلك لأن واجب الفرد الأسمى هو أن يكون عضوا في الدولة"[1]

إن الدولة ذات سيادة مطلقة ويعني أنه لا يوجد شيئا أعلى منها فهي مجيء الآلهة على الأرض. هكذا تكون السيادة تنبثق منها جميع الهيئات والمؤسسات الأخرى، وتمثل بالنسبة إليها مصدر المشروعية.

فهل يمكننا القول أن السيادة من سبب ازدهار الدولة ورخاؤها واستقلالها التام من أي دولة أخرى ومن أية قيمة عليا وأن انتقامها يؤدي إلى الخراب والهمجية؟

وما السبيل إلى صيانتها والدفاع عليها بغير الطريق الانتخابي؟ وماذا يقصد "هيجل" بمثالية سيادة الدولة؟ وهل يمكن أن تكون المواطنة هي اللفظة الواقعية والدعامة التي ترتكز عليها سيادة الدولة؟.

[1]- هيجل فريديريك، أصول فلسفة الحق، ص 497.

الفصل الثاني: العولمة ونهاية السيادة

المبحث الأول: العولمة وأثرها على السيادة

المبحث الثاني: الليبرالية الجديدة ومبدأ السيادة: (النظام الدولي الجديد)

لقد انتشر مصطلح "العولمة "، "Mondialisation" منذ أوائل التسعينات في كتابات سياسية واقتصادية عديدة بعيدة من الإنتاج الفكري العلمي أو الأكاديمي في البداية، وذلك قبل أن يكتسب المصطلح دلالات إستراتيجية وثقافية وفكرية مهمة، من خلال تصورات واقعية عديدة في العالم، واقترن ذلك بتفكك النظام الشيوعي وانهيار الإتحاد السوفياتي، وأوروبا الشرقية، وبروز الفكرة الأساسية، التي أدعها الباحث الأمريكي الذي يعد من أصول يابانية "فرانسيس فوكوياما" عن الانتصار الحاسم، والنهائي في رأيه لنظام السوق والمشروع الحر الرأس مالي الاقتصادي وقرينه السياسي أي النظام الليبرالي.

غير أن مصطلح "العولمة" سرعان ما انتقل من كلام السياسة والإعلاميين في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا إلى كتابات أكثر قيمة أنتجها مفكرون اقتصاديون واستراتجيون وغيرهم تناولوا فيها التعريف بهذه الظاهرة الحديثة هن جميع جوانبها وخاصة تأثيرها في العلاقات الدولية وفي بعض المبادئ الدولية الراسخة وخاصة مبدأ "السيادة" لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أهمها آليات العولمة وأثرها على السيادة، والنظام الدولي الجديد ومبدأ السيادة والدولة الوطنية الحديثة وفلسفة السيادة.

I- آليات

المبحث الأول: العولمة وأثرها على السيادة:

لا شك أن العولمة تأثر على الدولة وسيادتها، سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي، هذا ما

يدفعنا إلى القول بأن المفهوم الكلاسيكي للسيادة والذي كانت الدولة تمارسه على إقليمها وعلى مواطنها، لم يعد ممكنا في ظل تنامي العولمة إذ أصبحت الدول المعاصرة عاجزة إن لم نقل مستسلمة نسبيا في السيطرة على مجموعة من الظواهر التي يسعى الآخرين فرضيا على شعوب الأطراف في صورة الشركات متعددة الجنسية، والأقمار الاصطناعية، والأسواق المالية العالمية وتشكلات البنية الكونية، والبورصات العالمية، وإلا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تخضع فيها من قبل أيه فلسفة سياسية كانت.

فالسيادة في ظل تنامي أفاق العولمة، فقدت معانيها وبخاصة في ظل انتشار ما يعرف بالشركات متعددة الجنسيات، وسيطرة الهيئات المالية العالمية المتمثلة أساسا بالصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية التي أصبحت تفرض قيود إلزامية على سيادة الدول.

ولذلك سنتطرق في هذا المبحث بالدراسية والتحليل إلى مطالب الآتية: الشركات المتعددة الجنسية، والصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ومنظمة التجارة العالمية.

كآليات اعتمدنا العولمة للبحث سيطرتها على العالم واحتوائه من حيث تحديد المفهوم والخصائص والأهداف الخفية والمعلنة، إضافة إلى ذلك إيضاح مدى تأثيرها على السيادة الوطنية الحديثة (القومية).

المطلب الأول: الشركات المتعددة الجنسية وسيادة الدول

تعد الشركات متعددة الجنسية بمثابة المحور الاقتصادي الأساسي في ظل العولمة، فهي بمثابة الأداة التي تمول الإنتاج وتعو لمه، وتمثل السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي، وقد أصبحت الشركات الكبرى، شركات متعددة الجنسية لما صارت إدارتها في التخطيط والتنظيم والسيطرة والتسويق، وتجاوز الحدود الوطنية لتصبح ذات وجود عالمي، حيث بدأ تأثير هذه الشركات العالمية على الدول، مم أدى إلى تقييد سيادتها وتراجع دورها على الصعيد الدولي وازداد هذا التأثير بمرور الزمن وأصبح من الصعب بإمكان أي دولة أن تتجاهل هذه الشركات دون أن تأثر اقتصادياتها.

وبناءا على ما تقدم يمكنا كطلبة باحثين في فضاء الفكر السياسي المعاصر أن نخصص هذا المبحث لتعليق عن نقطتين أساسيتين، تتمثل الأولى في التعريف بالشركات متعددة الجنسيات وتطورها وأهم أهدافها والنقطة الثانية سنعرض من خلالها مدى تأثير هذه الشركات على سيادة الدولة.

العنصر الأول: الشركات متعددة الجنسية المفهوم والخصائص.

تباينت التعريفات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات، كما تباينت تسمياتها، من مثل الشركات العابرة للحدود، الشركات العالمية، والشركات العملاقة، والشركات الكوكبية، ويدل على الاختلاف في التعريفات والمصطلحات على عدم وجود اتفاق واحد حول طبيعة هذه الكيانات الاقتصادية والقانونية التي تعبر عن أهم الظواهر الاقتصادية الراهنة، ولذلك سنطرق فيما يلي إلى أهم التعريفات التي وردت بشأن هذه الشركات.

فنجد مثلا المفكر " بهرمانة " " BAHRMAN " يعرف الشركة متعددة الجنسية بأنها: « تلك المشروعات التي تسيطر على وحدات في أكثر من دولة واحدة، في إطار إستراتيجية إنتاجية موحدة ».

بينما يحرفها المفكر " ماتيوز " بأنها: «المؤسسات التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية، في عدد معين من الدول، والتي تحقق نسبة هامة من إنتاجها خارج الدولة الأم، وكل هذا في إطار إستراتيجية إنتاجية موحدة».[1]

ويرى المفكر " DETLEVE F. VAGTS " أن هذه الشركات هي عبارة عن «تجمع لشركات من جنسيات مختلفة، ترتبط بعضها البعض بروابط الملكية المشتركة، وتخضع لإستراتيجية إدارة مشتركة».[2]

إضافة إلى كل ذلك يمكن القول أيضا أن الشركات متعددة الجنسيات أو ما يعرف بالشركات العابرة للحدود أو لقارات هي: «نوع من شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الرأس المال الضخم والتي يمتد نشاطها الإنتاجي أو المالي أو التسويقي عبر الحدود، في إطار إستراتيجية عامة للشركة الأم، حيث يكون لهذه الأخيرة حق ممارسة الإدارة لكل الفروع في الدول المضيفة

[1] د. غضبان مبروك، "*المجتمع الدولي، الأصول، التطور والأشخاص*"، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص. 588.
[2] د جوتيار محمد رشيق صديق، "*المسؤولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسية لحقوق الإنسان*"، دار المطبوعات الجامعية، جورج عوض، الإسكندرية، 2009، ص. 22.

لتحقيق أهداف الشركة الإدارية والإنتاجية بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن».[1]

وفيما يتعلق بالبيئة الأولى لهذه الشركات فهي تعود إلى القرنين 17 و 18 الميلادي، بعدما توسعت الشركات التجارية ذات الطابع الاستعماري برعاية وتشجيع من الدول التي تتبعها هذه الشركات، وكان نشاط هذه الأخيرة مقتصر على عمليات تجارة الجملة على نطاق واسع، إلا أن تفجر الثورة الصناعية ورسوخها كان له الأثر الأكبر في تحولات عميقة في نشاط وهياكل الشركات متعددة الجنسية التي أخذت في التطور رويدا رويدا حتى استقر شكلها الحديث في منتصف القرن التاسع عشر، استمر نموها، وتنوعت نشاطاتها بعد الحرب العالمية الأولى، بحيث غزت نشاطات لم تكن مطروحة لها من قبل، وتوسعت حتى وصلت إلى قدرات وطاقات فاقت معها العديد من الدول، والحكومات أصبحت محدودة على أرضيتها، في حين أن هذه الشركات ليست لسيادتها الإنتاجية والتوزيعية أية أراضي، فهي تجول وتصول وتحوم فوق العالم باستخدام سرعة وسهولة الاتصالات والمعلوماتية.

وتتركز هذه الشركات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية واليابان، وتسيطر على ثلثي التجارة الدولية في السلع والخدمات في العالم، مما جعل منها الفاعل الأساسي في التجارة الدولية، والفاعل الرئيسي للحركة، وأصبح لها اليد العليا في إدارة وتوجيه الاقتصاد العالمي، وصارت لا

[1] د. السيد عبد المنعم المراكبي، "*التجارة الدولية وسيادة الدولة، دراسة لأهم التغيرات التي تحقق سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية*"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص.ص. 266 – 272

تعبأ بالدول ولا بقوانينها ولا بصوابها.[1]

وتتميز هذه الشركات متعددة الجنسية بجملة من الخصائص يمكن أن نوردها في ما يلي:

- ✓ تعبئة الكفاءات: إذ تتميز هذه الشركات بعدم تقيدها بتفضيل مواطن دولة معينة عند اختبار العاملين بها حتى أعلى المستويات فالمعيار الذي تأخذه به هو معيار الكفاءة.
- ✓ التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية: ويعتبر أداة لإدارة الشركات وهو المنهج الملائم الذي يؤد تحقيق ما تهدف إليه الشركة والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل. وتسعى من خلال هذا التخطيط إلى اقتناص الفرص وتكبير الفوائد، وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل العائد على رأس المال.[2]
- ✓ تعبئة المدخرات العالمية: إن كل شركة من هذه الشركات تنظر إلى العالم كسوق واحدة، ومن ثمة تسعى إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق في مجموعها.
- ✓ ارتفاع درجة تنوع النشاط: تشير الكثير من الدراسات، أن هذه الشركات متعددة الجنسية تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها، فسياستها تقوم على منتجات متنوعة ومتعددة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة، فإذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى، فقد بينت بعض الدراسات أجرتها "جامعة هارفد" الأمريكية، أن الشركات متعددة الجنسية المتواجدة في الولايات المتحدة الأمريكية تنتج في المتوسط اثنان

[1] د. السيد عبد المنعم المراكبي ، مرجع سابق، ص.ص. 271 – 274.

[2] http://ar.wikipedia.org

وعشرون سلعة من أنواع مختلفة، فمثلا شركة " جنرال سوتورز " لا تكتفي بإنتاج قطرات السكة الحديدية فحسب بل تتعداه إلى إنتاج الثلاجات، السيارات المختلفة الأنواع والأغراض.[1]

فبعد الحديث عن الشركات متعددة الجنسية التي تعتبر من آليات وسيات العولمة، سنطرق إلى الحديث عن آثار هذه الشركات على سيادة الدول.

ثانيا: آثار الشركات متعددة الجنسية على السيادة:

ما يمكن قوله أن الشركات متعددة الجنسية لقد تحولت في ظل العولمة إلى دول حقيقية تقوم بتفكيك الدول، وإعادة بنائها من جديد، وجعلتها تتنازل تحت ضربات الرأسمالية الاحتكارية عن حقوقها وحدودها الجغرافيا وواجباتها تجاه مجموعاتها، حتى تقيم دولة عالمية، قادتها رؤوس الاحتكارات العالمية الجشعة من صقور اليهود وغيرهم من الأمريكيين، كي تمتص دماء المستضعفين من شعوب الأطراف، فتقضى على شعورهم الوطني الذي هو شعور بدائي عند الاقتصادي المعولم الشهير "ليند بيرج" الذي اختار عبارة "نهاية الدولة القومية" كعنوان لمؤلفه الذي ألفه عام 1995 م.[2]

إن الشركات متعددة الجنسية، قد قفزت فوق الحدود التي تفصل ما بين الدول والأقطار، كما تمكنت من إزالة كل الحواجز الجمركية وتغلبت على كل القيود تحول دون تدفق المعلومات فسلبت بذلك الكثير من سلطات الدول التي كانت تمارسها ضمن حدودها السياسية، و التي تعد

[1] د. غضبان مبروك، مرجع سابق، ص. 596.
[2] د. أحمد عبد الغفور، العولمة، المفهوم.

من أهم مقومات سيادتها الوطنية، فأصبحت هذه الدول اليوم عاجزة غير قادرة في بسط سلطتها وقراراتها غلى أراضيها.[1]

من وسائل هذه الشركات في تأثيرها على سيادة الدول، قيامها بإغلاق فروعها أو نقلها إلى خارج الدولة، سواء بطلب من الدولة الأم أو إذا حاولت الدولة التدخل في شؤون الشركة وإجبارها غلى إتباع سياسات اقتصادية تؤثر على أرباحها، و الاتفاق مع شركات أخرى على مراقبة سياسات هذه الدولة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، و إذا ارتأت الشركة أن الدولة لا تتماشى واستثماراتها نزحت بقية الشركات المستثمرة الأخرى، مم يتولد عن ذلك انخفاض في أسعار العملات وأسعار الأسهم والسندات لهذه الدولة الراعية لهذه الشركات عبر أراضيها. كما حدث ذلك في المكسيك عام 1994 م، ودول جنوب شرق آسيا عام 1990 م.

لأن الليبرالية الجديدة تعمد في إبعاد الدولة عن الشعب، وتشجع الفساد، و تحويلها إلى أداة استغلال وقهر في خدمة مصالح السوق.

وفي ذلك نجد أن الشركات متعددة الجنسية، تعمل على إضعاف سيادة الدول وتهديد إي تقدم نحو الديمقراطية في الدول النامية، بحيث تلجأ هذه الدول إلى سياسة لإلى الإفراط في الخصخصة لتجنب هذه الشركات للاستثمار فيها، مم ينعكس بالسلب على انهيار الخدمات العم وإضعاف قطاعات التعليم والصحة العامة، وبالتالي الو جبها تحت نيران الوصاية الاقتصادية الخاصة.

وازداد نفوز هذه الشركات بعدما أصبحت تخلق النقود، وبذلك استطاعت أن تنزع بعض

[1] د. بوبوش محمد، "*أثر التحولات الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية*"، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2008/ ص. 4

حقوق السيادة التي تعد من رموز السيادة الوطنية، بحيث خلقت هذه الشركات نقودا مقبولة التداول في معظم الدول، وهي بطاقات الإئتمان التي لا تخضع لرقابة البنوك المركزية، ولذا فقدت الدولة القومية كثيرا من أهميتها و تقلصت سيادتها أمام هذه الشركات العالمية خاصة في الدول النامية التي تفتقد لتقنية والمعلوماتية من أجل السيطرة على شبكات تداول المعلومات، ولذلك فقدت هذه الدول القوة في الوقوف أمام تدخل هذه الشركات في شؤون سيادتها. ومع طهور العملات الأجنبية كأدوات للتداول ومخزن للقيم وحيازتها للقبول العام، أكثر مما تحوز العملات الوطنية، مما أدى إلى اهتزاز سيادة الدولة في العالم الثالث، لأنه توجد علاقة مباشرة بين السيادة و القوى المهيمنة على الساحة الاقتصادية وعلى عملة الدولة، فإذا كانت القوى وطنية قويت السيادة وان كانت غير ذلك ضعفت السيادة.[1]

وان تراجع دور الدول أمام هذه الشركات متعددة الجنسية لم يقتصر على الدول أمام الدول النامية فحسب بل طال هذا التراجع أيضا الدول الصناعية المتقدمة، حتى وإن كان مختلفا من الكم و الكيف، وقد شمل هذا التراجع بعض المجالات كتخفيض نسبة الإنفاق في مجال الضمان الاجتماعي والتخلي على العدد من الخدمات وتسريح العمال، وسيطرة نقود هذه الشركات على توجهات الدولة السياسية، حيث أصبح قادة الدول والحكومات يحملون عقودا تجارية لصالح هذه الشركات، ويقومون بوسطات لإبرام الصفقات التجارية لها، مع العلم أن مراكز القيادة في هذه الشركات أصبحت أهمية

[1] د. السيد عبد المنعم الممراكبي، مرجع سابق، ص. ص. 274 – 275.

كبرى في نظر الكثير من مناصب الدولة العليا.[1]

العنصر الثاني: منظمة التجارة العالمية وسيادة الدولة:

ولتعزيز نجاح العولمة الاقتصادية، تم إنشاء "منظمة التجارة العالمية" المعروفة باسم ".w.t" عام 1995 م، بمثابة قيادة اقتصادية للعالم على الصعيد التجاري، وقد تميزت هذه المنظمة بصلاحيات واسعة في مجال المراقبة والانضباط النشاط التجاري، وقد أقر ميثاقها إبراء تخفيضات ضريبة وتحرير المعاملات في مجال الخدمات المصرفية والسياحية[2] وبتلك أصبح لهذه المنظمة سلطات ونفوذ كبير، استطاعت أن يتخطى حدود الدول ليؤثر على سيادتها الاقتصادية والذي ينجز عنها المساس بالسيادة الوطنية لدى الدولة من الناحية السياسية.

ونظرا لخطورة دور المنظمة التجارة العالمية في إضفاء قيودها على السيادة الوطنية، فإننا سنسعى بالدراسة في هذا العنصر إلى نقطتين أساسيتين تتمثل الأولى في التعريف بالمنظمة مع تبيان أهم وظائفها ومهامها والنقطة الثانية نتطرق إلى تأثيراتها على مبدأ السيادة.

أولا: التعريف بمنظمة التجارة العالمية:

تعد منظمة التجارة الدولية التي أنشئت عام 1995 م واحدة من أصغر المنظمات العالمية على صعيد المولد والنشأة، وهي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المعروفة باسم " الجات" والتي أحدث بعد أعقاب الحرب العالمية الثانية.

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[2] د. منذر محمد،"*مبادئ في العلاقات الدولية، من النظريات إلى العولمة*"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، ط: 1، 2002، ص. 299.

وقد تأسست هذه المنظمة بعدما عرف العالم نمو في التجارة العالمية، فارتفعت صادرات السلع بمعدل 5% سنويا، وساعدت منظمة التجارة العالمية والجات على إنشاء نظام تجاري قوي ومتطور مم دفع بنمو غير مسبوق.

وتحوي هذه المنظمة في عضويتها على 52 دولة، من بينها دول عربية، ويمكن دور هذه المنظمة في السهر على وضع قواعد التبادل التجاري وتحرير التجارة العالمية، وذاك يرفع الحواجز الجمركية، قصد تدفق البضائع والخدمات عبر العالم من دون حواجز و قيود[1] وهي تقوم على ما يلي:

- ✓ مراجعة السياسات القومية المتعلقة بالتجارة.
- ✓ التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.
- ✓ فض المنازات المتعلقة بالتجارة.
- ✓ إدارة الاتفاقات الخاصة بالتجارة.
- ✓ مساعدة الدول النامية في المسائل المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية.

ثانيا: تأثير منظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية:

ما يمكن الإشارة إليه أن القيود التي فرضت على السيادة الوطنية بسبب التطورات في بنية النظام الرأسمالي لم تقف عند الأمر الإستراتيجية بل تعدت إلى الأمور الاقتصادية أيضا، وبالتالي

[1] http://webcours.blogspot.com

أصبح "الإصلاح الاقتصادي" و"التكيف الهيكلي" شرط ضروريا للقبول في المنظومة الاقتصادية العالمية، كما أن سيادة الدول على قراراتها الاقتصادية أخذت في التقلص مع بروز المنظمة العلمية للتجارة التي قضت بإزالة التامة عوائق أمام تدفق حركة التجارة الدولية والتي تسير في اتجاه يعزز تقدم المتقدمين و يكرس تخلف المتخلفين.[1]

حيث سمح تحرير التجارة الدولية للمستثمرين التأثير غرادتت وجماعات في سيادة الدول، فقد نجح أحد المستثمرين "جورج سورس" بمضاربته ضد الجنيه الأسترليني عام 992 م من تحقيق أرباح بلغت 3 مليون دولار في الأسبوع، ولم يستطيع البنك المركزي البرلماني من سعر الجنيه الاسترليني، الأمر الذي يعد مساسا بسيادة دولة كبرى، كما أدت مضاربة أزمة عصفت بعملات واقتصاد هذه الدول.[2]

كما أن الدول الكبرى هي الأخرى لم تنجو من التأثير على سيادتها نتيجة تحرير التجارة، ولكن بأقل ضرر مقارنة بالدول النامية، إذ اقتصر تأثير الدول الكبرى على البرامج الاجتماعية والدعم المقدم للصحة والبطالة والتعليم، حين تم التقليل منها وذلك من أجل دعم قدراتها التنافسية مع الدول الكبرى الأخرى، وبالرغم من ذلك لقد استطاعت هذه الدول الكبرى المتقدمة من بني أرباح كبيرة من عملية التجار، العالمية، قدرها أصحاب الاختصاص بحوالي 300 مليون دولار سنويا.

وفي المقابل نجد الدول النامية هي الأكثر تضررا بهذه التحرير، إذ تأثرت سيادة الدول بشكل

---

[1] http://webcours.blogspot.com

[2] د. أحمد يوسف أحمد، "*السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية، قيود متزايدة وتحديات شاقة*"، جامعة الدول العربية، (مجلة).

عميق، حتى صار التدخل في شؤونها الداخلية، الاقتصادية والسياسية والتشريعية، وهذا مما أدي على تصدع سيادة الدول الضعيفة من جراء ما يتعرض عليها من التزام بالأنظمة السياسية والاقتصادية، بحيث أصبحت لسيادة الدول النامية حدود لا تمكن أن تتجاوزها ومنها المحافظة على فوانين السوق العالمية وحرية التجارة وسياسات البورصات والإعفاءات الضريبية على الاستثمارات المباشرة، حيث أصبحت معظم دول العالم في حالة استسلام تام للمنظمة العالمية للتجارة. وبالتالي صارت طلبات المستثمرين تعلو كل الطلبات.

إضافة إلى كل هذا نجد أن الدولة قد تخلت عن العديد من سلطاتها، فمع كون سلطة فرض الضرائب تعتبر من السائل المعترف بها لكل دولة على إقليمها ومواطنيها وفقا لمعاير الإقليمية والوطنية، إلا أن تطور التجارة العالمية وقدوم اتفاقية منظمة التجارة الدولية أدى إلى منع الازدواج ألضربي وتخفيض الضريبة بهدف الوصول إلى توحيد التشريعات الضريبية في الدول الأعضاء من المنظمة تدعيما لحرية التجارة و إزالة كل العوائق من أمامها مم أدي إلى الحد من سيادة الدول التي كانت مطلقة في غرض الضرائب.[1]

المطلب الثاني: صندوق النقد والبنك الدوليين وسيادة الدولة:

سنتطرق في هذا المطلب بالدراسة والتحليل إلى المؤسسات المالية الصادرة عند اتفاقية "بر يتن وودز" المنعقدة عام 1944، والممثلة بالأساس في الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي باعتبارهما المنظمتين البارزتين على مسرح الحياة الاقتصادية الدولية وذلك من أجل توضيح مدى تأثير

[1] د. السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص.ص. 240، 256

سيادة الدولة بهذه المنظمات العالمية ومدى تأثير هذه الأخيرة على سيادة الدول النامية.

أولا: الصندوق النقد الدولي المفهوم والأهداف:

يعتبر الصندوق النقد الدولي مؤسسة مالية دولية أحدثت خلال اتفاقية "بريتن وودز" عام 1944 لتشجيع التعاون الدولي النقدي، وتنظيم العملات ما بين الدول، وبيع العملات لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة الصعوبات الخاصة بالمدفوعات الأجنبية.

والدعم المالي والاقتصادي للدول التي تواجه مشاكل ويتكون هذا الصندوق من مجلس المحافظين والمدريين التنفيذيين ومدير الإدارة والموظفين ومقره واشنطن.[1]

ومن أهم أهداف هذا الصندوق ما يلي:

- ✓ تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة العالمية.
- ✓ تصحيح الإختلالات في موازين المدفوعات.
- ✓ تجنب انتهاج سياسة إفقار دول الجار والتي تتبع من قبل بعض من الدول.
- ✓ إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف.
- ✓ العمل على استقرار أسعار الصرف ما بين دول أعضاء.

[1] د. غازي حسن صباريني، القانون الدولي العام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2007، ص. 173.

ثانيا: البنك العالمي وأهدافه:

لقد أنشئ البنك العالمي بمقتض مؤتمر "برتين وودز" وباشر أعماله عام 1945، فهو الابن الشقيق للصندوق النقد الدولي ويكمل أهدافه والغرض من إنشاء البنك العالمي هو تنظم تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان التي درستها الحرب والعمل على تقديم المساعدات في إنشاء التعمير وتسهل الاستثمار الأغراض إنتاجية، وهو يشبه الصندوق النقد الدولي من حيث أعضائه المؤسسين وكذا من حيث نظام التصويت والإدارة، وقد ساهمت كل دولة بحصة مساوية تقريبا بحصتها في الصندوق، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي تزيد حصتها قليلا في البنك على حصتها في الصندوق.

ويقوم البنك بممارسة ثلاثة أنواع من الأعمال وهي الإقراض المباشرة، وعملية الإقراض غير المباشرة، وعملية الضمان، وتعتبر الآليات والأجهزة في الصندوق والبنك متشابهة[1] ومقرها "واشنطن" ومن جملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها نذكر منها:

- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي.
- ✓ تشجيع المشاريع التنموية كالمرافق الإنتاجية والموارد الاقتصادية في الدول الأقل نموا.
- ✓ العمل على نمو التجارة الدولية، نموا متوازنا طويل المدى.
- ✓ المحافظة على توازن حسابات المدفوعات الدولية.
- ✓ المساهمة في تعمير دول الأعضاء والعمل على تقدمها إقتصاديا.

[1] د. السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص.ص. 200، 201.

ثالثا: تأثير الصندوق الدولي والبنك العالمي على سيادة الدولة:

بعد ما كان هدف الصندوق النقد الدولي هو ضمان استقرار النظام النقد العالمي وكذا معالجة الإختلالات المؤقتة في موازين المدفوعات أصبحت مصغرة لخدمة مصالح الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقف مانعا أمام سياسة الاجلاءات عن الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تتوافق مع إدارتها ونفس الشيء حدث مع الدول الرأسمالية الكبرى، وبالرغم عجز هذا الصندوق فإنه لم يترك للدول الكبرى حرية ما تقرره من سياسات وتوجيهات، كون أن الدول الرأسمالية الكبرى تتحكم في المنظمات الاقتصادية الدولية، التي تساهم بالقسط الأكبر في كل من البنك العالمي والصندوق النقد الدولي. فهي تسيطر على المنظمات الاقتصادية الدولية، وتستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية ووالترويج للسياسات التي تقدمها الدول المنتجة للنفط للبنك العالمي والصندوق النقد الدولي، غير أن الدول الكبرى لم تسمح بزيادة هذه الدول وبالتالي تقلص نفوذها في إدارة الصندوق.

ويتضح من خلال ازدواجية التعامل التي ينتهجها الصندوق النقد الدولي في سياسة تعاملاته مع الدول المتقدمة، نجده يطعن في سيادة باقي الدول الأطراف بحيث يعمل على فرض سياسات اقتصادية تحد من سيادتها، وذاك منذ خلال تدخله في عمليات الخصخصة وإعادة هيكلة الاقتصاديات والحد من تدخل الدولة في العديد من الشؤون الاقتصادية، وإلا تعرضت إلى الاتمسار والخراب الاقتصادي نتيجة منع القروض عنها أو سحب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عنها.[1]

[1] د. السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص.ص. 331، 332.

إضافة إلى ذلك تخفيض سعر العملة الوطنية والمصاريف المتعلقة بالإنفاق العمومي، مم يولد ارتفاع في زيادة معاناة الأفراد، كما أرهقت المديونية المدارة من قبل الصندوق النقد الدولي الأول الدائنة، وتنج عنها تهمش الإدارة الوطنية، مما طال دون اتحاد القرارات السديدة وتصدع مصدقية الإرادة الوطنية وفسح المجال لتقدم الشرعية الخارجية المستمدة من المؤسسات المالية الدولة حساب الشرعية الداخلية.[1]

وعليه يمكن القول أن الدول النامية قد أرغمت على تقبل الشروط الظالمة والتعسفية التي فرضها كل من الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حتى تحصل على إعادة جدولة ديونها، والحصول على قروض جديدة كما سعت للاقتصاديين أجانب بحث ميزانياتها وقبلت توجيهاتهم، وقامت بتنفيذ برامج التكييف الهيكلي التي تطلبها المؤسسات الدولية بهدف إدراج اقتصادياتها من الاقتصاد الدولي، هذا النوع من البرامج الذي يفرضها الصندوق النقد الدولي تؤثر وتنال من سيادة الدول النامية وتضع اقتصادياتها تحت السيطرة المباشرة للصندوق النقد والبنك العالمي، اللذان يقومان بتوجيهها وفقا أعمدة مسطرة سياسيا واقتصاديا للدول الكبرى. وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا النوع من العمل يشكل استلابا اقتصادي وسياسي، وقد نهته بعض الباحثين بالاستعمار السوقي، إذ بفضله استطاعت الدول الكبرى من إخضاع الحكومات والشعوب لترى السوق التي يسيرها الدائنون الدوليون و الشركات المتعددة الجنسية.

فآليات الدولة بما فيها الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى جانب مؤسسة التجارة

[1] د. مقدادي محمد، "*العولمة رقاب كثيرة* "، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، 2000م، ص. 88.

الدولية أضحوا بمثابة أدوات للتحكم الدولي، قعن طريق سياسات الافتراضية متعددة الأطراف والتي يقوم بها البنك الدولي ومجموعة البنوك التنمية الإقليمية لأمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، وعن طريق صندوق النقد الدولي، حدثت إعادة هيكلة لاقتصاديات الدول النامية والدول الاشتراكية السابقة، حتى يتم إدراجها في الاقتصاد العالمي لتسهل إدارتها لصالح المراكز الرأسمالية، وسعى كل من الصندوق النقد والبنك العالمي للترويج للتحرير المالي. بحيث يتم السعي لفرضه على الدول وفقا تعلمات الكبير اليه الجديدة وتتضمنه من إلغاء القيود التي والضوابط التي المفروضة على حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية وإعطاء الحرية المطلقة للسوق في عمليات حماية وتوزيع وتخصيص الموارد المالية وتحديد أسعار العمليات المالية وفقا حدود قانون العرض والطلب، ومن إنهاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك والشركات العامة فيها يعرف باسم الخصخصة.[1]

والملاحظ أن البنك العلمي قد أدرج على حد اعتبار المسائل السياسية خارجية عن نطاق عملياته وذلك مراعاة شبه لأحكام صريحة واردة غير المادتين 03، 05 منذ اتفاقية تأسيسه إلى "بريتن ورتز" تحرم عليه أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان عند اتخاذ قراراته، غير أن ما هو في الواقع هو عكس ما ورد في النصوص، حيث توحل البنك في الشؤون السياسية وبل في سيادة الدول الأعضاء دون أخذ الاعتبارات الاقتصادية وحدها في الحسبان، فتحججا الأحداث الداخلية و الخارجية في بلد ما قد يكون لها آثار اقتصادية مباشرة لذلك يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراته، إذا لصعب حل الفصل ما بين الشأن السياسي و الشأن الاقتصادي، بل التدخل هذا قد

[1] د. السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص.ص. 132 – 134.

يتعدى إلى مسائل أخرى ليس لهما علاقة بالقرض المطلوب، فالولايات المتحدة الأمريكية قد سنت تشريعا يلزم المدير الدتنفيذي الممثل لها في البنك بمعارضة تقديم أي قرض قد يقدم في أي شكل آخر من أشكال المساعدة المالية أو العينية إلى أي دولة تنهك بشكل صارخ حقوق الإنسان، أو توفر ملجأ للإرهاب الدولي، وفق ما تراه الولايات المتحدة الأمريكية به، ولكن يعد ذلك تدخلا سافرا بتشريع محلي في سيادة الدول الأخرى، وأداة تزيد من هيمنتها على الدول النامية وتعزز من الأدوات انتهاك سيادتها و التدخل في شؤونها، إلا أن الولايات المتحدة لا تكترث بذلك ولا ترى إلا مصالحها فقط.

ويمكن الإشارة في هذه النقطة أن الصندوق والبنك العالميين قاما بتعديل لوائحهما تدريجيا بطلب من الدول العظمى حتى يتمكنا من التأثير على سيادة الدول الأعضاء عن طريق التدخل في تفاصيل الحياة الداخلية لهذه الدول، عند طلب الدول لقروض من البنك أو من خلال إشراف الصندوق على برامج التكيف الهيكلي للدول المتعثر اقتصاديا.[1]

[1] د. السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص.ص. 132 – 134.

المبحث الثاني: الليبرالية الجديدة ومبدأ السيادة: (النظام الدولي الجديد)

لقد حدث على المسرح السياسي الكثير من التغيرات والتحولات وبخاصة خلال السنوات الثلاثين الماضية في توثيق العلاقات الدولية، وبخاصة منذ تولي "غوربا تشون ميخائيل" عام 1985، صاحب مشروع "البيروسترايكا " على الحكم في الاتحاد السوفيتي والذي قاد في النتيجة إلى اختفاء إحدى القوى العظمى من المسرح الأحداث العالمية والمتمثلة بالأساس في المعسكر لشرقي «الاشتراكي» وإفساح المجال لتفرد الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد السياسي والأمن الدوليين وبالتالي زوال ما يعرف بالعلاقات الدولية المحكومة بالثنائية القطبية. ويعتبر هذا التحول على المشهد السياسي العالمي بداية تشكل ملامح نظام عالمي جديد بقطب واحد، والذي مازال في مرحلته الجنينية، لأن ما يعرف عنه هو أكثر بكثير ما يعرف عنه، وهذا ما يثير الكثير من التساؤلات لدى الخاصة والعامة ولكن ما يجب أن تتفق عليه هو وجود نظام عالمي جديد، لكن من الصعب تحديد حقيقته وبيان هويته وأسسه والقوى التي تدير شؤونه.

ويعتبر هذا النظام الدولي عائقا آخر من العوائق التي تؤثر على مبدأ السيادة الوطنية وتحد من أطلاقته، نظرا لما تفرضه سياسة القطب الواحد التي تديرها الولايات المتحدة الأمريكية من هيمنة وضغوطات وشروط على المجتمع الدولي وبخاصة الدول ذات السيادة في سبيل المحافظة على هذا النظام الدولي الجديد.

وسنتطرق في هذا المبحث للإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي يثيرها مصطلح النظام الدولي الجديد، يمكن أن نوردها في ما يلي:

ما مفهومه؟ وكيف نشأ؟ وكيف تطور؟ وفيما تتحلى خصائصه وسماته؟ وما هي انعكاساته وآثاره على مبدأ السيادة الوطنية؟

المطلب الأول: النظام الدولي الجديد المفهوم والتطور:

لقد تباينت الآراء حول إعطاء مفهوم موحد لما يعرف بالنظام الدولي الجديد وهذا راجع إلى سبب بسيط هو كون هذا الأخير لم يتشكل ويتبلور بصورة كاملة وواضحة، كما لا يوجد اتفاق أيضا على تاريخ ميلاد هذا النظام. وأول من استخدم هذا المصطلح الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" في نهاية 1989م، وذلك أثناء دعوته لإقامة نظام عالمي جديد يحل محل نظام القطب الثنائي والذي عدله النظام الدولي الجديد «Nouvel arder Mondial » بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

والنتيجة الخدمية التي أفرزت تراجعات "مخائيل غوربا تشون" وسقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية، والتي كانت بمثابة تمهيد السبيل للإعلان الأمريكي عن ميلاد عالم جديد برؤية أمريكية ممثلة بنظام جديد متعدد المصالح والإيديولوجيات والقيادة.

وبذلك فإن نظرة "جورج بوش الأب" في عام 1989م كانت بمثابة دعوة إلى تأسيس النظام الدولي الجديد وليس إعلانا عن ميلاده، ولكن ومنذ صيف 1990م شرع غي تغيير أقواله بشأن هذا الموضوع، بحيث بدأ في عملية الخلط عمدا بين الدعوة للإقامة نظام عالمي جديد وبين وجوده في الواقع، أي أنه أخذ يوحي بقيام نظام جديد بزعامة أمريكا وهذا ما كان جليا أثناء حرب

الخليج الثانية وانتهاء بضرب الصومال والهدف من ذلك لم يكن تأكيد وجود ظاهر في الواقع، بل فرض هذه الظاهرة على واقع لم يفرزها، عن طريق التضليل الفكري والإعلامي، المدعوم بالضغوطات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وبعد أن اتضحت معالم الوضع الدولي الجديد وتبلورت سماته السياسية تراجعت إمكانية التضليل باستخدام شعار «Nouvel order Mondial» وشرعت أمريكا تتحدث علنا ومنذ نهاية 1991م عن الزعامة الأمريكية.

ومن خلال ما تم ذكره يمكن الإشارة أن النظام الدولي الجديد قد طير بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وزوال القطبية الثنائية، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، ونظرا لتباين الآراء حول مفهوم هذا النظام الدولي الجديد وكيفية نشأته وتطوره وما إلى ذلك، يجب أن نتطرق إلى أهم التعريفات التي وردت بشأنه، مع تبيان مراحل تطوره وهذا ما سنتطرق إليه فيما يأتي:

الفرع الأول: النظام الدولي الجديد المفهوم والنشأة:

يعتبر مصطلح "النظام الدولي الجديد" رغم تضارب الآراء حول تحديد مفهومه بشكل خاص، من أكثر المفاهيم استخداما في مختلف مجالات المعرفية والعلمية وخاصة أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث تمت المناهج التنسيقية والرؤى النظمية، في النظر إلى مختلف الظواهر الطبيعية والبشرية، وقد اجتهد علماء السياسة والقانون الدولي في سبيل إعطاء تعريف بفكرة النظام على الصعيد العالمي (الدولي).

فقد عرف على لسان حال "مارتن كابلن" «KAPLAN MARTON» بأنه "وجود مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول، وتحدد مظاهر الانتظام والخلل غيها خلال فترة معينة من الزمن".[1]

ويرى "توريس إست" وآخرون أن "النظام الدولي يمثل أنماط التفاعلات والعلاقات بين العوامل السياسية ذات الطيبة الأرضية أي الدول خلال وقت محدد".[2]

كما يرى البعض أن المقصود بالنظام الدولي الجديد هو: مجموعة الوحدات السياسية سواء على مستوى الدولة أو ما هو أصغر أو أكبر، التي تتفاعل فيها بينها بصورة منتظمة ومتكررة لتصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل هما يجعل هذه الوحدات تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين.

وبذلك فإن النظام الدولي الجديد يمثل حجم التفاعلات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والعوامل دون القومية مثل حركات التحرير والعوامل غير القومية مثل الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها.[3]

وهناك من يعرف النظام الدولي الجديد بأنه: "مجموعة من القواعد والأسس التي يراد بها تسيير عالم ما بعد الحرب الباردة في مختلف المجالات، والهادفة إلى إيجاد عالم مستقر خال من الصراعات، تسوده الديمقراطية والتعاون والإخاء بين الدول".

---

[1] د. المهيري سعيد عبد الله، "*النظام العالمي الجديد والعالم الإسلامي*"، رسالة التقريب، العدد 27، ص. 02.

[2] د. المهيري سعيد عبد الله، مرجع سابق، ص. 02.

[3] د. نظام بركات، "*تدعيات أحداث 11 سبتمبر على النظام الدولي*"، المعرفة، 2002، ص. 64.

كما هو في ذات الوقت النظام الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله فرض هيمنتها على العالم، بعد انفرادها بزعامة الدولية إثر تفكك المعسكر الشرقي.[1]

وفي تقرير نادي روما المنعقد عام 1979م، الذي أعد من قبل مجموعة من الشخصيات العلمية والسياسية والفكرية تحت عنوان "إعادة تشكيل النظام الدولي"، جاء ما يلي: «إن النظام الدولي هو ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة العلاقات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والتي تربط الأفراد الذين يعيشون في دول مختلفة»، ونجد أن هذا التعريف لا يعني أكثر من القول بأن النظام الدولي هو النظام القائم وهو تعريف قد لا يكون معبرا لأنه يتصف بالعمومية والغموض.[2] لذا وجب البحث عن تعريف يتسم بالدقة والشمولية ولعل هذا ما يجعلنا نقول بأن النظام الدولي ما هو ألا ذلك: "البناء المتداخل والمتكامل من العناصر المادية وغير المادية والتي يكون لكل منها دور في هذا البناء، وإذا ما كف عنصر ما عن القيام بوظائفه ودوره المحدد له، فإن النظام قد يسقط. [3]

إذن فالنظام الدولي الجديد وفقا ما تم ذكره هو: مجموعة من القواعد والنماذج المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر الانتظام والخلل فيها عبر فترة زمنية معينة، وفكرة النظام الدولي الجديد إذن تستهدف التوصل إلى القوانين والنماذج السلوكية المتكررة في عمل البيئة الخارجية للنظام المحلي أو النسق الدولي.

---

[1] www.algérie.com

[2] د. غضبان مبروك، "*المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص*"، القسم الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1994، ص. 285.

[3] د. غضبان مبروك، مرجع سابق، ص. 286.

فالمقصود بكلمة " الجديد " هو التمييز ما بين مرحلتين: وجود نظام الحرب الباردة وثنائي القطبية بفعاليته وتفاعلاته وآليات العمل من خلاله عبر العالم وبين نظام ما بعد الحرب البردة أي عقب حرب الخليج الثانية وسقوط الشيوعية، وسيادة مبدأ توازن المصطلح وعبارة السلمية في الصراع ومفاهيم الشرعية وحقوق الإنسان وحماية البيئة...

إن المقصود ب "الجديد" هنا في عمومياته هو وجود مجموعة من القيم والسلوكيات لم تكن من قبل تؤلف انقلابا في شكل ومضمون التوازن الدولي الذي سادة العالم قبل مجيء التسعينات، ولكنها لم تخلق نظاما مستقرا أو عادلا ترتضيه جميع شعوب الأرض.[1]

إن المصطلح " النظام الدولي الجديد " في العربية هو ترجمة للمصطلح الإنجليزي " New Order World" وقد ظهر هذا المصطلح على الصعيد الأكاديمي في بداية الستينيات، لما استخدمه المحامي الأمريكي "كلارك كر ينفينك" المستشار لدى وزارة الخارجية في البيت الأبيض في مطلع الثلاثينيات و الأربعينيات من القرن الماضي،وبالرغم من ظهوره لم يدرج تعبيرا عاما في الفكر السياسي، إلا بعد ثلاثين سنة[2]، وكان أول من وظفت معناه المحامي في أواخر 1989م "غوربا تشوف" وبعدها الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الأب" عام 1990م، بشكل خاص بعد انهيار النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية، حيث دعا إلى إقامة نظام عالمي جديد مختلف تماما عن سابقه، وقدما لذلك وصفا واضحا له، إذا أنه يقوم على الاعتراف بوجود عالم متعدد الثقافات

[1] د. مهنا محمد نصر، "*مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير*"، المكتبة الجامعية، الازاريطية، الإسكندرية، 2000، ص. 277.
[2] د. حماش بسام نبيل، "*النظام العالمي الجديد، واقعه وأفاقة*"، مجلة الحرس الوطني العسكرية، 2007/01/01م، ص. 01.

والهويات والمصالح والقوى الأمر الذي يوجب احترام ذلك من خلال المشاركة الجماعية في صيانة الأمن والسلم الدوليين[1]، واستخدمته الأمم المتحدة عام 1991م، ثم تداول بشكل واسع بعد انهيار وتفكك المعسكر الشرقي. واقترن بالعولمة ليعبر عن انتقال عمليات السلع ورؤوس الأموال وتقنيات النتاج والأشخاص والمعلومات بين مختلف المجتمعات دون قيود ولكن من الناحية العلمية يعبر عن اتجاه للهيمنة على خيرات العالم من طرف القطب الرائد.

ويمكن القول أن النظام الدولي الجديد هو مفهوم استخدام للدلالة على نهاية الحرب الباردة ونهاية الثنائية القطبية ما بين المعسكرين المتصارعين وبداية عهد جديد بقيادة قطب واحد رأسمالي تتزعمه أمريكا، ينظر إلى العالم باعتباره وحدة متجانسة تلتقي فيه المصلحة الوطنية بالمصالح الدولية، مع العلم أنه يركز على مفاهيم كل من الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وتعزيز دور مجلس الأمن في فك الصراعات والنزاعات وردع الدول الخارجة عن الشرعية الدولية.

إن جل البشرية على المعمورة يتفقون على هذا النظام الجديد الذي تبشر به أمريكا ليس هو النظام المنشود من طرف الأغلبية السابقة والذي يفترض أنه ينادي للعدل والسلام والأمن، بل انه إعادة بعث الهيمنة بثوب جديد أي إعادة هيكلة النظام الإمبريالي السابق بعد التحولات التي طرأت على المشهد السياسي العالمي وقصد بذلك زوال الاتحاد السوفيتي، وأنه يهدف إلى تحقيق محوته من الأهداف الخفية والمعلنة والتي يمكن إبرازها في ما يلي:

[1] د. المخادمي عبد القادر رزيق، "*النظام الدولي الجديد الثابت...والمتغير*"، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة بن عكنون، الجزائر، ط: 1، 2006، ص. 24.

1- الأهداف المعلنة:

- ترقية حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم.
- العمل على نشر الديمقراطية في كافة المناطق.
- تفعيل هيئة الأمم المتحدة في فك النزاعات الدولية وحث الاستقرار.

2- الأهداف الخفية:

- إنشاء كتلة دولية بزعامة أمريكا، لمواجهة أي تكتل دولي معارض للنظام الدولي الجديد.
- التدخل في شؤون الداخلية لدول الأطراف تحت غطاء حماية الأقليات ونشر الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان.[1]
- تقوية الدور الريادي للولايات المتحدة الأمريكية على المسرح الدولي.

وبناءا على ما تقدم فإن فكرة النظام الدولي ليست بالفكرة الحديثة أو المعاصرة، بل هي فكرة قديمة تضرب في جذور التاريخ، حاول من خلالها الإنسان أن يمثل العالم النموذجي المثالي الذي يعيش فيه جل البشرية على مبدأ الوحدة الإنسانية القائمة على أسس قانونية، دينية، وضعية، دون التمييز بين أفراد هذا النظام بسبب اللون أو المعتقد أو العرق، ولعل أفكارها قامت مع الفلسفة الرواقية، التي ظهرت في أثينا في مطلع القرن الثالث قبل الميلاد، حيث دعا "زينون" إلى إقامة مدينة العالم "Cosppalis".

[1] د. المهيري سعيد عبد الله، مرجع سابق، ص.ص. 02 – 03.

وقد استلهمت الإمبراطورية الرومانية أفكار الرواقية حيث حاول قانون الشعب "Gentium" أن يكون قانون عالمي، غير أن تلك المحاولة كانت تخفي في حياتها إعطاء المشروعية القانونية لسعي روما إلى احتلال الشعوب الأخرى، وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير، حيث تلاشى كيان الدول الموجودة وقتئذ في الإمبراطورية، وتعزز هذا الاتجاه بظهور المسحية التي أصبحت بعد القرن الرابع الميلادي كديانة للإمبراطورية، فسعت إلى نشر المسحية[1] غير أن هذه الفكرة اصطدمت بمعارضة الدول القائمة آنذاك، بحيث سهد العالم المسيحي حروبا ونزاعات جعلت فكرة خضوع الدول والشعوب لقانون واحد يعد ضربا من الخيال إلا أن فشل الفكرة في ميدان التطبيق لم يلفيها من الذاكرة الإنسانية، إذا أن فكرة النظام الدولي كانت تظهر بين الحين والآخر، وبعد في عملية التطور مع بروز نظرية العقد الاجتماعي التي ناد بها فلاسفة من أمثال "طوماس هونر"، "وجو تلوك"، "وجون جاك روسو" إذ أن فكرة العقد الاجتماعي القائمة على تنظيم العلاقة بين العاملين والمحكومين، نقلت هذه العلاقة في المجتمع الأوروبي إلى نسق قانون منظم دفعت بكثير من المفكرين وأصحاب الاختصاص إلى إعادة بعث الفكرة من جديد حتى تكون واعية وتقوم على تنظيم العلاقة بين الدول، على أساس تنازل عن جزء من حقوقها والتزاماتها مقابل الحصول على امتيازات من الآخرين، كالسلام والمصالح المتبادلة وغيرها.

وإذا كان الفلاسفة والمفكرون قد تطوروا الفكرة، فإن السياسة والمنفذين وبعض المفكرين حاولوا طرح الفكرة وإدخالها إلى عالم التطبيق، وكان من أبرز هذه المحاولات شروع الوزير الفرنسي

[1] د. المهيري سعيد عبد الله، مرجع سابق، 3

"سامي" عام 1603م، الذي طرحه على الملك "هنري الرابع" حيث اقترح إنشاء جمهورية مسيحية تظم كافة شعوب العالم، وكانت الفكرة تقوم على إنشاء إتحاد أوروبي بإشراف الإمبراطور.

وتلك جاءت فكرة الأب "برنارد سان بيير" عام 1713م و التي اقترحها في مؤتمر "بوترخت" في المشروع الذي وصفه ب: "مشروع السلم الدائم" والذي يدعو من خلاله لإنشاء عصبة أمم أوروبية كاتحاد دولي للفصل في المنازعات.

ثم كانت دعوة الفيلسوف الألماني "كانط. Kent" لإنشاء "مشروع السلم الدائم يؤسس على مجموعة من القوانين عامة تطبق على جميع الدول، كما دعا إلى ذلك "جبريمي بينتام" صاحب فكرة المنفعة، حين عرض ما سماه بفكرة "العلمية. Mondialisation"، وكذلك ما دعا إليه "اسكندر" القيصر الروسي سنة 1815م إذ دعا إلى حلق مقدس[1]، وكذلك "مترنيج" الذي كان يدعو إلى مشروع للتضامن النظام الأوروبي، واعل فكرة الأممية التي ناد بها "كارل ماركس" لا تبتعد كثيرا عن فكرة النظام العلمي، وإن اختلفت في الوسائل والأدوات.

غير أن ونحن بصدد الحديث عن تطور فكرة النظام الدولي، لا يمكننا بأي حال من الأحوال إغفال الحديث عند معاهدة "وستيفاليا"، إثر الحروب والصراعات والنزاعات التي عاشتها هذه الدول فيما بينها خلال فترة طويلة من الزمن، وتكمن أهمية هذه المعاهدة باعتبارها أول سعي جاد ومنظم لإقامة نظام دولي على أسس قانونية وتعاون مشترك بين أعضائها عرض الصراعات والحروب، لما سعت هذه المعاهدة إلى تنظيم العلاقات بين هذه الدول وفق قانون مشترك وحددت آليات لتنفيذها

[1] د. المهيري سعيد عبد الله، مرجع سابق، ص. ص. 03.

من خلال التشاور بين أعضائها في حل مشاكلهم على أسس المساواة في الحقوق والواجبات بين الأعضاء، كما أخذت المعاهدة بفكرة التوازن الدولي، ولذلك أعطت الحق للدول بالتدخل بين الأعضاء، كما أخذت المعاهدة بفكرة التوازن الدولي، ولذلك أعطت الحق للدول بالتدخل ضد أي دولة تحاول أن تخل بالوضع القائم حتى يمكن المحافظة على السلم والتوازن القائم ما بين الدول.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن معاهدة "وستفاليا" لا تشبع مفهوم النظام الدولي، بهذه الصفة، بل أقتصر مفهوم الدولية على العالم الأوروبي وبالتحديد الدول الموقعة على الاتفاقية.[1]

الفرع الثاني: تطور النظام الدولي وانعكاسات أحداث 11أيلول عليه:

إن دراسة النظام الدولي الجديد ومحاولة معرفة كل ما يتعلق به من أسباب ظهوره وخصائصه وآثاره، يستوجب من إعطاء لمحة ولو وجيزة عن مراحل تطور النظام الدولي الجديد وذلك في محاولة من لتحديد خصائص هذه المراحل ورصد أهم التغيرات التي وقعت على هذا النظام، بالإضافة إلى التطرق إلى أحداث11 أيلول 2001م بحي منهاتن بمقاطعة "نيويورك"، والتي تعتبر منعطفا هاما في تاريخ العلاقات الدولية، ومؤشرا هاما على تغير النظام الدولي الجديد وتطوره.

تطور النظام الدولي:

لقد مرّ النظام الدولي منذ نشأته بعدة مراحل وقد حددها الباحثون بثلاثة مراحل رئيسية، وسنعرض كل مرحلة من هذه المراحل مع إبراز أهم خصائصها وسماتها.

[1] د. المهيري سعيد عبد الله، مرجع سابق، ص. ص. 04، 05.

المرحلة الأولى (1648 – 1914م):

بدأت هذه المرحلة بمعاهدة "وستفاليا" "West Phalia" المنعقدة عام 1648م، هذه المعاهدة التي كانت بمثابة السبب الرئيسي في إنهاء الحروب الدينية التي كانت سائدة في أوروبا آنذاك، وكانت كذلك السبب في إقامة النظام الدولي الحديث المبني على تعدد الدول القومية واستقلالها، كما أخذت هذه المعاهدة بفكرة توازن القوى كوسيلة لتحقيق السلام الدائم في العالم، وأعطت أهمية للبعثات الدبلوماسية، وتنتهي هذه المرحلة بنهاية الحرب العالمية الأولى.

وما يميز هذه المرحلة هو اعتبار الدولة القومية العامل الوحيد في السياسة الدولية، أي أن الدولة كانت الشخص الدولي الوحيد على صعيد العلاقات الدولية، ولم تعرف هذه المرحلة لا المنظمات الدولية ولا المؤسسات غير القومية مثل: الشركات العلمية، وما إلى ذلك من أشخاص القانون الدولي، وكانت قوة الدولة مرادفة لقوتها العسكرية، وكانت أوروبا تمثل مركز الثقل في هذا النظام[1]، في حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على أطراف هذا النظام، أي أنها كانت على الهامش ولم يكن لها دور فعال في العلاقات الدولية، نتيجة سياسة العزلة التي اتبعتها.

وكانت الفكرة القومية هي الظاهرة الأساسية في النظام الدولي، فهي أساس قيام الدول وأساس الصراع بين مصالح القومية للدول، ولم تكن الظواهر الأيديولوجية الأخرى قد ظهرت بعد مثل الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية وغيرها.

[1] د. نظام بركات، "*تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي، المعرفة*"، 2002، ص. 01.

المرحلة الثانية: 1914 – 1989م:

تبدأ هذه المرحلة بانتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1914م، وتستمر حتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وقد تميزت هذه المرحلة بتعدد أطراف النظام الدولي نتيجة استقلال عدد من الدول العالم الثالث مثل: سوريا ولبنان عام 1946م، العراق الذي نال استقلاله سنة 1946م، مصر 1954م، السودان عام 1955م، الكويت سنة 1961م.

وغيرها من الدول، كما تغيرت خريطة أوروبا بظهور دول جديدة هي: بولندا، يوغسلافيا، تشيكو سلوفلكيا، بالإضافة إلى ظهور مجموعة كبيرة من الوحدات السياسية في المجتمع الدولي ومنها المنظمات الإقليمية، وبروز الشركات العالمية وحركات التحرير، وقد اتجه النظام بعد الحرب العالمية الثانية نحو الثنائية القطبية بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتوسعت قاعدة النظام الدولي القوى خارج أوروبا.

وخلال هذه المرحلة ظهرت الأيديولوجية كإحدى أهم الظواهر في المجتمع الدولي وأخذ الانقسام داخل النظام الدولي يأخذ طابع الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتبع ذلك ظهور عدد من الظواهر[1] مثل : الصراع الذي حدث بين القطبين الرأسمالي والاشتراكي في مختلف المجلات مع تفادي الاصطدام العسكري المباشر وهو ما يعرف "بالحرب الباردة" التي امتدت ما بين 1947و 1989م، وبعد ظهور ما يطلق عليه باسم "التعايش السلمي" وكان ذلك بعد وفاة "ستالين" قي مارس 1953م، حيث بدأت مرحلة جديدة بتولي "خروتشوف" رئاسة الاتحاد

[1] د. نظام بركات، مرجع سابق، ص. 02.

السوفيتي، واستمرت هذه المرحلة حتى عام 1975م، وتميزت بحدوث تقارب بين القوتين لذلك عرفت هذه المرحلة بالتعايش السلمي، إلى جانب ظهور ما يعرف بالوفاق الدولي.

المرحلة الثالثة: 1989 حتى الحاضر:

تبدأ هذه المرحلة من نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، وتستمر حتى الوقت الراهن، ويطلق عليها مرحلة "النظام الدولي الجديد" و"العولمة" وتعود بداية شيوع هذا المفهوم إلى حرب الخليج الثانية سنة 1990م، حيث بدأت الدعاية الأمريكية على مستوى السلطة الرابعة الترويج لهذا المفهوم رغم وجود محولات سابقة في هذا المجال.

لقد اعتمد النظام الدولي الجديد خلال هذه المرحلة مسار الأحادية القطبية وذلك بعد انهيار المعسكر الشرقي وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقائد للمعسكر الغربي الرأسمالي والمنفردة بقيادة العالم، وامتد دورها وسيطرتها على الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وعرفت هذه المرحلة زيادة عدد الدول نتيجة الانقسامات والانشقاقات التي حدثت في كثير من الدول حيث بلغ عددها حوالي 90 دولة، وفي نفس الوقت يشير النظام خلال هذه المرحلة إلى أنماط تفاعلات جديدة ترتكز بالدرجة الأولى على الجوانب الثقافية والحضارية وتوزيع مصادر القوة والنفوذ بصورة جديدة تعطي دور فعال للمنظمات الغير الحكومية، مما جعل البعض يطلق عليه اسم "النظام العالمي الجديد" عوض "النظام الدولي الجديد".

ولقد ارتبطت هذه المرحلة بمجموعة من المبادئ والقيم الانطلاقية والإنسانية مثل: الحرية، حقوق الإنسان والديمقراطية، واحترام قواعد القانون الدولي، وإعلاء الشرعية الدولية وتسوية المنازعات

بالطرق السلمية.

وشهدت الأعوام الأخيرة من عقد التسعينيات شيوع مفهوم "العولمة" الذي ارتبط بأحداث الثورة الصناعية الثالثة والطفرة الهائلة في وسائل تكنولوجيا الاتصال، ويشير مفهوم العولمة إلى جملة التحولات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمتد تفاعلاتها لتشمل جل دول العالم، وهي تعبر عن مرحلة تاريخية جوهرتها زيادة التدخل والترابط بين مناطق العالم هم أدى إلى تراجع أهمية الحدود وسيادة الدولة في ظل تعدد الظواهر التي تتخطى هذه الحدود.[1]

وقد عكست هذه المرحلة تنوع وتعدد المشكلات التي تواجه الدول خاصة في نصف الكرة الجنوبي وما صاحبها من تنامي ظاهرة التطرف والصراعات الداخلية وظهور أنماط من التصادمات والاحتكاكات في النظام الفكري، ويرتبط مفهوم "العولمة" بهيمنة النشاط الاقتصادي الرأسمالي وتحول العالم إلى سوق استهلاكية كبرى لمنتجات الشركات الصناعية الكبرى.

أما في المجال الثقافي فالأمر يظهر وكأنه انتصار لثقافة الشمال المتقدم على الجنوب المتخلف وفرض الذوق والثقافة الأمريكية والغربية على العالم.[2]

وتعتبر أحداث 11 أيلول 2001م، أهم ما يميز هذه المرحلة، وقد كان لها تأثير كبير على النظام الدولي الجديد، كما أنها تعتبر منعطفا هاما على صعيد العلاقات الدولية، ونظرا لأهمية هذا الحدث ارتأينا التطرف ولو بإيجار إلى تدعياته على النظام الدولي الجديد.

[1] د. نظام بركات، مرجع سابق، ص.02.
[2] د. نظام بركات، مرجع سابق، ص.32.

أحداث 11 أيلول 2001 وأثرها على النظام الدولي الجديد:

تعتبر أحداث 11 أيلول 2001م، المأسوية مرحلة فاصلة في تاريخ النظام الدولي الجديد سياسيا واقتصاديا، لما ترتب عليها من أحداث أثرت على جميع دول العالم، حيث تركت هذه الأحداث أثار كبيرا على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الأمريكي بشكل خاص، وبالتالي انعكست هذه الآثار في صورة تراجع مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الأمريكي والعالمي، ولجأت الولايات المتحدة الانتهاج العديد من السياسات الاقتصادية والتي أثرت على دول العالم من مثل: السياسة النقدية الهادفة إلى تضيق التعامل على الدولار، منح تخفيضات ضريبية لفترات طويلة، الوقاية على المصرفية ومصادرها، وقد أدت هذه الأحداث إلى تراجع حركة السياحة في الدول العربية مم أدي تكبد شركات الطيران العربية خسائر كبيرة، بالإضافة إلى تعرض العديد من الدول العربية من أحداث إرهابية أدت إلى تأثر الاستثمارات العربية في الخارج، وتعرضها للمضايقات، والتجميد أحيانا، والأسوأ ما انطبع في الفكر الأمريكي والغربي المعاصر من إطلاق مسحة الإرهاب على العالم العربي والإسلامي في مجمله نتيجة لأحداث "إسبانيا" "ولندن" عام 2005م، وكذا منتجع "شرم الشيخ" في مصر، في نفس العام.[1]

إن الأحداث 11 أيلول 2001 كان لها العديد من الآثار على العلاقات الدولية بشكل وعلى النظام الدولي بشكل خاص، سواد في المجال السياسي أو العسكري أو الاقتصادي، وسنعرض أثار الأحداث المأسوية والتاريخية في كل مجال على حدى.

[1] د. محمد نصر مهنا، "*مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير*"، المكتبة الجامعية، الأزاريطة، الإسكندرية، 2000، ص. ص. 394، 395.

أولا: في المجال السياسي:

لقد كشفت أحداث 11 سبتمبر 2001م على الشرخ أو الهوة بين المبادئ التي تنادي بها الولايات المتحدة الأمريكية بشأن النظام الدولي الجديد بما يمثله من سيادة وروح الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعاون الدولي لحل المشكلات الدولية بصورة سلمية وبين ممارسات واقعية تقوم علي تقيد الحريات وتجاوز حقوق الإنسان وتجاهل حقوق الأقليات من المواطنين والمقيمين .

وتظهر هذه السياسية لدى الأمريكيين عبر عدة ممارسات منها تشكيل محكمة عسكرية للمتهمين بأعمال الإرهاب وصدور قانون حرية التفتيش الاحتجاز، وفرض رقابة ذاتية على وسائل الإعلام، كما كشفت هذه الأحداث عن هشاشة النظام الأمريكي والديمقراطية الأمريكية عند طريق اختلال التوازن بين السلطات لصالح السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية وقوى المجتمع المدني، كما أظهرت كذالك تراجع دور القضاء نظرا للبنود الواردة في قانون محكمة الإرهاب، فقد كانت أحداث 11 أيلول بمثابة منعطف في تحدي الهيمنة الأمريكية على العالم من خلال الضربة الاستباتية في برج التجارة العالمي في عقر دارها مما شكل ارتجاج كلي لمكانتها الدولة العظمى.

ثانيا: في المجال العسكري:

لقد اعتمد الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الردع والاحتواء انطلاقا من فكرة إن لم تكن معنا فأنت ضدنا.

فأعطت أولوية للحرب على الإرهاب وتبنت سياسة الضربات الوقائية لظهور تهديدات من

جانب مجموعات مسلحة، والعمل على توسيع دائرة الحرب لتشمل دولة أخرى غير أفغانستان، مع السعي لتشكيل تحالفات عسكرية متعددة الأطراف والتخلي عن سياسة العزلة[1].

وفي نفس الوقت احتفظت السياسة الأمريكية لنفسها بحق استخدام الأسلحة النووية واقتصار الشامل بشكل مفرط وبخاصة ضد الدول التي تعتبرها دولا مارقة ترعى الإرهاب وتهدم الأمن والسلم العالمي بامتلاكها للأسلحة المحضورة كالعراق وإيران وكوريا الشمالية، وقد قادت هذه السياسة إلى بروز مفهوم جديد للأمن، واكتشفت أمريكا أنها تواجه تهديدا من نوع جديد يستهدف الكيان والوجود الأمريكي، مما استوجب مواجهته بحرب شاملة من طرف أمريكا واستخدمت فيها كل إمكاناتها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

ثالثا: في المجال الاقتصادي:

إن أهم ما يميز الفترة السابقة لأحداث 11 أيلول 2001م، من الوجهة الاقتصادية هو سيطرة نظام العولمة الاقتصادي والذي تقوم فلسفته على الربح السريع واقتصاد السوق والهيمنة الشاملة للقوى الاقتصادية العظمى، فقد كشفت التقارير الاقتصادية بأن حوالي 20% من سكان العالم الذين يعيشون في الدول المتقدمة يسيطرون على حوالي 86% من الاستثمارات، في حين يحصل حوالي 20% من سكان العالم الذين يعيشون في الدول الأكثر فقرا على 01% فقط من الاستثمارات، وقد ظهر اتجاه واضح في النظام الدولي الجديد يهدف إلى تغيير وظيفة الدول الاقتصادية خاصة في الدول العالم الثالث، فعوض من التركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية ونذالة

[1] د. نظام بركات، مرجع سابق، ص.. ص. 5،6.

توزيع الدخل أصبح التركيز على الإصلاح الاقتصادي التي يعني زيادة نصيب القطاع الخاص على حساب القطاع العام.

وكان ينظر لأمريكا باعتبارها القائد لهذا النظام الاقتصادي العالمي القائم بالأساس على العمولة والخصخصة في الوقت نفسه، ولكن أحداث 11 من أيلول 2001م جاء لتشكل نقطة فاصلة في تحدي نفوذ الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى والعملاق الاقتصادي المسيطر، حيث تعرضت لهجور واسع على مرآه ومسع العلم، استهدف رموز عظمتها الاقتصادية في يرجي التجارة العالمي بحي "منهاتن" بنيويورك.

وقد أدت هذه الأحداث إلى زعزعة الثقة في الاقتصاد الأمريكي، وأدت انهيارات في سوق الأسهم والسندات الأمريكية، وتراجعت قيمة البطالة وإعلان بعض الشركات عند إفلاسها، وتركزت أمريكا بعد ه الأحداث على تأمين النفقات العسكرية للعمليات الحربية الأمريكية. وتقديم الدعم للدولة المؤيدة للمجهودات الأمريكية، وفي نفس الوقت تعاظمت الجهود الأمريكية لتقييد الدعم الاقتصادي للمنظمات الإرهابية عبر تجميد حسابات عدد من المنظمات والجمعيات والأشخاص المتهمين بأن لهم علاقات مالية بتنظيم القاعدة وغيرها.[1]

آثار النظام الدولي الجديد على السيادة الوطنية:

لشك أن المتغيرات التي رافقت النظام الدولي الجديد قد أثرت على مفهوم السّيادة الوطنية ونطاق تطبيقه في المجالين الداخلي والخارجي على حد سواء. وقد أثارت تلك المتغيرات تحديات

[1] د. نظام بركات، مرجع سابق،ص. ص. 7،8.

طالت كل أنماط الدول سواءا كانت نامية أو متقدمة، وطرحت نفسها لأشكال متباينة على تلك الأنماط. وكانت لتلك التحديات مصادرها الداخلية والخارجية، التي أثارت بدورها الحاجة إلى رصدها وتحليل مدى تأثيرها على مفهوم السيادة، وبشكل عام، يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين المتغيرات التي رافقت النظام الدولي الجديد وتقلص السيادة الوطنية، وأن هناك علاقة طردية بين تأثر سيادة الدولة بمتغيرات النظام الدولي والتغير في مضمون الوظائف التي تقوم بها الدولة، كما يمكن القول أيضا أن هناك علاقة عكسية بين تقدم الدولة ومدى تأثرها بمتغيرات هذا النظام.

فمع قيام النظام الدولي الجديد إذن بدأ يعاد النظر في مفهوم السيادة، فالرؤية الجديدة للمفهوم أخذت تنطلق من كون أن السيادة يمكن أن تتخذ أكثر من شكل، وتؤدي أكثر من وظيفة.

وهذا ما نوضحه في هذا العنصر. وذلك من خلال التعرف إلى أثار النظام الدولي الجديد على سيادة الدول النامية والعربية وتأثيرات على سيادة الدول المتقدمة.

سيادة الدول العربية والإسلامية في ظل النظام الدولي الجديد:

بالرغم من أن أزمة الخليج كانت المناسبة لبداية بروز نظام عالمي جديد وكان العرب موضوعه الأول وميدانه، لكن التناقض سرعان ما ظهر عندما تحول قائد النظام الجديد إلى طرف رئيسي، وصار العرب ومنطقتهم ميدانا لاختيار مدى صلابة النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة، القطب الأعظم في هذا النظام، ولكن بعد أحداث 11 سبتمبر تبين أن النظام العالمي الجديد، صار يتحرك ليس ضد العرب فحسب، بل ضد المسلمين ككل، وبالتالي وجد العرب والمسلمون أنفسهم في مواجهة النظام الدولي بشكل حاد، أثار قضية النظامين العربي والإسلامي من النظام العالمي

الجديد، ولاسيما على ضوء التغيرات التي طرأت على هيكل الأخير وتفاعلاته بعد أحداث 11 أيلول 2001م.

ومن الواضح جدّا أن الأحداث و---- التي جرت في السنوات الأخيرة، أن النظامين العربي والإسلامي تتأثر علاقتهما بالنظام العالمي بمحددات رئيسية، منها: الأهمية النسبية التي يوليها النظام العالمي للنظامين العربي والإسلامي، فبالنسبة للعربي مثلا تبرز الأهمية الإستراتيجية للمجال الجغرافي لعمل النظام الإقليمي العربي، الأمر الذي يكسب النظام العربي قوة نابعة من موقعه، تتمثل في: القدرة على التحكم في الممرات المائية الأهم في العالم، والقدرة على التأثير في جميع القدرات الاتصالية بين أوروبا وإفريقيا وآسيا، وكذلك القدرة على تهديد أو حماية الأطراف دولية كبرى، فالوطن العربي الذي يمثل العمق الاستراتيجي لأوروبا جنوبا في ظل العلاقات الطبيعية بين أوروبا والعرب، يمثل البطن الرخو لها أيضا في حال السيطرة عليه من قوى معادية.

ومن محددات العلاقة بين النظام العربي والنظام الدولي الجديد: أهمية الموارد التي يتحكم فيها الوطن العربي من حيث الإنتاج أو الاحتياطي، وهي موارد يحتاج الغرب الصناعي إلى كميات منها، بما يجعله يلجأ دوما لاستيرادها لتغطية احتياجاته.

وهناك الطبيعة الحضارية للوطن العربي، ذلك أن النظام العربي لا يستند إلى الجوار الإقليمي بقدر ما يستند إلى توجيه سياسي وتجانس ثقافي فريد، وهو يشتمل منذ بدايته على دعوة قوية للوحدة السياسية للإقليم العربي، وبعض النظر عن النجاحات أو الفشل الذي واجه هذه الدعوة، فإنها

استطاعت غرس إدراك عميق بالوحدة الثقافية، بل بين النظام الإقليمي والإدراك القومي بين مرحلة وأخرى من تطوره.

ورغم كل هذه المحددات فإن ما يثير القلق هو وضع انعكاسات هذا النظام العالمي الجديد على سيادة الدول العربية جزءا من سيادتها، وذلك نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة والمزرية، وكذا الأوضاع السياسية وخاصة في العالم الثالث التي تشهد اضطرابات وعدم استقرار حقيقي ودائم، وكل ذلك يصب في مصلحة الدول الغربية، إضافة إلى التبعية الغذائية وظاهرة المديونية التي مازالت مستمرة وتتزايد يوما بعد يوم.

وإلى جانب كل ذلك يميل النظام الدولي الجديد خلق بؤر التوتر من نوع آخر وتشجيعها[1] كما حدث مع ذلك في "البوسنة والهرسك" وما حدث الآن في دول كل من العراق وفلسطين وأفغانستان والصومال وليبيا، حيث يسمى هذا النظام بأي شكل من الأشكال إلى الانتقاص من سيادة الدول العربية والإسلامية بالرغم من حق هذه الأخيرة في العمل بقوانينها والمأمن من التدخلات الخارجية لم سلبا تماما، ألاّ أن القداسة التي أحاطت بهما كمظاهر أساسية لسيادة الدولة لم تعد كما كانت من قبل، لقد أصبحت لممارسة الحقين شروط من منظور المسألة الدولية، ليس كحقيقة واقعية، ولكن من الناحية المبأية على الأقل لقد تم تدويل السّيادة، وقد استهلت عملية التدويل هذه على توسيع لأبعادها الخارجية، فالقاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي ألا وهي الاعتراف المتبادل بين دول لها سيادة، اتسعت بصورة معينة أدت إلى وضع شروط لممارسة الدولة حقوق

[1] د. غضبان مبروك، مرجع سابق، ص. 319.

السيادة، أهمها ألا يتسبب من جراء ممارسة تلك الحقوق إحداث إضراب في النظام الدولي الجديد، وفي كثير من الحالات التي حدث فيها ذلك، مارس مجلس الأمن السلطات المقولة له، متجاوزا بذلك الحقوق التقليدية للسيادة والإجراء العسكري الذي اتخذه "حلف الناتو" اتجاه "كوسوفو" أكد الواقع الجديد بأنه أصبح ممكنا أن تقوم دولة ما بهذا العمل عندما لا تقوم الأمم المتحدة ومجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الكافية.

ويعد وضع "كوسوفو" "وتيمور الشرقية" تحت السلطة الكاملة لإدارة دولية انتقالية بتكليف من الأمم المتحدة من أكبر العلامات وضوحا على وجود صورة للسيادة الدولية، لذلك فإن شرط الاعتراف بساطة الدولة العليا لم يعد يرجع فقط إلى الشعب.[1]

وفي حين أن الصورة الملكية والشعبية للسيادة كانت تفترض وجود محاسبة خارجية فقط على التصرفات الخارجية للدولة، إلاّ أن الوضع قد تغير، فعندما تؤثر أمور داخلية لدولة ما على الأخرى، فلا المجلس الأمن ولا الأمم المتحدة نيابة عن النظام الدولي كله، ولا الدول المتضررة تستطيع أن تترك مصالحها الحيوية الحقيقية أو المتصورة للخطر. وهذا ما يؤكد مقولة أن الفوضى هي ما تفعله الدول، فعالمنا المعاصر ولأسباب مختلفة أصبح صغيرا وصار أكثر اعتمادا على بعضة البعض، ولم يعد السؤال كيف تكون آمنا من التدخل الخارجي؟ ولكن كيف تحافظ على النظام العالمي المتداخل والذي تعتمد عليه من التمزق بسبب ما يحدث داخل الدول الأخرى؟ فالمجتمع الدولي يقوم على الاستقرار، وتمزق

[1] د. خليل حسين، السيادة في ظل النظام الدولي الجديد، شبكة المعلومات السورية القومية الاجتماعية، 2001/05/20م، ص. 01.

هذا الاستقرار يضر بالدول الأخرى المعتمدة في رخائها عليه.

وقد تأكد هذا الشرط الجديد لسيادة الدولة عندما صرح السوكتير العام للأمم المتحدة "كو في عنان" أنه لم يعد هناك حصانة للسيادة، ويعني بذلك مفهوم تدويل السيادة وجود نظام لمساء قه الدول في حالة تعسفها الشديد في ممارسة حقوق السيادة. هذا لا يعني فرض رقابة دولية على كل دولة في كل المجالات التي تقع تحت مسؤولياتها، ولكنه قد يعني قيام الدولة المهتمة بالاستقرار العالمي بلغت نظر الدول الأخرى التي تمارس تصرفات أو تعسفا صريحا في استخدام حقوق السيادة. بمدى التهديد الذي يمثله ذلك النظام الدولي.

وبناء على عليه يمكن القول أن السيادة سوف تبقى مبدأ أساسيا لتعريف النظام الدولي لكن ممارسة حقوق السيادة يجب ألا تسبب في عدم استقرار النظام بصورة غير مقبولة ماديا وفي إطار القواعد المعمول بها، لذلك فإن إسهام الدولة في تحقيق التوازن والاستقرار للنظام الدولي هو الذي يمنحنا حق السيادة. وتأتي إرادة الشعب في المرتبة الثانية. لقد استبدلت السيادة الشعبية كمؤهل أول لوجود الدولة بسيادة أخرى موازنة لها. فالأساس الأول لسيادة الدولة أصبح مقترن بمدى إسهامها في استقرار النظام والمجتمع الدولي. فعندها كان الشعب هو المصدر الأول للسيادة كانت السيادة تعني حق الدولة في تسيير أمورها الداخلية وحصنتها أمام التدخل الخارجي. والآن يمكن ممارسة تلك الحقوق بشرط أن تكون الدولة عنصر دعم للنظام الدولي الجديد.[1]

وبما أن في صدد دراستنا لوضعية سيادة الدول النامية الدول العربية والإسلامية في ظل النظام

[1] أ. الحمراوي محمد عبد الفتاح، ص. ص. 04، 05.

الدولي الجديد، ارتأينا أن نأخذ دول الشرق الأوسط في ضوء ما يطرحه النظام الدولي الجديد على المستوى السياسي والاقتصادي كمثال عملي لدراستنا. وذلك بدءا بتوضيح المقصود بالشرق الأوسط، وصولا إلى التهديدات التي يفرضها النظام الدولي الجديد على سيادة هذه الدول.

وبناءا على ذلك يمكن القول، أنه ليس هناك تعريفا على درجة عالية من الدقة لمفهوم الشرق الأوسط، فلقد بدأ استخدام هذا المصطلح مع بداية الحرب العالمية الثانية، وقيام دول الحلفاء بإنشاء ما يسمى ب: "مركز تموين الشرق الأوسط" والذي كان في تلك المرحلة يضم كل من: مصر، العراق، ليبيا، دول الشام، تركيا، اليونان، قبرص، الجزيرة العربية. تم توسع مدلول التسمية ليضم مناطق أخرى كتونس، الجزائر والمغرب كما ألحقت به: "باكستان وأفغانستان".

وعلى مر التاريخ اكتسبت هذه المنطقة أهمية قصوة كونها تشكل حلقة وصل القارات الثلاثة آسيا، إفريقيا وأوروبا، وازداد الاهتمام بها بعد اكتشاف المنابع النفطية الكبرى فيها، زيادة على اعتبارها سوقا كبرى لتصريف السلع والبضائع والخدمات، إضافة إلى توفر المواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة فيها، كل ذلك جعلها تحظى باهتمام كبير لدى الطامعين في العالم، بعض النظر عن تنوع إيديولوجيا واختلاف أهدافهم، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الحلم السوفييتي للوصول إلى المياه الدافئة (منطقة الخليج العربي) والحلم الغربي بالاستحواذ على منابع النفط.

وتجدر الإشارة أن خطابات الإصلاح المنبثقة من دول الشرق على مختلف أنواعها وتوجهاتها لم تفلح في إزالة مظاهر التخلف و والانحطاط ومنظوماته على مستوى التربية والتعليم والصحة، بل

واجهت هذه الخطابات ردت فعل غاضبة تمثلت باهتمها بالفكر ومعاداة التراث والتنكر لمصالح الوطن والأمة، ولقد دفع الكثير من المصلحين السياسيين والاجتماعيين أرواحهم ثمن لمواقفهم على توجيه النقد لبيئة أميبة مختلفة ينعدم فيها أبسط معالم الحرية والتعبير عن الرأي.[1]

وعلى مستوى آخر لقد ذهبت مشاريع الحكومات الرسمية أدارج الرياح في إطار الإصلاحات.هذا ما عزز فرص و/////// والتطور من قبل قوى خارجية أجنبية قائما خاصة بعد فشل جهود الكفاءات والملادت العلمية والفنية المحلية العائدة من خارج الوطن في جعل عمليات الإصلاح ممكنة.

ومن هنا يمكننا التطرق إلى الإستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد إحداث 11 أيلول 2001م. حيث تغاضت أمريكا ودول أوروبا عن الأحداث والأوضاع المزرية في الشرق الأوسط. نتيجة ما كانت تحققه من مكاسب متنوعة في هذه المنطقة، لكن الأحداث غيرت نظرتها كثيرا، بالنسبة الخلفية تكريس النظرة الأمريكية تجاه المنطقة التي تقوم على الربط بين الإرهاب وإخفاق الدول العربية في جهود الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. هذه الاعتبارات المختلفة دفعت الإدارة الأمريكية إلى التقدم بمجموعة أفكار قدمت في سياق ما يعرف " بمبادرة الشرق الأوسط الكبيرة " لطرحها خلال قمة مجموعة الدول الثماني في ولاية " جورجيا " الأمريكية.

وبالرغم من تحديد الدول العربية كهدف لهذا المشروع، إلا أن ظلاله طالت بقية الدول في هذه المنطقة بشكل أو بآخر، إذ قدمت فيما بعد أفكار وخطط ومشاريع مختلفة من دول أوروبية كل

[1] د. دفيف حسن علي، "*مستقبل الشرق الأوسط في ضوء النظام العالمي الجديد*"، جريدة الصباح، ص 01

على انفراد تعنى بآليات وسمات الإصلاح المنتظر. خاصة أن شعوب المنطقة بدت أكثر إلحاحا على تقبل مشروع لمنطقة بدت أكثر إلحاحا على تقبل مشروع الإصلاح نتيجة لوعيها يوافقها المختلف، بسبب تطور وتأثير الاتصالات الحديثة وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع 2004م، عن مبادرتها لتحقيق إصلاحات شاملة في المنطقة تضم ثلاثة أهداف:

أ- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.

ب- بناء مجتمع معرفي.

ج- توسيع الفرص الاقتصادية.

فبالنسبة للهدف الأول والمتصل أساسا في تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح نجد أنه يتدرج ضمن طرح الإصلاح السياسي لمنطقة الشرق الأوسط وفق تطورات النظام الدولي الجديد بالدرجة الأولى، وذلك بهدف معالجة مشكلة الحكم في بلدان هذه المنطقة عن طريق إشاعة الديمقراطية والحياة البرلمانية والتعددية الحزبية، وبناء منظمات المجتمع المدني ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حق الأقليات في الحياة والحرية والتغبير عن الرأي، والعمل على تكريس إشاعة مؤسسات إعلامية حرة غير منحازة لهذا الطرف أو ذاك ولها القدرة على التعامل مع مسؤولية الحصول على الأخبار ومصادرة المعلومات، وتساعد هذه البيئة المنتظرة على دعم أطر المشاركة في عمليات البناء والتنمية مثلما تسهم في رقع مستويات التربية والتعليم والصحة العامة، وتحسين المستوى المعيشي لمواطني هذه المنطقة لدرجة يختفي فيها الاستياء والتذمر والإحباط الذي كان ومازال يعد بؤرة لنمو الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي والفساد الأخلاقي والمالي والإداري.

وتقود هذه الفضاءات فيما بعد إيجاد حلول لمشاكل الأقليات وتناحر الهويات الاثنية والدينية والطائفية في المنطقة، وتغطي لاحقا على مظاهر الاضطرابات والتقلبات السياسية فيها ويواجه هذا الإصلاح السياسي تحديات جدية أبرزها:

ثقافة الماضي والاعتزاز بالتراث ومعاداة الغرب والمشاكل الداخلية للبلدان فضلا عن مشاكل الحدود والتطلعات النووية وعدم الاستقرار السياسي والتخلف الاقتصادي والمديونية الخارجية وسيادة ثقافة العنف وازدراء الوضع الاقتصادي المتردي في بلدان هذه المنطقة طرحت أفكار الإصلاح الاقتصادي وتمثلت فيما يلي:

1- القضاء على مركزية الدولة في العمليات الاقتصادية وإلغاء الاقتصاد الموجه والعمل على خصخصة وتحويله إلى اقتصاد السوق وإلغاء الحواجز الجمركية أو أية قيود على حرية التجارة ورأس المال.

2- ربط اقتصاديات دول المنطقة بالأذرع الفولاذية للاقتصاد العالمي كالصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية من خلال اتفاقيات ومعاهدات دولية تهدف إلى إلغاء القيود على التجارة العالمية بجعل المنطقة سوقا حرة مفتوحة للجميع.

3- تشجيع القطاع الخاص في دول المنطقة ودعمه بالقروض والخبرات ليكون بديلا حاسما لقطاع الدولة العام، وهو ما يعرف بالخصخصة.

4- فتح أبواب الاستثمار الخارجي على مصراعيها لبناء مشاريع صناعية عملاقة على

أراضي هذه البلدان يمكنها الإفادة من الموارد المتيسرة فيها والرخيصة الثمن كالمواد الأولية والأيدي العاملة وبما يتناسب مع حاجات هذه البلدان من سلع وبضائع وخدمات على أن تكون هذه المشاريع بإدارة خبراء ومختصين في هذه المجال.

5- معالجة الديون الخارجية لهذه الدول عبر اتفاقيات واضحة ومحددة بالتعاون مع الدول الدائنة لجدولة هذه الديون أو محاولة إطفائها، ما يسهم في التخلص من أعباء الديون وفوائدها للإفادة منها في مشاريع التنمية.[1]

6- ربط عدد من الدول باتحادات أو مشاريع إقليمية اقتصادية يمكن من خلالها الإسراع بعمليات الإصلاح الاقتصادي مثلما يمكن لها أن تكون مركز جذب لانضمام بقية الدول المنطقة إليها لتشكل مستقبلا قوة اقتصادية لها دور فعال في عمليات الإصلاح.

وبناءا ما تم الإشارة إليه، يمكننا القول أن الإصلاحات التي يطرحها النظام الدولي الجديد، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي، على شعوب الأطراف (الدول النامية) وبخاصة منطقة الشرق الأوسط، كلها هشاشة أنظمها السياسية واقتصادية، وحاجتها الملحة لتلك الإصلاحات.

العنصر الثاني: آثار النظام الدولي الجديد على سيادة الدول المتقدمة:

لقد تطور النظام الدولي الجديد في ظل ثلاثة قرون من أجل هدف محدد وهو ضمان سيادة الدولة، والذي قام على أساسي أن تكتسب الدولة أهلينها وشرعيتها وهيبتها من خلال السيادة

[1] د. دفيف حسن علي، "*مستقبل الشرق الأوسط في ضوء النظام الدولي الجديد*"، جريدة الصباح، ص. 05.

بجانبيها الداخلي و الخارجي، وجاءت أحداث التسعينيات من القرن الماضي لتغيير النظام الدولي الجديد، بعد اتساع مدى التدخل وأسبابه خلال هذا العقد وبخاصة في النصف الأول منه أحداث ونكسات وصدمات حادة في كل من "العراق، الصومال، هايتي، رواندا، وليبريا"ضد "أفغانستان" من 1996 – 1999م، و"البوسنة والهرسك" وتعتبر قرارات الأمم المتحدة في تلك الفترة نقطة تحول أساسية بالنسبة لمفهوم السيادة وكيفية أدارة الأمن والسلام الدوليين.

بالنسبة لمفهوم السيادة وكيفية إدارة الأمن والسلام الدوليين، وعكس الاستخدام الجديد لصلاحيات مجلس الأمن الموجودة في الباب التّاسع للميثاق بدئ مرحلة جديدة من الجهود لحماية المجتمع الدولي.

وبإعادة تعريف مفهوم التهديد للسلام والأمن الدوليين، وباعتبار أن الدول هي التي تكون المجتمع الدولي، أعاد المجلس الأمن صياغة المبدأ الناظم الذي يحمي الدول والنظام الدولي الذي يعتمدون عليه، فالمبدأ القديم والمؤسس على مفهوم السيادة كان حماية الدولة ضد التدخل في شؤونها الداخلية والحفاظ على النظام والاستقرار باتخاذ إجراءات لوقف العدوان الخارجي المسلح ضد الدول.

غير أن الأمر قد تغير الآن وتغيرت الاحتياجات وأصبح التحدي الذي يواجه السلام والأمن هو حماية النظام الدولي الذي تعتمد عليه الدول من الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة ما قد يحدث من أحداث قلاقل داخل بعض الدول الأخرى، فالأولوية الآن هي منع الاضطرابات الداخلية في الدول من أن تنتقل عدوانها إلى الجسد الدولي فتؤثر على أغلبية الدول التي تعتمد عليها.[1]

[1] د. خليل حسين، "*السيادة في النظام الدولي الجديد، شبكة المعلومات السورية القومية الاجتماعية*"، 2001/05/20م، ص. 52.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدولة التي أخذت على عاتقها مهمة الحفاظ على النظام الدولي الجديد بدلا من منظمة الأمم المتحدة، التي تعد الأولى بالمهمة هي الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها الأقوى على الصعيد الدولي، كما أنها استطاعت التحكم في هذا النظام لخدمة مصالحها الشخصية، فاستغلت قدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية للتدخل في شؤون الدول الأقل قوة بهدف الانتقاص من سيادتها الوطنية وذلك كله وراء حجج وتبريرات واهية كمبرر لحماية حقوق الإنسان، والإصلاح الديمقراطي ونزع أسلحة الدمار الشامل وغيرها، وهذه الحجج ما هي إلاّ ذر الرماد في العيون وأنها بيد الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تستخدمها لاختراق سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية.

فأمريكا التي تبدأن قيادة العالم بعد الحرب العالمية الثانية واستطاعت التحكم في النظام الدولي الجديد تتمتع بعناصر أربعة للقوة: قوة سياسية، قوة اقتصادية، قوة ثقافية، قوة عسكرية، ولتحليل الدور الأمريكي في النظام العالمي الجديد، يجب معرفة مكونات القوة والضعف، وطبيعة العلاقات والمتطلبات المتغيرة لقيادة العالم، فالعالم المتغير، يحتم علينا دراسة عناصر القوة المطلقة وكذا النسبية، إذ قد يكون ضعف الآخرين مصدر حقيقي للقوة الأمريكية.

كما أن قوة الآخرين قد تكون عنصرا فعالا في إضعاف فعالية الدور الأمريكي.

القوة السياسية:

تعيش أمريكا حالة النشوة بنظامها الليبرالي الديمقراطي الذي انتصر وباستحقاق على النظام الشيوعي المنهار في المسرح السياسي، ويرى الكثير من أصحاب الاختصاص أن الليبرالية الديمقراطية

على النسق الأمريكي بالرغم مساوئها هي أفضل ما توصل إليه التراث الإنساني، لحماية حقوق الإنسان والسؤال الذي يطرح نفسه. كيف يمكن أن يكون هذا الانتصار السياسي مصدر قوة للولايات المتحدة الأمريكية؟

إن النظام الليبرالي الأمريكي يقف في الساحة السياسية وحيدا دون منافسة وقد تفرد عن ذلك، أن دخلت الديمقراطية ومؤسساتها في نطاق الشروط التي يحتذي بها من قبل المؤسسات الدولية المالية والتنموية، وتبقى هناك ملاحظتان:

أولا: وجود تشكك في بعض الدول الإسلامية والأسيوية من صلاحية النمط الأمريكي، كثقافة ونظام سياسي عالمي.

ثانيا: بعد انهيار المعسكر الشيوعي فقدت أمريكا أحد عناصر قوتها الإيديولوجية، إذ لم يعد على المسرح العالمي منافس تقارن نفسها به، وأية مقارنة سوف تعقد من الآن فصاعدا بين أحلام الديمقراطية وواقعها، هي ليست دائما في صالح أمريكا.[1]

ومن الناحية الإيديولوجية، لا يواجه النظام الأمريكي منافسة تذكر، إذ أن كل المنافسين اقتصاديا أعضاء في الكتلة الإيديولوجية الليبرالية الديمقراطية وغلى الصعيد السياسة الخارجية وصناعة رؤية عالمية، فإن أمريكا تخش المنافسة اليابانية، لأن اليابان لم تظهر أي تحمس واضح للقيام بدور أكثر مما تقوم به حاليا، ونفس الأمر بالنسبة لأوروبا الموحدة.

[1] د. عودة جهاد، "*النظام الدولي، نظريات وإشكاليات*"، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ط:1،الجزائر، ص. ص. 187 – 189.

القوة الاقتصادية:

لقد عرف الاقتصاد الأمريكي نموا مطردا منذ بداية القرن 20م، بفعل وفرة مواردها الطبيعية ونمو إنتاجها الزراعي وأزدها تقدمها العالمي بالإضافة إلى توفرها على سوق واسعة داخل أراضيها أدى إلى دخول اقتصادها إلى مرحلة " الاستهلاك الجماهيري ". حيث استطاعت أن تنتج وبكميات وفيرة، لمجتمع استهلاكي كبير، حتى بعد العرب العالمية الثانية كانت تتقدم على الآخرين بفارق واسع في الإنتاجية والتصدير والتكنولوجيا.

وفي منتصف التسعينيات، بدأت المتاعب تمس الاقتصاد الأمريكي، في حين كانت ألمانيا واليابان تجنيان ثمار نموهما السريع، ومع حلول عقد الثمانينيات كانت المعدلات الاقتصادية الأمريكية تبشر بنشوب معركة مع ذات، وربما مع الآخرين، لاستعادة المكانة العالمية لاقتصادها.

فعلى سبيل المثال كانت معد النمو الأمريكي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما بين 1974 و19832م أقل من اليابان وألمانيا وفرنسا، والدول الصناعية مجتمعة. ولذلك الأمر في عام 1992م بالرغم أن المعدل ارتفع إلا أن الوضع الأمريكي بقي على حاله، وقد كان من مظاهر انخفاض الناتج المحلي من 28,9% في عام 1960 إلى 20,4% في سنة 1985م.[1]

وإذا نظرنا إلى قوة الاقتصاد المحلي من حيث نسبة التغير السنوي في الإنتاج المحلي الإجمالي، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية شهدت تحسنا طفيفا في النصف الثاني من الثمانينيات، بينما

[1] د. عودة جهاد، "*النظام الدولي، نظريات وإشكاليات*"، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ط:1،الجزائر، ص. ص. 185 – 186.

تدهور الحال في الأعوام الثلاثة الأولى من التسعينات، ولم تكن فرنسا وألمانيا أحسن حالا.

ويدعونا احتلال احتكار التكنولوجيا المتقدمة كمركز الصدارة في منظومة مقومات القوة الدولية إلى البحث عن مكانة الصناعة التكنولوجية المتطورة في الاقتصاد الأمريكي والتجارة الأمريكية الخارجية، فقد ظل القطاع الأمريكي محافظا عل نصيبه من الدخل القومي الأمريكي بنسبة 20%، وإذا ما قرنا نصيب ميزانية البحث الأمريكي بمجموع المنصرف على الأبحاث في الدول الصناعية الخمس الكبرى، لوجدنا أن أمريكا طلت وبلا منازع متصدرة بنصيب 55% حتى 1985م، بالرغم من انخفاض المعدل الذي كان يبلغ 70% عام 1965م، بينما ارتفع نصيب اليابان من 7% إلى 20% أي استطاعت هذه الأخيرة خلال 20 سنة أن تزيد من نفقات البحث والإبداع بما يقارب عن 300%، بينما ضاعفت كل من ألمانيا وفرنسا من نفقاتها لنفس الغرض.

وانطلاقا من هذه المؤثرات الاقتصادية يمكننا أن نستخلص أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى ذات ناتج قومي ومحلي ضخم. غير أنها تبقى مصابة ببعض أسباب الوهن كالعجز في ميزان المدفوعات وتدهور إنتاجها ومهارة قواها العاملة مقارنة بالمنافسة العالمية مما يؤدي إلى التراجع التدريجي في الفجوة الإنتاجية، وفي نصيبها من السوق العالمية، ويدفعها إلى الاعتماد على رأس المال الأجنبي لتغطية عجزها الاقتصادي، أما فيما يخص مجال التعليم والبحث العلمي فإن أمريكا هي بمثابة المثال أو النموذج الحي لضمان الصدارة العالمية فقد شهد القرن العشرين صعودا للنظم الأمريكي لأنه سيدان البحث العلمي والتعليم ركز على البحث النظري (Théorie) واستثمار في زيادة الإنتاج والتوزيع.

بحيث صادرت أمريكا صاحبة أرقام كبيرة في البحث وحقوق الاختراع، غير أن الموقف في

نهاية القرن العشرين قد اختلف إلى حدّ كبير، إذ أن عدد كبيرا من الاختراعات المسجلة في أمريكا، ظلت تأتي من الخارج طلبا لحقوق البراءة الأمريكية، الأكثر ضمانا وسهولة، كذلك أن عملية تدويل التعليم والبحث العلمي وتزاول المعلومات، ساعدت الأفكار والمعلومات على الرواج حول العالم حتى لا يقع هناك احتكار للمعلومات وللأفكار.[1]

ويتفق عدد لا يستهان به المحللين على أن أمريكا تتفرد في مجال الإدارة أو ما يعرف بفن الإدارة الذي يتميز بسرعة اتخاذ القرار والإبداع، كما يتمتع السوق الأمريكي بقدر من الانفتاح والمرونة مم يدفع بالشركات الأوروبية لفتح فروع لها في الولايات المتحدة الأمريكية والاقتباس النظم الإدارية الأمريكية.

القوة العسكرية:

إن القوة العسكرية الأمريكية تعد قوة الضاربة الوحيدة في عالم اليوم، ومن غير المنتظر أن تنازعها اليابان وألمانيا بالرغم من توفرهما على القدرة.

أما فيما يخص المنافسة العسكرية لأوروبا الموحدة، فإن مستقبلها مرتبط بمدى نجاح كل من ألمانيا وفرنسا في إرساء قواعد جيش أوروبي قوي، وسياسة خارجية موحدة ومنسقة، لتسيير هذا الجيش الذي يعتمد على الترسانة الفرنسية والجيش ألاكاني.

يبقى احتمال واحد قد يغير الصورة الناصعة للقوة العسكرية الأمريكية، وهو احتمال أن

[1] د. عودة جهاد، مرجع سابق، ص. ص. 186، 187.

تتحول حالة اعتماد أمريكا على بعض قطع السلاح المصنع خارجها، إلى حالة الشلل، إن اتخذت بعض الدول الممولة لهذه الأسلحة لقطع التصدير، وبالرغم من أن هذا الاحتمال يراه الكثير بعيد المنال، نظرا لتشابك عناصر منظومة المصالح الإستراتيجية والاقتصادية والعلمية، غير أنه يوضح لنا طبيعة القوة العسكرية في هذا القرن، فهي كما علمنا التاريخ لا توجد مستقلة في ساحة العلاقات الدولية، أي يجب عل أمريكا أن تعزز قوة العسكرية باقتصاد داخلي أكثر قوة مما عليه الآن وبعلاقات دولية تضمن لها سهولة وسيولة عمل الآلة الحربية.[1]

وعليه يمكن القول أن النظام الدولي الجديد له تأثيرات سلبية عل الدول النامية، وبخاصة الدول العربية والإسلامية، فهو في جل جوانبه وتصوراته يحاول الإنقاص والتقليل من شأن سيادة تلك الدول في حيث نجد أن يخدم مصالح الدول الكبرى ويزيدها قوة، أي بتعاطي بازدواجية المعايير من منطلق كل شيء لنا ولا شيء لك حزين، كما أنه يعد وسيلة في يد أمريكا تتحكم فيه كما تشاء دون الاعتماد على ما يسمى بالشرعية الدولية، نظرا لتفوقها في الكثير من المجالات.

كما أن هذا النظام يتقمص الكثير من الشعارات الملونة أمام الرأي العام الدولي كمسألة حقوق الإنسان وحماية الأقليات، الديمقراطية والاقتصاد، ويمارس أجنداته حسب ما يراه مناسبا حسب رأيه الأحادي كما فعل ذلك في كثير من الدول كالعراق وأفغانستان ...الخ[2]

[1] د. عودة جهاد، مرجع سابق، ص. ص. 190، 191.
[2] د. الحمامي وليد خليل، "*الأمن القومي العربي، وإشكالية الأمن الدولي مجموعة أعمال المتقى الدولي: النظام الدولي الجديد ومصالح الدول عالم الثالث*"، جامعة البليدة، الجزائر، 24-26 ماي 1993م، ص. 58.

الفصل الثالث: فرانسيس فوكوياما والتأسيس الفلسفي لنهاية التاريخ

المبحث الأول: فوكوياما من الفلسفة إلى السياسة

المبحث الثاني: السيادة ونهاية التاريخ عن فوكوياما

شهدت الانسانية في العصر الحديث تحولات بارزة في حياتها الفكرية والثقافية والعلمية ،ومن ثمة شملت باقي مجالات الحياة، فالحيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عامة، وكانت تلك التحولات قد مست بقوة مجال العمل من حيث وسائله ، ومناهجه في التأثير على الطبيعة ،وفي إستخراج الطاقة وتحويلها من صورة غير نافعة إلى أخرى نافعة ، من منطلق تسخير الطبيعة والطاقة لخدمة مصالح اللإنسان وتحقيق أغراضه، وكان للانفجار العلمي والثورة الصناعية ومن وراء ذلك الإصلاح الديني و السياسي والتربوي الداعي الى تحرير العقل والإنسان الفرد والمجتمع من كل ما يعيق السير نحو التقدم والازدهار الدور الكبير في تفجير التكنولوجيا ، وهو ما تميزت به الحياة عامة في الغرب الأوربي الحديث في الشرق الإطلنطي وفي الولايات المتحدة الأمريكية في غربه .

إن تخطي الغرب الأوربي الحديث أزمات ونكسات العصور الوسطى وإمتلاكه لشروط النهضة، وأسباب القوة والتقدم جعله يبني حضارة قوية ، تقوم على أساس الحية والعلم والتكنولوجيا هذه الحضارة مكنته من الوصول الى درجة عالية من الازدهار في المجال الاقتصادي و الرفاهية المادية ،ذلك لكثرة الإنتاج الصناعي وتنوعه، وازدهار حركة التسويق والتجارة ،وكان ذلك بفعل تطور وسائل النقل و الاتصال ،الحالة الجديدة التي عرفتها شعوب أوربا الحديثة،وكذا شعوب الولايات المتحدة الأمريكية، غيرت مجرى ومسار شعوب العالم برمته ،بفعل انتقال منتجات الحضارة الغربية الفكرية و العلمية والتكنولوجيا وغيرها إلى تلك الشعوب مع حرص الغرب على ذلك ،ولكن في خضم النماء الاقتصادي و الازدهار العلمي والتكنولوجي الغربي ، تنامت الكثير من التحولات والتوجهات ،وارتبطت بالوعي التاريخي وبظروفه الفكرية والمادية ، ومن أبرز هذه التحولات توجه العولمة ،التي

ارتبط بمفاهيم عدة قام عليها الفكر الغربي الحديث ،مثل الحرية و العقلانية و الليبرالية و العلمية ،العلمانية و الحداثة والتحديث وغيرها هذه المفاهيم في إطار الظروف التاريخية للغرب الحديث ومصالحه قامت بأدلجة العولمة ،حيث نشأت ونمت الظاهرة وأصبحت موضوعا يشغل الجميع ،يشغل الغرب الذي يسعى الى بسط سلطانه ونفوذه على العالم بقوته وحضارته المركزية ، ومن دون منافس ويشغل الجهات الأخرى من العالم لحاجتها إلى التنمية وهي تفتقر إلى شروطها و توجد في الأطراف خارج المركز والعولمة فلسفتها وإيديولوجياتها ومنظروها للدفاع عنها وفرض هيمنتها ،لكن العولمة بهذه الفلسفة وبممارساتها بلغت من التطرف الأيديولوجي الليبرالي ومن الاستبداد السياسي ، ومن الفساد الاقتصادي وغيرها فاجعلها في قفص الاتهام، وفي ظل هذه التغيرات والتحولات التي عرفتها ساحة أوربا الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بزغ على المشهد الثقافي والسياسي البعض من رواد الفكر الفلسفي و السياسي على شاكلة "**ريتشارد رورتي**" و"**وصامويل هيتنجتون**"**و**" **فرانسيس فوكوياما**"هذا الأخير الذي يعد نموذجا لبحثنا هذا.

المبحث الأول: فوكوياما من الفلسفة إلى السياسة

يعتبر "**يوشيهيرو فرانسيس فوكاياما**""Yoshihiro Francis Fukuyama" عالم سياسة واقتصاد سياسي ومؤلف وأستاذ جامعي أميركي، اشتهر بكتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" الصادر عام 1992م، والذي جادل فيه بأن انتشار الديمقراطيات الليبرالية والرأسمالية والسوق الحرة في أنحاء العالم ،قد يشير إلى نقطة النهاية للتطور الإجتماعي والثقافي والسياسي للإنسان. وارتبط اسم فوكوياما بالمحافظين الجدد، ولكنه أبعد نفسه عنهم في فترات لاحقة [1]

يعمل فوكوياما في مركز الديمقراطية والتنمية وسيادة القانون بجامعة ستانفورد منذ 2010م. قبل ذلك، وعمل أستاذاً و مدير برنامج التنمية الدولية في كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز وأستاذ السياسة العامة بجامعة جورج ميسن. تتمحور أطروحاته ومؤلفاته حول قضايا التنمية والسياسة الدولية. نشر كتابه نهاية التاريخ والإنسان الأخير عام 1992 م ومن مؤلفاته كذلك النظام السياسي والاضمحلال: من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية 2014م، أمريكا على مفترق طرق: الديمقراطية، السلطة، وميراث المحافظين الجدد2006 م، مستقبلنا بعد البشري: عواقب ثورة التقنية الحيوية2002 م، الثقة: الفضائل الاجتماعية و تحقيق الازدهار 1995 م، الخلل الكبير: الطبيعة البشرية وإعادة بناء النظام الاجتماعي 1999 م، وأصول النظام السياسي 1920م، بالإضافة لعمله الجامعي، عمل فوكوياما في قسم العلوم السياسية بمؤسسة راند ولا يزال

[1] Robert Boynton "Francis Fukuyama: The Neocon Who Isn't ."*Robert Boynton* .May 16 2015.

عضواً في مجلس أمنائها، مجلس إدارة الصندوق الوطني للديمقراطية، ومؤسسة أمريكا الجديدة. كما عمل في هيئة تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية في الثمانينيات. شارك في تأسيس مجلة **آميركان إنترست** عام 2005 م ، وهو رئيس هيئة التحرير.

فوكوياما زميل في معهد السياسة الخارجية بجامعة **جونز هوبكنز**، وزميل غير مقيم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ومركز التنمية العالمية، عضو في مجلس الرئيس الأميركي للأخلاقيات البيولوجية، جمعية العلوم السياسية الأمريكية، ومجلس العلاقات الخارجية، والمجلس الباسيفيكي للسياسة الدولية.

ولد **يوشيرو فرانسيس فوكوياما** في حي هايد بارك بمدينة شيكاغو في 27 أكتوبر 1952 م لكل من **يوشيو فوكوياما وتوشيكو كواتا**. هرب جد فوكوياما من الحرب الروسية اليابانية عام 1905 م وافتتح متجراً في لوس أنجلوس كاليفورنيا قبل الاعتقال الادراي للأميركيين اليابانيين خلال الحرب العالمية الثانية. والده كان أوفر حظاً من جده وتفادى الاعتقال لأنه حصل على بعثة دراسية في جامعة نبراسكا. هذه التجربة التي مرت بها عائلة فوكوياما جعلته ناقداً للإسلاموفوبيا.[1]

إن والد **يوشيو فوكوياما** كان أميركيا يابانيا من الجيل الثاني، حصل على الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة شيكاغو حيث قام بتدريس الدراسات الدينية.[2] والدته كواتا توشيكو ولدت

[1] Stephen Moss (2011".(Francis Fukuyama: 'Americans are not very good at nation-building.'"*The Guardian* .May 16 2015 .

[2] Wade ،Nicholas (Apr 2, 2002" .(A Dim View of a 'Posthuman Future ."'*The New York Times* .Mar 17, 2011

في **كيوتو** باليابان وهي إبنه شيرو كواتا، مؤسس قسم الاقتصاد بجامعة **كيوتو** وأول رئيس لجامعة مدينة أوساكا. قدمت إلى الولايات المتحدة حيث التقت زوجها للدراسة الجامعية. انتقلت عائلة فرانسيس إلى مانهاتن بمدينة نيويورك حيث عاش سنينه الأولى قبل الانتقال إلى بنسلفانيا عام 1967م.

حصل **فوكوياما** على درجة البكالوريوس في الكلاسيكيات من جامعة كورنيل، حيث درس الفلسفة السياسية على يد آلان بلوم.، ذهب إلى جامعة ييل لاستكمال دراساته العليا في الأدب المقارن، لكنه غير تخصصه وقرر دراسة العلوم السياسية في جامعة هارفارد، في هارفارد تتلمذ على يد **صموئيل هنتنغتون وهارفي مانسفيلد** من بين آخرين. حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة هارفارد لأطروحته عن التهديدات السوفيتية الناتجة عن التدخل في الشرق الأوسط.[1] كان فوكوياما مرتبطا بجمعية تيلوريد منذ سنوات دراسته في جامعة كورنيل. في عام 1979، انضم إلى مؤسسة راند ومهمته عندما كان في الـ 27 من عمره الخروج باستراتيجية لمواجهة التوسع السوفييتي في جنوب آسيا.[2] عمل أستاذاً للسياسة العامة بجامعة جورج ميسن في الفترة من 1996 إلى 2000. وحتى 2010، عمل أستاذاً للاقتصاد السياسي ومدير برنامج التنمية الدولية بجامعة جونز هوبكنز، يعمل حالياً في مركز الديمقراطية والتنمية وسيادة القانون بجامعة ستانفورد.

[1] "Francis Fukuyama ."*The Freeman Spogli Institute for International Studies at Stanford University* .Stanford University .March 9, 2011.
[2] Andrew Bast (2011" .(Francis Fukuyama Book: Origins of Political Order."*Newsweek* .May 24 2015.

إن الابن الوحيد لأبويه، يقول **فرانسيس** أن اللغة اليابانية كانت متسخدمة داخل المنزل لكنه لم يتعلمها. والده كان من الأبرشانيين، خط بروتستانتي قديم يميل إلى اليسار، يقول فوكوياما أن الدين بالنسبة لوالده كان نشاطاً وسياسة.[1] متزوج من لورا هولمغرن التي التقاها عندما كان يعمل في مؤسسة راند وكانت هي طالبة دراسات عليا في جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس. انضم وزوجته إلى كنيسة مشيخية ولكنه ليس عضواً فاعلاً فيها ويقول أنه يواجه صعوبة في إعتبار نفسه مؤمناً. لديه إهتمام بالتصوير والأثاث الأميركي القديم الذي يقوم باعادة إنتاجه بنفسه. يعيش في كاليفورنيا مع زوجته وأبنائه الثلاث **وجوليا وديفيد. جون** أعلن فرانسيس تأييده لباراك أوباما خلال حملاته الانتخابية.[2]

ان الصورة الحقيقة التي تعكس الخلفية الفكرية و السياسية للمفكرالامريكي" فرانسيس فوكوياما" ، تتضح معالمها من مؤلفاته وبخاصة اطرو حته"نهاية التاريخ و الإنسان الأخير" التي نشرها في مجلة "**ناشيونال آفيرز**" سنة 1989م ، قبل يتوسع فيها ويؤلف الكتاب،من ابرز اطروحاته و التي اراى من خلالها بأن تطور التاريخ البشري كصراع بين الأيديولوجيات قد انتهى الى حد كبير ،مع استقرار العالم على الديموقراطية بعد الحرب الباردة ، و سقوط جدار بارلين سنة 1989م، وتوقعه لإنتصار اللبيرالية السياسية و الإتصادية.

[1] Nicholas Wroe (2011".(History's pallbearer ."*The Guardian* .May 16 2015
[2] ^Francis Fukuyama (2008-11-03" .(Francis Fukuyama ."*The American Conservative*

لكن ما نشهده ليس مجرد نهاية الحرب الباردة ، و لكن نهاية التاريخ على هذا النحو . هذه نقطة النهاية التطور الأيديولوجي للبشرية وباية عولمة الديمقراطية اللبيرالية كشكل النهائي للحكومة الإنسانية .

يقصد **فوكوياما** بنهاية التاريخ كإتجاه وليس كأحداث ، الديمقراطية اللبيرالية هي تتويج التطور الأيديولوجي للإنسان،وعدم وجود بديل غير بربري وخطير يعني ان الحجج الآيديولوجيا للآخرين لاترقى لمقارعة الديمقراطية اللبيرالية ،وبمعنى ادق يمثل هذا المؤلف النظري الآيديولوجي و السياسي للنظام العالمي الجديد ولنوجه العولمة في عصرنا ، وينطوي على الخلفية النظرية الفلسفيةالتي تستند اليها ايديولوجيا العولمة و سياستها اللبيرالية في الإقتصاد و في ممارسة السلطة و الحكم في الحياة الإجتماعية الفكرية و الثقافية عامة، و لم يكن الكتاب ذا طابع علمي يهد الى تعميق البحث و الدراسة الإنسانية و الإجتماعية انطلاقا من الواقع الإنساني الحضاري في العالم المعاصر بقدر ماكان بيانا نظريا و خطابباسياسيا وايديولوجيا، الهدف منه تبرير توجه العولمة و تمرير فرض النظام العالمي الجديد الذي تسعى القوة المهيمنة الى فرضه على العالم أجمع ،و مادام اليسار الآيديولوجي كان ومازال يقف في وجه هذه الأطروحة السياسية الممثلة في الرأسمالية والديمقراطية فإنه يعتبر الوأسمالية الموحشة هي التي أنجبت العولمة و ماترتب عنها من تداعيات خطيرة على حياة الإنسان ،هذا على الرغم من التحولات الكبرى السياسية والإقتصادية التي عرفتها الساحة الدولية ،ومنه توجه دول المعسكر الشرقي صوب الديمقراطية واقتصاد السوق والتعاطي بإجابية مع العولمة والنظام العالمي الجديد و في الإتجاه المعاكس

ينطلق المفكر "فوكوياما"في صياغة رؤية سياسية و إيديولوجية ذات أبعاد فلسفية تحدد مشروعية مرتكزات المرحلة التاريخية الراهنة ومحدداتها وموجهاتها،المرحلة التي تتسم بسيطرة منتجات النهضة الأوربية الحديثة و المتمثلة في التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل في الرأسمالية و الديمقراطية ،وفيما أفرزته الحرب العالميةالأولى والثثثثثانيةوفي عجز اليسار في الإستمرار،إن رؤية :فوكوياما"على كون الديمقراطية اللبيرالية هي "نهاية التارخ"الذي يتحرك ليس بفعل العنف بل بدافع الرغبة الشديدة للإعتراف ،هذا المحرك الأساسي للتاريخ يُعرففي الرؤية "بالتيموس"ونجاح الديمقراطية الليبرالية يتم بالتقدم العلمي والتكنولوجيا وينبغي التأسيس للعلم و التكنولوجيا في المجتمع لبناء الديمقراطية الليبرالية في الحياة السياسية والإقتصادية فينهض المجتمع بمشاركة الشعوب الفعلية

ان الصورة الحقيقة التي تعكس الخلفية الفكرية والسياسية للمفكرالامريكي" فرانسيس فوكوياما" ، تتضح معالمها من مؤلفاته وبخاصة اطرو حته"نهاية التاريخ و الإنسان الأخير" التي نشرها في مجلة "ناشيونال آفيرز" سنة 1989م ، قبل يتوسع فيها ويؤلف الكتاب،من ابرزاطروحاته والتي ارای من خلالها بأن تطور التاريخ البشري كصراع بين الأيديولوجيات قد انتهى الى حد كبير ،مع استقرار العالم على الديموقراطية بعد الحرب الباردة ، و سقوط جدار بارلين سنة 1989م، وتوقعه لإنتصار اللبيرالية السياسية و الإتصادية.

لكن مانشهده ليس مجرد نهاية الحرب الباردة ، و لكن نهاية التاريخ على هذا النحو . هذه نقطة النهاية التطور الأيديولوجي للبشرية وباية عولمة الديمقراطية اللبيرالية كشكل النهائي للحكومة الإنسانية.

يعيب "فوكوياما"على بعض البلدان غير الديمقراطية التي استوردت التكنولوجيا من دون إنتاجها قائلا :" العيب الوحيد البارز هو منطقة الشرق الأوسط التي ليست فيها أيضا ديمقراطيات مستقرة ، بينما تحتوي عدد كبيرا من الدول حيث المداخل الفردية تصل الى الفردية تصل إلى المستويات الأوربية أو الأسيوية ولكن النفط يفسر كل شيء ، فالمداخل النفطية سمحت لدول مثل العربية السعودية و العراق وإيران والإمارات العربية المتحدة أن تُحصل الدلائل الخارجية للحداثة . سيارات ، فيديوهات ،طائرات حربية من طراز ميراج دون أن تتلقى مجتمعاتها التحولات الاجتماعية الضرورية لبناء ونحت هذه الثورة "[1]

إن هذه الرؤية تعبر عن قراءة للتاريخ والمجتمع والفكر في الغرب الأوربي و في الولايات المتحدة الأمريكية ،وهي سلاح فكري فلسفي إيديولوجي إلى جانب القوة الاقتصادية و العسكرية للدفاع عن الوضع الذي تجسده العولمة وتعممه في العالم أجمع ،من صور الدفاع عن العولمة ما جاء على لسان فوكوياما :"كلما اقتربت الإنسانية من نهاية الألف الثالثة فإنه يُلا حظ أن الأزمتين المزدوجتين للتسلطية والاشتراكية لم تتركا في ساحة المعركة إلا إيديولوجيا واحدة محتملة ذات طابع شمولي ،هي

[1] - فيصل عباس ،العولمة والعنف المعاصر ،جدلية الحق والقوة ،ص.290

الديمقراطية الليبرالية ،عقيدة الحرية الفردية والسيادة الشعبية فبعد مائتي سنة من إطلاقها للثورتين الأمريكية و الفرنسية ،برهنت مبادئ الحية و المساواة ليس فقط أنها دائمة ،بل أيضا أنها تستطيع أن تنبعث من جديد"[1]. وبعد مرور عقد من الزمن على نظرية "فوكوياما" في كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" يكتب مقالا صدر عام 1999م عنوانه "عشر سنين على نهاية التاريخ" يطرح فيه أطروحته السابقة ويؤكدعليها، فيقول:: لاشيئ مماطرأعلى السياسة العالمية أو الإقتصاد الكوني مدة عشر سنوات الأخيرة يشك في صحة ما انتهت أليه ألا وهو أن الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق المنقذان للوجود بالنسبة الى المجتمعات الحديثة ".[2]

إن فلسفة" نهاية التاريخ" لدى المفكر الامريكي فوكوياما تعتمد على فلسفة هيجل ومنظورها الجدلي ،لهدف رئيسي هو الدفاع عن الديمقراطية الليبرالية من منطلق تقدير الذات و الرغبة الشديدة في الاعتراف"التيموس" وتفضيل الحكم الديمقراطي و التحرك في النضال ضد كل أشكال الهيمنة والتسلط و الاستبداد،و الوقوف امام كل من يعيق تنفيذ الطموح صوب الديمقراطية الليبرالية وإذا كانت الجدلية الهيجلية على مستوى الفكر والمثال هي محرك التاريخ في اتجاه صياغة مكتملة تاريخية تتجاوز ماخلفته الحداثة من مساوئ في الفكر و الممارسة ،ولايتحقق اكتمال العقل و الروح السياسي والفلسفي والديني في التاريخ إلا باسلوب ينتهي بالوعي الى المطلق المتعين في الزمان وفي المكان والمتمثل في نظام الدولة المكتمل الإنسجام ، "ومن الواضح أن هيجل يصف بجلاء نموذج الدولة

[1] ـ فرانسيس فوكوياما ،نهاية التاريخ والإنسان الأخير ،ترجمة فؤاد شهين ،ص.68.
[2] ـ فرانسيس فوكوياما ،مقالة :عشر سنين على نهاية التاريخ ، ترجمة المنصف الشنوني ، دار الثقافة العربية ،المجلس الوطني الكويت ،سنة 2002

الصناعية الغربية الحديثة ، وإن كان تأثره بالنموذج النابليوني معروف ،ومكن ثم كانت الإنتقادات العديدة التي وجهت له باتهامه بالتنظير للدولة الكليانية ..فلايمكننا إلا أن نقر بأنه وفق في ضبط طبية الدولة الغربية الحديثة ،التي وانكانت أول دولة أعلنت حرية الإرادة مبدأ تتأسس عليه الحركة الإجتماعية و السياسية ،فإنها في الآن نفسه أكثر دولة سلطوية في التاريخ، وأبعدها تدخلا في قولبة أنماط المعرفة والسلوك الفردي والجماعي، إن ما يمكن دون تردد ، إن هيجل كان أعمق نظرا وأكثر واقعية من تلميذه ماركس ، الذي تنبأ بإنهيار التناقض الطبقي وإنتفاء شكل الدولة ، بينما اكتفى قيلسوف المثالية الجدلية بضبط حركة الوقائع ،وقدمها في قالب نسقي تحكمه غائية العقل المطلق في مسار تجسده التاريخي"[1].لقد تأثر فوكوياما بفلسفة التاريخ لدى هيجل التي تتميز بالمتانة الفكرية وبالصلابة في المفاهيم ،ولم تقف هذه المتانة و القوة في فلسفة التاريخ الهيجلية في وجه الإنحراف بها في نهاية التاريخ نحوكونها مجرد ايديولوجيا تحمي الدولة الديمقراطية اللبيرالية الغربية الحديثة، لذا يعتبر العديد من المفكرين أطروحة نهاية التاريخ وما تنطوي عليه ليس بفمر الجديد فهي" لاتقدم رؤية جديدة ،أو مفاتيح معقولية لحقبة انفصمت فيها الدلالة عن الحدث ، وإنما هي أثر لأزمة نظرية متفاقمة ،تحيل في ماوراء مقصده . فوكوياما. إلى أزمة انسداد آفاق المعقولية التي تنبع في سياق الحداثة من محددات الإنسانية النظرية (الذات المفكرة) و المقاييس الموضوعية في وصف الظاهرة(العلم التجريبي)و التاريخانية الغائبة(مقولة التقدم) .ولذا فان نهاية التاريخ لاننفصم عن عن موت الإنسان الذي أعلنه" ميشال فوكو"(أي تقويض مقولة الوعي في علاقة تمثله المباشر لموضعه)،كما لاتنفصل عن" موت

[1] ـ السيد ولد آباه ، اتجاهات العولمة ،ص 150.

التجريبية الوضعية"التي أبرزت لمقاييس الإبستمولوجية زيفها وعقمها ، ولا تنفصل كذلك عن انتكاسة التصورات التاريخية التي قامت على أنقاضها المناهج الجديدة في كتابة التاريخ وقراءته "[1] .

لم يأبه "فوكوياما" بالتحولات المتسارعة في العالم في ظل العولمة و النظام العالمي وما سببته الأزمات على المستوى الإقتصادي و المالي ، ليس في العالم المتخلف فحسب بل امتدى تأثيرها الى البلدان المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة ،مما يطعن في مقولة نهاية التاريخ وهو الموقف الذي يرى البعض صيه الكثير من الطرافة ،إن فوكوياما في"مقالنه الأخيرة التي نشرها بصحيفة "لوس أنجلس تايمز" بادر بالتأكيد إلى "إنني لا أرى فيما حدث في عالم السياية الدولية ،وفي الإقتصاد العالمي خلال السنوات العشر الأخيرة أي شيئ يتعارض حسب وجهة نظري مع الإستنتاج القائل إن الديمقراطيةالمتحررة والنظام الإقتصادي الذي يتحكم في السوق هما البديل الوحيد النافع للمجتمعات الحديثة".وفي هذا السياق لاينظر الى غلى الأزمات التى عصفت باقتصاديات البلدان الأسيوية وروسيا، ولاتراجع الديمقراطية ،وانتشار الحروب الأهلية في مناطق شتى من العالم ، شواهد تفند نظريته ، وإنما يرى ان اتجاه العولمة(بالمنظورالراسمالي الغربي)قد تجذر وتوطد ،لسببين اساسين:هما من جهة غياب نموذج تنموي بديل ،وآثارالثورة التقنية للمعلومات من جهة اخرى"[2]

فوكوياما كغيره من المفكرين الغربيين المعاصرين اطار العقل و الحركة في المجتمعات الغربية ومجتمع الولايات المتحدة الأمريكية،فيه يكون الزمن مليء بالإيجابية في الفكر والممارسة في حياة الناس

[1] ـفيصل عباس ، مرجع سا بق ،ص.293
[2] ـ السيد ولد آباه ، اتجاهات العولمة ، مرجع سابق ،ص.299

،الإيجابية التي يصنعها العلم وتبنيها الثورة التقنية ، باعتبار العلم هو محرك التاريخ وليس حركة متطلبات الإقتصاد و السياسة والإجتماع البشري،والثورة العلمية التكنولوجية في مجال البيولوجيا ت كفيلة بضمان التغير الكيفي للعنصر البشري ، وهو ما لم تقدر عليه الإيديولوجيا الشيوعية ، يستمد فوكوياما خلفيته "النظرية لنموذجه المعدل من "الإيديولوجية العلمية"ولذا لم يكن من المستغرب أن يستند الى نتائج البيولوجيا التي تشهد تطورات مذهلة ، منذ أن بدأت تطورات تقنيات التصرف في الجينات "،ووصلت مرحلة الإستنساخ ،ولم يفقد فوكوياما نزعته التفاؤلية التي انبنت بدءا على ايمانه باكتمال حركة التاريخ ، وغدت تتاسس على المراهنة على تطور العلم والتقنية وما ينجم عنها من تغير لشكل البشرية ذاتها التي ستنتهي ويحل محلها نموذج جديد من الإنسان ،وهو حصيلة انتفاء تتوفر فيه ميزات التفوق و السمو والكفاءة المطلوبة في العصر الجديد"[1]

أن ارتباط التطورات الكشفية و التجريبية و التقنية في العلوم البيولوجية بسلئر مشكلات الإنسان أفرز نزاعات ايديولوجية عديدة قادها مفكرون وعلماء وساسة ، كانت متفقة في عمومها على تحكم العنصر العرقي الوراثي و الجيني في مصادر وأساليب ومنتجات التقدم والتحضر ،والأكثر مما تنتجه التطورات التقنية في البحوث العلمية البيولوججيا في رأي فوكوياما، فلسفة ما بعد الحداثة قوضت الأيديولوجية المؤسسة للديمقراطية الليبرالية، وتركت العالم الغربي في موقف أضعف. حقيقة إنعدام عملية الماركسية والفاشية أمام الديمقراطية الليبرالية كانت سبباً كافياً للإحتفاء بالسلوك التفاؤلي

[1] ـ فرانسيس فوكوياما ،نهاية الإنسان ،عواقب الثورة التكنولوجيا ، ت .د.احمد مستجير ،اصدارات سطور ، لبنان ط:1 ،2002،ص.189.

في العصر التقدمي، لأن هذا الأمل في المستقبل هو ما جعل المجتمعات الغربية تكافح من أجل الحفاظ على القيم التقدمية.(1) فلسفة ما بعد الحداثة من ناحية أخرى، أصبحت جزئاً لا يتجزأ من الوعي الثقافي، لا تقدم أملاً ولا شيء يدعو للحفاظ على الشعور الضروري واللازم بهذا المجتمع والحفاظ على قيمه.[2] رالف داندروف، عالم سياسة وعلم اجتماع ألماني قال عام 1990 أن فوكوياما حصل على 15 دقيقة من الشهرة بعد مقاله المثير للجدل،[3]ولكن فوكوياما تجاوز الـ"15 دقيقة من الشهرة" وأصبح يسمى بالـ"فيلسوف الملكي للرأسمالية المظفرة" وقال عنه عالم الاجتماع الإسرائيلي أميتاي إتزيوني [4]:

هو من بين قلائل من المثقفين المستمرين، هم في كثير من الأحيان مجرد نجوم إعلام يلتهمهم ويبصقهم بعد 15 دقيقة من الشهرة، لكنه استمر.

ولكن أحداث 11 من آيلول2001 رفعت من رصيد أستاذه الأسبق **صامويل هنتجتون** الذي ألف كتاباً يرد فيها على أطروحة تغلب الديمقراطية الليبرالية ويقدم نظرية جديد لصراعات عالم ما بعد الحرب الباردة.أحداث 11 سبتمبر جعلت فرانسيس **فوكوياما** يتراجع قليلاً ويصف ما يحدث بالـ"تحدي التحليلي"، مضيفاً بأنه لم يعرف ماهو هذا الذي يواجهونه بالضبط،

[1] Francis Fukuyama, "Reflections on the End of History, Five Years Later", History and Theory 34, 2: World Historians and Their Critics (May 1995): 36
[2] Francis Fukuyama, "Reflections on the End of History, Five Years Later", History and Theory 34, 2: World Historians and Their Critics (May 1995): 36
[3] Dahrendorf (1990(*Reflections on the revolution in Europe* p. 37
[4] Wroe ،Nicholas (May 10, 2002".(History's Pallbearer ."*The Guardian* . Guardian Media Group

"هذه مجموعة بيانات جديدة" على حد تعبيره.[1]قال لاحقاً بأن التطرف الإسلامي هو سلوك اللحظات الأخيرة لثقافة ستتطور مع مرور الوقت، لأن منفذي أحداث 11 سبتمبر لا يمثلون توجها غالباً وسيواجهون التحديث في النهاية، و"التحديث سينتصر" الحداثة بالنسبة لفوكوياما قطار سريع لن يخرج عن مساره، الديمقراطية والأسواق الحرة تستمر في التوسع لتصبح المبادئ المنظمة والمسيطرة على الكثير من دول العالم. عدد المسلمين الذين يريدون الهجرة إلى الغرب والمشاركة في إنتخابات، يفوق عدد الذين يريدون تفجير كل شيئ فيه.[2] يضيف مقدراً موقف معارضيه [3]:

هناك شيئ بخصوص الإسلام، أو النسخ المتطرفة منه على الأقل التي أصبحت مهيمنة في السنوات الأخيرة، ما يجعل المجتمعات المسلمة مقاومة للتحديث. من بين جميع النظم الثقافية المعاصرة، الإسلام لديه أقل عدد من الديمقراطيات باستثناء تركيا، ولا يحتوي دولاً حققت انتقالاً من حالة الدول النامية إلى دول متقدمة مثلما فعلت كوريا الجنوبية وسنغافورة .الإسلام هو النظام الثقافي الوحيد الذي ينتج أشخاص يرفضون الحداثة بانتظام مثل أسامة بن لادن أو طالبان .وهو ما يثير التساؤل حول مدى تمثيل هؤلاء في المجتمع الإسلامي الأكبر، وما إذا كان هذا الرفض للحداثة متأصل في الدين الإسلامي بطريقة أو بأخرى. إذا كان الرافضين للحداثة أكثر من مجرد جماعات

[1] Wroe ،Nicholas (May 10, 2002".(History's Pallbearer ."*The Guardian* . Guardian Media Group.
[2] Francis Fukuyama (2011".(The West Has Won ."*The Guardian* .May 16 2015.
[3] Francis Fukuyama (2011".(The West Has Won ."*The Guardian* .May 16 2015.

هامشية متطرفة، يمكن القول أن هنتنغتون محق وأننا في صراع طويل أصبح خطيراً بحكم التمكين التكنولوجي.

ثم يعقب بالقول :

" من المنطقي أن نسأل ما إذا كان الإسلام السياسي يشكل بديلا موضوعيا للديمقراطية الليبرالية، الإسلام الراديكالي ليس لديه أي شعبية في العالم المعاصر بصرف النظر عن أولئك الذين هم مسلمون ثقافياً من البداية" (11)"بالنسبة للمسلمين أنفسهم ، أثبت الإسلام السياسي أنه أكثر جاذبية من الناحية النظرية مما هو عليه في الواقع. بعد 23 عاما من حكم رجال الدين الأصوليين، معظم الإيرانيين وخاصة الشباب، يودون العيش في مجتمع أكثر تحرراً بكثير. الأفغان الذين عانوا من حكم طالبان يشعرون بالأمر نفسه. الكراهية المعادية للولايات المتحدة لا تُترجم إلى برنامج سياسي قابل للحياة. نحن في نهاية التاريخ بسبب وجود نظام واحد سيستمر بالهيمنة على السياسة الدولية وهذا النظام هو الديمقراطية الليبرالية، الصراع الذي نواجهه هو ليس صراع بين ثقافات متساوية بين بعضها البعض مثل القوى الأوروبية في القرن التاسع عشر، الصراع الحالي هو سلسلة من اجرائات آخر نفس لمجتمعات تعتبر وجودها التقليدي مهدد بالفعل بسبب التحديث

يرفض **فوكوياما** موقف بعض معارضيه بأن الراديكالية الإسلامية الرافضة للتحديث متجذرة في المعتقد الإسلامي نفسه، ويسمي هذا الموقف بال"هنتجتوني" نسب**ة لصامويل هنتجتون.**[1] **فوكوياما** لا يؤمن بوجود "الإستثناء الإسلامي" أمام منطق التحديث ويرى أنه وبرغم الاتحاد القديم بين الدولة والمسجد، ستكون هناك قوى دائمة تدعو لعدم تسييس الدين مثلما حدث في الغرب.[2] يؤيده في موقفه" **سعد الدين إبراهيم**"، الذي قال بأن المسلمين وعبر أربعة عشر قرناً، شهدوا ظهور عدة حركات سواء كانت متطرفة أو إصلاحية أو متمردة أو روحانية، أو تبشيرية فهم في هذه المسألة ليسوا مختلفين عن المسيحيين. ألمانيا مثلاً، شهدت العديد من الحركات المماثلة في القرنين السادس والسابع عشر، وهي فترة تحول اجتماعي واقتصادي عميق في التاريخ الألماني والأوروبي بشكل عام. في ذلك الوقت، عملية التحديث قد بدأت لتوها مع كل ما يصاحب ذلك من الاضطرابات الواسعة النطاق.[3] و يضيف" **سعد الدين إبراهيم**" أنه معجب بحساسية وذكاء تفنيد **"فوكوياما** "لأطروحة صامويل هنتجتون المعنونة صراع الحضارات.[4] نهاية التاريخ ليس باعتباره توقفا للأحداث، بل لعدم وجود نظام في المستقبل لما بعد الديمقراطية الحديثة والرأسمالية. الديمقراطية الليبرالية تتوافق في الأساس مع الطبيعة البشرية لأنها تستوفي الرغبات الطبيعية للثراء والاعتراف. بعد عقدين من الزمن

[1] Francis Fukuyama (2006".(The 'end of history' symposium: a response ."*Open Democracy* .May 17 2015.
[2] Francis Fukuyama (2006".(The 'end of history' symposium: a response ."*Open Democracy* .May 17 2015.
[3] Saad Eddin Ibrahim (2006" .(Politico-religious cults and the 'end of history ."'*Open Democracy* May 17 2015.
[4] Saad Eddin Ibrahim (2006" .(Politico-religious cults and the 'end of history ."'*Open Democracy* May 17 2015.

على أطروحته وبدون تشكل مرحلة ما بعد الليبرالية والرأسمالية في الأفق تشخيصه الأساسي لا يزال سليماً.

وفي كتابه مستقبلنا بعد البشرية يجادل **فوكوياما** بأن التكنولوجيا الحيوية تسمح للبشر بسيطرة مباشرة على تطورها الطبيعي وقد تسمح بتعديل طبيعة الإنسان وهو ما يعرض الديمقراطية الليبرالية للخطر. وصف فوكوياما البعد إنسانية بأنها من أخطر الأفكار في العالم.[1] نمت حركات تحررية كثيرة في العالم المتقدم من المدافعين عن الحقوق المدنية والحركات النسوية إلى المدافعين عن حقوق مثليي الجنس. ولكن هناك حركات غربية كما يصفهم فوكوياما، لا يريدون أقل من تحرير الجنس البشري من قيوده البيولوجية.[2] البعد إنسانية موجودة ضمناً في كثير من جداول أعمال البحوث البيولوجية المعاصرة. التكنولوجيات الجديدة الناشئة من مختبرات الأبحاث والمستشفيات سواء عقاقير تغيير المزاج مواد زيادة كتلة العضلات، عقاقير محو الذاكرة الانتقائية، الفحص الجيني قبل الولادة، يمكن بسهولة أن تستخدم لتعزيز القدرات البيولوجية للبشر وتخفيف حدة الأمراض. الجنس البشري هو جنس ضعيف في نهاية المطاف، أمراضه تتطور باستمرار، يعاني من القيود المادية، ويعيش حياة قصيرة والمحظوظ من يعيش إلى سن الـ 100. بالإضافة إلى الغيرة، العنف، والقلق المستمر، تبدو مشاريع البعد إنسانية منطقية وجذابة. ولكن فوكوياما لديه نظرة مختلفة ويجادل بأن المجتمعات قد لا

[1] Francis Fukuyama (2004".(Transhumanism."*Foreign Policy* .May 17 2015.
[2] Francis Fukuyama (2004".(Transhumanism."*Foreign Policy* .May 17 2015.

تقع فريسة سهلة لنظرة دعاة بعد الإنسانية ولكنهم قد يقعون في شراكها دون إدراك، نظرا للمغريات البيولوجية التي يقدمونها بثمن أخلاقي فادح.([1])

إن أول ضحايا البعد الإنسانية هي المساواة. يقول فوكوياما بأن الولايات المتحدة شقت طريقاً صعباً في هذا الجانب فأكثر الصراعات السياسية جدية في تاريخ أميركا كانت تتمحور حول من هو الذي يمكن إعتباره إنساناً. إعلان الاستقلال الأمريكي شدد أن "كل الناس خلقوا سواسية" ولكن مع ذلك، السود والنساء لم يعتبروا كذلك وفق تفسيرات معظم الأميركيين عام 1776.[(2)] الفكرة الكامنة وراء المساواة في الحقوقهو الاعتقاد بأن جميع البشر يمتلكون جوهر الإنسان الذي يقزم ويقلل من قيمة الاختلافات السطحية مثل لون البشرة، الجمال، وحتى مستوى الذكاء. هذا الجوهر الذي يفيد بأن لكل البشر قيمة متأصلة، هو قلب الليبرالية السياسية ولكن تعديل هذا الجوهر هو أساس مشروع بعد الإنسانية. إذا ما حاول الإنسان أن يجعل من نفسه أكثر تفوقاً بيولوجياً، تتراود أسئلة عن نوعية الحقوق التي سيطالب بها هولاء البشر المتحولون مقارنة بالذين لم يحظوا بنفس الفرص ليجعلوا من أنفسهم بشراً خارقين. إضافة إلى الآثار المترتبة على المواطنين في دول فقيرة حيث عجائب التكنولوجيا الحيوية على الأرجح ستكون بعيداً عن متناول الناس، تهديد فكرة المساواة يصبح أكثر إزعاجاً من الدول المتقدمة.[(3)] فالفكرة هي أن تكنولوجيا كهذه ستجعل من الأقوياء حالياً أقوى وتخلق طبقة اجتماعية تدعي لها حقوقاً أكثر إستناداً على تفوقها الجسماني أو الجيني.

[1] Francis Fukuyama (2004".(Transhumanism."*Foreign Policy* .May 17 2015.
[2] Francis Fukuyama (2004".(Transhumanism."*Foreign Policy* .May 17 2015.
[3] Francis Fukuyama (2004".(Transhumanism."*Foreign Policy* .May 17 2015.

يجادل فوكوياما بأن البشر هم أعجوبة منتجات معقدة لعملية تطوريةطويلة، خصائصهم الجيدة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتلك السيئة. العنف والعدوانية هما السبب وراء قدرة الإنسان على الدفاع عن نفسه. مشاعر الاحساس بالتفرد والتميز، هي الدافع وراء الاخلاص للمقربين. الغيرة هي الدافع الحقيقي خلف الحب. حتى الوفاة تلعب وظيفة هامة في السماح للجنس البشري ككل في البقاء والتكيف، فآخر ما يريده الناس هو دكتاتور يعيش طويلاً ولا يموت. تعديل أي من الخصائص الرئيسية لدى البشر يستلزم لا محالة تعديل حزمة معقدة ومترابطة من الصفات الانسانية، ولا يوجد أحد قادر على التنبؤ بالنتيجة النهائية لهكذا تعديلات.[1] بالنسبة لفوكوياما، لا يمكن الوثوق بعلماء البيولوجيا لأن هدفهم الرئيسي هو التغلب على الطبيعة وغالبهم لا يهتم لأي إعتبارات أخلاقية، وهناك الأخلاقيون البيولوجيين وهدفهم الأساسي هو تبرير وتقديم المسوغات لكل ما يريد أن يقوم به العلماء.[2]

إن الجدال حول هذه القضية ليس حكرا على الجانب الذي تحدث عنه فوكوياما وهو الجانب السياسي فهناك جوانب أخرى ولكن هناك من رد على الجانب الذي أشار إليه فوكوياما. الانتقادات لنظرة فوكوياماتجادل بأن الليبرالية السياسية هي ما سينظم الحياة في مجتمع ما بعد الإنسانية، لأن البيولوجيا لم تكن العامل المحدد أو المحرك للحقوق السياسية والمدنية. الليبرالية لم توجد على أساس المساواة الفعلية بين البشر، بل بالمساواة في الحقوق وأمام القانون. كما أن الهندسة الوراثية قد تخفف

[1] Francis Fukuyama (2004".(Transhumanism."*Foreign Policy* .May 17 2015.
[2] Ronald Bailey (2004".(Transhumanism: The Most Dangerous Idea."?*Reason* . May 17 2015.

من الفوارق بين البشر بدلا من تفاقمها، فهي تتيح لكثيرين إمتيازات كانت في السابق حكراً على قلة. الليبرالية السياسية ليست في خطر بل هي من سيضمن حقوق الأفراد في مجتمع ما بعد الإنسانية لجوهرها القائم على تطبيق القانون على الجميع مهما كانوا أغنياء أو فقراء، جهلة أو متعلمين، أقوياء أو عاجزين، معززون بيولوجياً بفضل الأبحاث أو غير معززين.[1] والجدل لا يزال مستمراً.

وفي مقالته الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار ، تشرح نظرية الاقتصادات التقليدية الحديثة 80% من الأحداث الاقتصادية، والباقي يعتمد على دور الدولة والتنظيم الاجتماعي للمجتمع. مالت البنية الفكرية والاجتماعية في غالب المجتمعات الغربية لتهميش المجالات الاجتماعية والأنثروبولوجية للاقتصاد، ولكن الاقتصاد بحد ذاته لا يمكنه تفسير لماذا بعض المجتمعات أكثر إزدهاراً من غيرها. يقول فوكوياما أن البلدان المزدهرة تميل إلى أن تكون تلك التي يمكن أن تتم فيها العلاقات التجارية بين الناس بشكل غير رسمي ومرن على أساس الثقة، مثل ألمانيا واليابان والولايات المتحدة. في مجتمعات أخرى، مثل فرنسا وإيطاليا وكوريا، تخضع السندات الاجتماعية للعلاقات الأسرية وغيرها من وجوه الولائات المختلة، وهو ما يخلق الجمود ويستفز الدولة للتدخل بما يثبط النمو الاقتصادي. الفكرة الرئيسية للكتاب هو الأداء الاقتصادي للمجتمعات متعلق بشكل كبير بوجود درجة عالية من الثقة في المجتمع المدني، في العلاقات الغير العائلية والغير الحكومية. جميع أشكال الجماعات الثقافية الاجتماعية التقليدية مثل القبائل والجمعيات

[1] Ronald Bailey (2004".(Transhumanism: The Most Dangerous Idea."?*Reason* . May 17 2015

القروية، والطوائف الدينية وما إلى ذلك، تقوم على أساس تقاليد مشتركة وتستخدام هذه المعايير لتحقيق غايات تعاونية. الأدبيات حول التنمية لم تعتبر هذه العلاقات مفيدة لرأس المال الاجتماعي.

القدرة الثقافية على تشكيل منظمات وشركات غير أسرية وغير حكومية هي المفتاح لتشكيل منظمات تجارية كبيرة، ناجحة وحديثة. في المجتمعات ذات الروابط الأسرية القوية أكثر من اللازم أو حيث كانت الكاثوليكية أو الشيوعية قوية، يجد الأفراد صعوبة في تشكيل روابط إجتماعية يمكن أن تؤدي إلى علاقات فعالة على صعيدالاقتصاد الجزئي. المجتمعات ذات الثقة المنخفضة تقلل قدرة أعضائها على التضامن وتقلل من فعالية التعاون مع الغرباء. في الأجزاء الصينية من شرق آسيا والعديد من بلدان أميركا اللاتينية على سبيل المثال، رأس المال الاجتماعي يتواجد داخل دائرة ضيقة من الأسر، فتلك المجتمعات لا تثق بالغرباء من خارج دوائرهم الضيقة غالباً لأن الغرباء يصنفون ضمن فئة مختلفة عن الأقارب في ثقافة العمل وهو ما يؤدي إلى انخفاض مستوى السلوك الأخلاقي للمواطنين وتبريرالمعايير المزودجة. في مثل هذه المجتمعات، يشعر الموظف العمومي أن من حقه السرقة أو الاختلاس طالما أنها تصرفات ستصب في مصلحة عائلته أو عشيرته، فحسن السيرة والسلوك محفوظ للعائلة والمعارف فقط[1]

تعاني المجتمعات التقليدية من عدم وجود أفراد على أطراف الشبكات الاجتماعية، أفراد قادرين على التنقل بين المجموعات المختلفة وبالتالي يصبحون حملة لأفكار ومعلومات جديدة.

[1] Francis Fukuyama (1999".(Social Capital and Civil Society."*IMF* May 24 2015.

المجتمعات التقليدية غالباً ما تكون قطعية، أي أنها تتألف من عدد كبير من الوحدات الاجتماعية المتطابقة والقائمة بذاتها مثل القرويين أو القبائل. المجتمعات الحديثة على النقيض من ذلك، فهي تتألف من عدد كبير من الفئات الاجتماعية المتداخلة التي تسمح بعضويات وهويات متعددة ولذلك يكون تبادل المعلومات والابداع والابتكار أصعب وإستغلال الموارد البشرية أسوأ في المجتمعات التقليدية مقارنة بالحديثة [1] لا يقترح فوكوياما بأن المنظمات أو الشركات العائلية غير منتجة فمن الواضح أنها ليست كذلك، ولكن نمو وتطور الشركات الأكبر حجماً لا يحدث في المجتمعات "العائلية" دون تدخل مكثف من جانب الدولة، وهو ما يعرقل قدرة القطاع الخاص على إيجاد شركات ضخمة وقوية وديناميكية مثل المجتمعات ذات الثقة العالية، فالملاحظ بشأن المجتمعات التقليدية أن الشركات الكبرى في الغالب ما تكون ضمن القطاع الحكومي مع كل ما يصاحب ذلك من لا فعالية وإنعدام في الكفاءة.

لافتقارها القدرة على إيجاد علاقات إجتماعية عفوية، تقع هذه المجتمعات فريسة عدم الكفاءة أو المحسوبية أو تكلفة العقود الرسمية وتدخل الدولة. عندما توجد الثقة بين العمال ورؤسائهم، وبين الموظفين ومدرائهم من خارج العائلة، وبين الموردين والمنتجين، تزدهر الترتيبات الغير الرسمية منخفضة التكلفة. من المصادر الأساسيةلرأس المال الاجتماعي وجود مجتمع مدني، فوجود المجتمع المدني شرط ضروري للديمقراطية الليبرالية كما قال إرنست غيلنر :"بدون مجتمع مدني لاتوجد ديمقراطية"

[1] Francis Fukuyama (1999".(Social Capital and Civil Society."*IMF* May 24 2015.

إن المصلحة الذاتية والعقود وأتعاب المحامين كلها مصادر مهمة للارتباط الاقتصادي، ولكن أكثر المنظمات فعالية هي تلك القائمة على مجتمعات تمتلك قيماً أخلاقية مشتركة. الديمقراطية الليبرالية تعني وجود مجال لحماية الحرية الفردية بتقييد الدولة عن التدخل، ولكن يجب على المجتمع أن يكون قادراً على تنظيم نفسه حتى لا يتحول النظام السياسي إلى أناركية. بغياب المجتمع المدني، تتدخل الدولة لتنظيم الأفراد الذين لا يستطيعون تنظيم أنفسهم والنتيجة غياب الحريةبتصرف الدولة كأب للمواطنين مسؤول عن تلبية كافة إحتياجاتهم. إنخفاض رأس المال الاجتماعي يؤدي إلى العديد من الاختلالات السياسية مثل ما حدث في فرنسا وإيطاليا حيث تشكلت أنظمة مركزية صارمة بشكل مفرط وغير قادرة على الاستجابة الشعبية، وهو ما جعلها أنظمة غير قابلة للتغيير والاصلاح إلا من خلال الثورات والانتفاضات الشعبية أو الاضرابات العامة بصورة أدق كما حدث خلال أحداث مايو 1968 في فرنسا.

إن فوكوياما قدم نظريته بشكل جيد لدرجة أن النقاد كانوا على إستعداد لتجاوز تعميمه للمجتمعات التي درسها بالتفصيل في كتابه وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا (مجتمعات ثقة عالية)، وكوريا الجنوبية وفرنسا وإيطاليا والصين (مجتمعات ثقة منخفضة).[1] ويؤكد فوكوياما ويشدد أن كتابه لا يتبنى دعوة رومانسية للـ"عودة إلى الأيام الذهبية" ما قبل المجتمعات والتقاليد الرأسمالية، فالديمقراطية الليبراليةوالرأسمالية يظلان الجوهر، والتنظيم والإطار السياسي

[1] Peter Lindsay (2014".(Trust and the Bottom Line."*Jstor* .May 17 2015

والاقتصادي الوحيد للمجتمعات الحديثة.[1] الانتقاد يركز على الاستثنائات والشذوذ التاريخي، وهي تحديات للهيكل الاساسي للكتاب. ما افتقده فوكوياما وفقا لنقاد كان ربط جداله الرئيسي بحالات تاريخية سابقة من النهوض والصعود الاقتصادي، بما في ذلك الثورة الصناعية في أوروبا الغربيةوبريطانيا والولايات المتحدة. التدابير والاختبارات التي أجراها فوكوياما لقياس دور الثقافة والثقة المجتمعية في التنمية الاقتصادية شابتها المراوغة.[2] وصف فوكاياما لكوريا الجنوبية بأنها مجتمع "ثقة منخفضة" تلقى ردوداً مختلطة من علماء كوريين، لأن بعض الدراسات الكورية وجدت خصائص تدعم جدال فوكوياما وبعضها وجد أن مستوى الثقة المجتمعية لا يقل عن ذلك في اليابان والبيانات الاحصائية لا تدعم وضع كوريا الجنوبية في سلة واحدة مع أميركا اللاتينية كـ"مجتمع ثقة منخفضة".[3]

الأزمة الاقتصادية الآسيوية انتهكت جداله عن أقوى نماذج المجتمعات ذات الثقة العالية وفقا لنقاد ولكن في الحقيقة، الأزمة المالية عام 1997كانت نتيجة ضغوطات من وول ستريت فالكوريون يسمونها بـ"أزمةصندوق النقد الدولي" ولم تكن أزمة اقتصادية أصيلة، يعتقد الكوريون أن صندوق النقد الدولي استغل أزمة السيولة لفرض أسواق رأس مال مفتوحة في كوريا لصالح غولدمان ساكس وسيتي غروب وغيرهم لأنه مهما ادعى صناع سياسة أميركيين أن نواياهم كانت صادقة، لا يمكن

[1] Peter Lindsay (2014".(Trust and the Bottom Line."*Jstor* .May 17 2015
[2] G. John Ikenberry (1996".(Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity."*Foreign Affairs* .May 17 2015.
[3] You, Jong-sung (2003".(A Study of Social Trust in South Korea ."*Harvard University* .May 28 2015.

اغفال الضغط السياسي من جانب البنوك الاميركية الكبرى التي لديها مصلحة ذاتية مباشرة من التحرير المالي الآسيوي. في كل الأحوال، هذا الكتاب وفقا لفورين آفريز سيثري ويزيد من تعقيد الجدل السياسي حول التنمية الاقتصادية لأنه يتحدى كافة النظريات التقليدية الحديثة وغيرها من النظريات التي تركز على دور الدولة. هو صوت ونداء إلى المجتمع المدني للاضطلاع بدور أكبر في صياغة شروط الحياة السياسية والاقتصادية الحديثة.[1]

وفي مؤلفه "الطبيعة البشرية وإعادة بناء النظام الاجتماعي" الذي

صدر عام 1999 ،يجادل فيه أنه منذ الستينات وحتى التسعينات، معظم الدول الغربية شهدت خللا في نظامها الاجتماعي. يظهر هذا الخلل في ثلاث محاور :

- ✓ زيادة معدلات الجريمة.
- ✓ تراجع الثقة في الآخرين.
- ✓ انهيار منظومة الأسرة نتيجة إرتفاع معدلات الطلاق.

على مدى نصف القرن الماضي، تحولت الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المتقدمة اقتصاديا إلى ما يسمى "مجتمع المعلومات" أو عصر المعلومات، أو العصر ما بعد الصناعي. هذه المرحلة الانتقالية تسمى بـ"الموجة الثالثة "، يعني أنها ستكون في نهاية المطاف تتبع موجتي سابقة في التاريخ البشري : من البدائية إلى المجتمعات الزراعية ومنها إلى الصناعية. المجتمع المتمحور حول

[1] G. John Ikenberry (1996".(Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity."*Foreign Affairs* .May 17 2015.

المعلومات يميل إلى إنتاج أكثر شيئين قيمة للناس في معظم الدول الديمقراطية الحديثة، وهي الحرية والمساواة. انفجرت حرية الاختيار في كل شيء من قنوات التلفزيون إلى مجمعات التسوق منخفضة التكلفة والتقاء الأصدقاء على شبكة الإنترنت. الهرمية بجميع أنواعها السياسية والمؤسسية، أصبحت تحت ضغط متزايد وبدأت في التآكل.

إن الناس يربطون عصر المعلومات بظهور شبكة الإنترنت في التسعينات ولكن التحول من العصر الصناعي بدأ في وقت أقدم من ذلك، تميزت الفترة منذ ما يقرب من منتصف الستينات إلى التسعينات بتدهور خطير في الأوضاع الاجتماعية في معظم دول العالم الصناعي. بداية بالجريمة وتزايد الفوضى الاجتماعية بشكل جعل وسط المدينة في أغنى المجتمعات على الأرض غير صالح للسكن تقريبا. تراجع الأسرة كمؤسسة اجتماعية والتي ظلت مستمرة لأكثر من 200 سنة بشكل متسارع في النصف الثاني من القرن العشرين. تراجع الزيجات والولادات وارتفاع معدلات الطلاق. واحد من كل ثلاثة أطفال فيالولايات المتحدة وأكثر من نصف الأطفال في الدول الاسكندنافيةولدوا خارج إطار الزواج. وأخيرا انخفاض الثقة في المؤسسات الحكومية فبرغم أن الغالبية العظمى من المواطنين في الولايات المتحدة وأوروبا أعربوا عن ثقتهم في حكوماتهم ومواطنيهم في الخمسينيات، أقلية صغيرة بقت على موقفها بحلول التسعينات. برغم عدم وجود ما يثبت أن العلاقات الانسانية أصبحت أقل، إلا أنها لم تعد بذات الديمومة والمرونة وتقتصر على مجموعة أقل من الأصدقاء والمعارف. اليابان وبعض الدول ذات الأغلبية الكاثوليكية استمرت بالتمسك بالقيم العائلية التقليدية بشكل أوضح من الدول الاسكندنافية أو العالم الناطق باللغة الإنجليزية، وهو ما وفر عليهم الكثير

من التكاليف الاجتماعية السلبية. ولكن من الصعب تصور أنها ستكون قادرة على الصمود على مدى أجيال قادمة، ناهيك عن إعادة تأسيس أي شيء مثل الأسرة النواة في العصر الصناعي.[1]

هذه التغييرات كانت دراماتيكية ووقعت على نطاق واسع في بلدان متشابهة؛ وكلها ظهرت في نفس الفترة من التاريخ تقريبا. هذه التغيرات أحدثت اضطراباً كبيراً في القيم الاجتماعية التي كانت سائدة في مجتمع العصر الصناعي خلال القرن العشرين. وبرغم الانتقادات الموجهة للمحافظين لتركيزهم على فرضية الانحطاط الأخلاقي، يقول فوكوياما بأن المحافظين محقون مبدئياً. يشدد فوكوياما أن جداله ليس من الحنين إلى الماضي، ولا هو نتاج ضعف في الذاكرة، أو محاولة للتقليل من آثار الجهل والنفاق الاجتماعي في العصور السابقة، بقدر ماهو تراجع إجتماعي حقيقي قابل للقياس بسهولة بالنظر إلى إحصائيات الجريمة، والأطفال الغير شرعيين واليتامى، وانخفاض فرص التعليم وتحقيق النتائج المرجوة منه وما شابه ذلك أشكال الاضطراب.[2]

هذا الاضطراب يفسره فوكوياما بترادف إنتقال تلك المجتمعات من العصر الصناعي إلى عصر المعلومات، كثيرة هي الايجابيات التي يصدرها الاقتصاد القائم على المعلومات، ولكن هناك تأثيرات سيئة أيضا على الحياة الاجتماعية والأخلاقية. الطبيعة المتغيرة أدت إلى إستبدال عقلية العمل البدني ودفعت الملايين من النساء إلى أماكن العمل، الابتكارات في مجال التكنولوجيا الطبية مثل حبوب منع الحمل وزيادة طول العمر أدت إلى تراجع دور الأسرة، تنامي الثقافة الفرديةيؤدي إلى الابتكار والنمو

[1] Francis Fukuyama (1999".(The Great Disruption ."*The Atlantic* May 17 2015.
[2] "Anthony Gottlieb ."*New York Times* .May 19 2015

وهو ما امتد إلى المعايير الاجتماعية حيث تآكلت تقريبا جميع أشكال السلطة الاجتماعية، كل هذه العوامل المذكورة آنفاً ساهمت في هذا "الاختلال الاجتماعي"[1]

ولكن هناك جانب مشرق، فتعطل أو إختلال النظام الاجتماعي يعني العمل على تجديده. البشر بطبيعتهم حيوانات اجتماعية، وغرائزهم الأساسية تدفعهم إلى إنشاء قواعد أخلاقية متجددة تربطهم ببعضهم البعض كمجتمعات، فهم حيوانات عقلانية وهذه العقلانية تدفعهم إلى إيجاد سبل عفوية للتعاون مع بعضهم البعض. الدين برغم أنه قد يكون مفيداً في هذه العملية، لكنه ليس شرطاً أساسياً لا غنى عنه كما يروجالمحافظون، ولا الدولة القوية والتوسعية ضرورية كما يعتقد بعضاليساريين. الحالة الطبيعية للإنسان ليست "كل رجل ضد رجل آخر" كما تصور توماس هوبز بل هي في مجتمع مدني منظم تحكمه قواعد أخلاقية.[2] حقيقة تؤكدها الأبحاث الجديدة في علم وظائف الأعصاب، وعلم الوراثة السلوكي وعلم الأحياء التطوري،والأنثروبولوجي.[3]

إذا كانت التكنولوجيا تصعب من عملية الحفاظ على تقاليد مجتمعية قديمة للمجتمع، سيسعى الجنس البشري تلقائياً للخروج بمنظومة أعراف وتقاليد جديدة لتتناسب مع مصالحهم الأساسية. العديد من المناقشات حول مفهوم الثقافة تعامل النظام الاجتماعي كما لو كان مجموعة ثابتة من القواعد المتوارثة عن الأجيال السابقة. السياسة العامة محدودة نسبيا في قدرتها على التلاعب بالثقافة، فأفضل السياسات العامة هي تلك التي تتشكل عبر الوعي المجتمعي الواسع بقيوده

[1] "Anthony Gottlieb ."*New York Times* .May 19 2015
[2] Francis Fukuyama (1999".(The Great Disruption ."*The Atlantic* May 17 2015.
[3] "Anthony Gottlieb ."*New York Times* .May 19 2015

الثقافية المعرقلة. الثقافة قوة ديناميكية متجددة باستمرار، إن لم يكن التجديد عن طريق الحكومات فهو عن طريق تفاعلات الآلاف من الأفراد الذين يشكلون المجتمع. على الرغم من أن الثقافة تميل إلى التطور ببطء مقارنة بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية الرسمية، إلا أنها تتكيف مع الظروف المتغيرة. دراسة كيفية نشوء االنظام الاجتماعي ليس نتيجة وجود وصاية سلطة هرمية من أعلى إلى أسفل سواء كانت سياسية أو دينية قدر ماهو نتيجة للتنظيم الذاتي من جانب الأفراد، يعد أحد أكثر التحولات الثقافية إثارة للاهتمام في العصر الحديث وفقا لفوكوياما.[1]

مال فوكوياما إلى تعميم التاريخ بأسلوب هيغلي فوفقا لنقاد، هو يميل إلى إعتبار كل تطور في فترة تاريخية متقاربة نتيجة لظاهرة واحدة.[2] اذا كانت اليابان وكوريا الجنوبية نجت من ما يسميه بال"خلل الاجتماعي" برغم أنها مرت بنفس التغيرات الاقتصادية التي يقول فوكوياما أنها تسببت بهذا "الخلل" في أمكنة أخرى، فهو يخلق معضلة غير مريحة للهيكل الأساسي لنظريته. يعترف فوكوياما في نهاية كتابه بأن هذا "الخلل الكبير" في طريقه نحو الزوال، بدلالة إنخفاض معدلات الجريمة والطلاق ومشاكل شرعية الأطفال منذ التسعينات، تزايدت معدلات الثقة والآثار السلبية للفردية تقترب من نهايتها وهو ما يطرح السؤال عن فائدة أول مئة صفحة من الكتاب.[3] ومع ذلك، فإن الكتاب قيم

[1] Francis Fukuyama (1999".(The Great Disruption ."*The Atlantic* May 17 2015
[2] "Anthony Gottlieb ."*New York Times* .May 19 2015.
[3] "Anthony Gottlieb ."*New York Times* .May 19 2015.

لدارسي تقلبات النظام الاجتماعي وبرغم أن القضايا والحلول التي قدمها أميركية خالصة، من السهل رسم أوجه التشابه مع مجتمعات أخرى،[1] تواجه نفس المشاكل أو قد تواجهها في المستقبل.[2]

أما في كتاب أمريكا على مفترق طرق: الديمقراطية، السلطة، وميراث المحافظين الجدد والذي ويتمحور حول سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ أحداث 11 سبتمبر. يعد هذا الكتاب أحد أكثر كتب فوكوياما شخصنةً بسبب إرثه الشخصي كأحد المحافظين الجدد سابقاً.[3] شارك فوكوياما العديد من العاملين في إدارة الرئيس جورج دبليو بوش نظرتهم للعالم، عمل مع بول ولفويتس في أكثر من مناسبة وكان مسؤولاً عن توظيف فوكوياما في جامعة جون هوبكنز عندما كان عميداً فيها، عمل مع ألبرت ولستيتر ومثله تماماً كان محللاً لمؤسسة راند لعدة سنوات، كان فوكوياما تلميذاً لآلن بلوم الذي كان بدوره تلميذاًلليو شتراوس، فكان من السهل على فوكوياما أن يشعر بالراحة كما لو كان في منزله خلال أي مؤتمر أو ندوة يقيمها المحافظين الجدد ولكنه مع كل هذا، لم يشاركهم رؤيتهم حول حرب العراق.[4] عام 1998، اقترح فوكوياما على الرئيس بيل كلينتون تبني إجرائات أكثر حدة وصرامة إتجاه صدام حسين لعرقلته عمل مفتشي الأمم المتحدة، ولكن ورقة الحرب لم تكن

[1] G. John Ikenberry (1999".(The Great Disruption: Human Nature and the Reconstitution of the Social Order."*Foreign Affairs* .May 19 2015.
[2] Andrew Leigh (2000".(Review of Francis Fukuyama, "The Great Disruption: Human Nature and the Reconstitution of Social Order.""*Australian Journal of Political Science* .May 19 2015.
[3] Paul Berman (2006" .(Neo No More ."*New York Times* اطلع عليه بتاريخ May 18 2015.
[4] Francis Fukuyama (2006".(America at the Crossroads ."*Yale University Press* .May 18 2015.

موضوعة على الطاولة، وبعد أحداث 11 سبتمبر طُلب من فوكوياما أن يشارك في وضع إستراتيجية طويلة المدى للحرب على الإرهاب فقرر حينها أن الحرب ليست جواباً منطقياً[1]

وبحلول 2004 بدأ يتسائل ما إذا كان قد غير قناعاته بشكل يمنعه من أن يكون من المحافظين الجدد، أو أن مؤيدي غزو العراق أساءوا تطبيق المبادئ التي يؤمنون بها. في مقال له عام 2004 بمجلة "ناشيونال إنترست"، كتب فوكوياما أن المحافظة الجديدة تحولت إلى شيئ لا يمكنه تأييده. بالنسبة لفوكوياما، استندت المحافظة الجديدة على مجموعة من المبادئ المتماسكة خلال الحرب الباردة التي ولدت سياسات حكيمة سواء في الداخل الأميركي أو الخارج. يمكن تفسير هذه المبادئ بعدة طرق، فخلال التسعينات كانت تستخدم لتبرير سياسة خارجية أميركية أكثر إستخداما للقوة وهو ما أدى منطقياً لتبرير حرب العراق في نظر المحافظين الجدد. أصبحت المحافظة الجديدة مرتبطة بشكل لا رجعة فيه مع سياسات إدارة جورج دبليو بوش، وأي محاولة لاعادة تعريفها بشكل مخالف من المحتمل أن يكون غير مجدياَ لذلك، هدف فوكوياما من الكتاب كان إعادة تعريف وتوجيه السياسة الخارجية الأميركية بطريقة تتجاوز إرث جورج دبليو بوشومؤيديه من المحافظين الجدد.[2]

[1] Francis Fukuyama (2006".(America at the Crossroads ."*Yale University Press* .May 18 2015.

[2] Francis Fukuyama (2006".(America at the Crossroads ."*Yale University Press* .May 18 2015.

وخلال الفترة الأولى من رئاسة جورج دبليو بوش، هوجمت الولايات المتحدة على أراضيها من قبل جماعة إسلامية متشددة تسمى بتنظيم القاعدة، وهو عمل إرهابي يعد الأكثر تدميرا في تاريخ أميركا.[1] ردت إدارة الرئيس بوش بأربعة إجرائات :

- ✓ انشاء "وزارة الأمن الداخلي" (إنجليزية: Department of Homeland Security) وإصدار قانون باتريوت آكت وهو متعلق بتسهيل ومنح صلاحيات أكبر للأجهزة الأمنية الأميركية.[2]
- ✓ غزو أفغانستان وخلع نظام الطالبان الذي وفر ملجئاً لتنظيم القاعدة.
- ✓ تبني سلسلة سياسات وإجرائات وقائية بنقل الحرب إلى بلاد العدو عوضاً عن إجرائات الردع والاحتواء التي سادت خلال الحرب الباردة. فحتى رئاسة رونالد ريغان، الواقعية الكلاسيكية كانت تشدد على الحفاظ على المصالح القومية باحتواء الأنظمة الشيوعية القائمة ومنع قيام أنظمة جديدة وليس التدخل في شؤؤن الدول الأخرى.
- ✓ غزو العراق وخلع نظام صدام حسين على أساس إمتلاكه أو تخطيطه لإمتلاك أسلحة دمار شامل

[1] Francis Fukuyama (2006".(America at the Crossroads ."*Yale University Press* .May 18 2015.

[2] Francis Fukuyama (2006".(America at the Crossroads ."*Yale University Press* .May 18 2015.

المبادرتين الأولى، كانت ردوداً حتمية لأحداث 11 سبتمبر، وحصلت تأييد الأغلبية الساحقة من السياسيين والشعب الأميركي. المبادرتين الثانية، لم تكن ردوداً واضحة لأحداث 11 سبتمبر. ما جعلها مثيرة للجدل، كان التركيز لحد الهوس تقريبا على تغيير النظام في العراق وتأكيد الاستثنائية الأمريكية التي أعطت واشنطن ليس فقط الحق، بل واجب رعاية هذه المسألة.[1]

وينتقد فوكوياما جذور وفروع سياسة بوش الخارجية. ويرى أن صعودالمحافظين الجدد استجابة مفرطة لهزيمة الاتحاد السوفيتي، بالاعتقاد أن مثل هذا الحدث الذي أدى إلى تغيير أنظمة أوروبا الشرقيةبالجملة، يمكن أن يحدث في أماكن أخرى. رافق ذلك اعتقاد مبالغ فيه عن فعالية العمل العسكري خصوصا مع فكرة أن الخسائر الأمريكية في حقبة الأسلحة ذات التقنية العالية يمكن أن تبقى في أدنى حد ممكن، كما كانت في حرب الخليج الأولى وكوسوفو. يشرح فوكوياما كيف فشلت إدارة الرئيس بوش في توقع ردود فعل بقية العالم عقب غزو العراق. يعتقد فوكوياما أنه لن يكون من السهل على الولايات المتحدة إستعادة الأرض التي فقدتها، فقد تغيرت المواقف الأوروبية بشكل دائم، في حين أن أمريكا اللاتينية انحرفت إلى اليسار بشكل كبير، جزئياً كرد فعل على الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، هاجس الأحداث في الشرق الأوسط، شغل الأميركيين بعيداً عن الشؤون الآسيوية، وهي ستشكل تحديات إستراتيجية أكبر على المدى البعيد.[2]أن هدف هذا الكتاب تسليط الضوء على إرث المحافظين الجدد، أخطاء الرئيس بوش، وتحديد وسيلة بديلة للولايات المتحدة لربطها ببقية

[1] Francis Fukuyama (2006".(America at the Crossroads ."*Yale University Press* .May 18 2015.

[2] ^Louis Menand (2006".(Breaking Away."*The New Yorker* May 28 2015

العالم. يقدم فوكوياما نموذجاً غير معروف في أي من مدارس السياسة الخارجية الأميركية ويسميها بال"واقعية الويلسونية" نسبة لوودرو ويلسن، الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة.[1] الواقعية الويلسونية تختلف عن الواقعية الكلاسيكية من خلال أخذ ما يدور داخل الدول المتسهدفة بالاعتبار عوضا عن التركيز عما تنتجه أو تصدره للخارج. القول بأن بناء الدولة والانتقال الديمقراطي عمليات صعبة لا يعني أنها مستحيلة، الدول الضعيفة والفاشلة هي أكبر مصادر التهديد في العالم اليوم، ولا يمكن للقوة العظمى الوحيدة في العالم أن تتجاهلها لأسباب متعلقة بالأمن والأخلاقيات، ولكن الواقعيين الكلاسيكيين والمحافظين الجدد لا يبدون اهتماما كبيراً بقضية التنميةداخل تلك الدول والمجتمعات، حيث التطور المؤسسي والسياسي والاقتصادي مشكلة حقيقية.[2]

الواقعية الكلاسيكية تقول أن طبيعة النظام سواء كان ديمقراطياً ليبرالياً أو إستبدادي ليس ذي أهمية كبيرة للأمن القومي الأميركي، وإن كانتالولايات المتحدة تفضل إزدياد عدد الديمقراطيات الليبرالية في العالم لأن الديمقراطيات الليبرالية لا تدخل في حروب ضد بعضها البعض وتسهل عمل الأميركيين كثيراً مع شركاء أجانب، ولكن الواقعية الكلاسيكية تقترح اللعب بالأوراق المطروحة على الطاولة، ويعدهنري كيسنجر أبرز هولاء "الواقعيين". المحافظين الجدد وفوكوياما والليبراليين يعارضون هذا التوجه وإن اختلفت الأساليب. المحافظون الجدد لم يكونوا سعداء بالواقعية الكلاسيكية وأيدوا رونالد ريغان عندما قام بالتدخل في نيكاراغوا لأنهم يؤمنون باستخدام القوة لغايات أخلاقية.

1 ^Louis Menand (2006".(Breaking Away."*The New Yorker* May 28 2015
2 ^Louis Menand (2006".(Breaking Away."*The New Yorker* May 28 2015

ليبراليوا الحرب الباردة كانوا مؤمنين بالقوة الأميركية لاحتواء التوسع السوفييتي – دون تغيير الأنظمة – ولذلك علقت الولايات المتحدة فيفيتنام.

إن الفرق بين الليبراليين والمحافظين الجدد هو أن المحافظين لا يؤمنونبالهندسة الاجتماعية ويرون فيها أوجه تشابه مع الشيوعية ولديهم شكوك حول فعالية القانون الدولي والأمم المتحدة التي يعتبرونها تمثيلية ليبرالية عن التعاون والسلام الدولي، فهناك دول جيدة وسيئة ولا منطق في معاملة كل الدول باحترام لأنه يخلق مشكلة أخلاقية، مثل ترأس ليبيا معمر القذافي لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عام2003. عندما تفكك الاتحاد السوفيتي، أثبت العديد من المحافظين الجدد أن "الواقعيين" كانوا على خطأ، فأصبح "تحرير المجتمعات" هدفاً مشروعاً وممكناً في السياسة الخارجية الأميركية وبعد أحداث 11 سبتمبر، أصبحت وجهة التحرير القادمة واضحة.

تختلف الواقعية الويلسونية عن المحافظين الجدد و"القومية الجاكسونية" نسبة للرئيس السابع للولايات المتحدة آندرو جاكسون، فالواقعية الويلسونية تأخذ المؤسسات الدولية على محمل الجد. لا يريد فوكوياما إستبدال السيادة القومية بمنظمات دولية غير خاضعة للمسائلة مثل الأمم المتحدة لأنها ليست ولن تصبح أبداً فعالة وشرعية كمقر للحكم العالمي. ولكن العالم يفتقر لآليات المسائلة بين الدول، تناسب التداخل الاجتماعي والاقتصادي المكثف الذي يسمى بالعولمة. تحتفظ الدولة القومية بميزة لا يمكن إستبدالها بأي جهة دولية عابرة للقوميات، لأنها المصدر الوحيد لسيادة القانون. ولكن هذه الدولة لن تكون فعالة بدون شرعية مستدامة تتطلب طابعاً مؤسسيا أعلى بكثير مما هو موجود حالياً. عالم متعدد المؤسسات من شأنه تلبية هذه الاحتياجات بصورة تدريجية، ولكن العالم

لم يصل إلى هذ المرحلة بعد، ولا توجد مدرسة من مدارس السياسة الخارجية الحالية يمكن لها أن تقدم إرشادات كافية وترسم طريقاً واضحة للوصول بالعالم إلى تلك النقطة.[1]

إن الواقعية الويلسونية هي طريقة أو وسيلة مختلفة للولايات المتحدة لترتبط ببقية العالم، طريقة ليست مستوحاة من قومية آندرو جاكسونولا المحافظين الجدد ولا الليبراليين العالميين، طريقة أكثر واقعية للولايات المتحدة لتعزيز التنمية السياسية والاقتصادية للدول الفاشلة أو الضعيفة دون شن حروب وقائية وتفتح الأبواب أمام مؤسسات دولية متعددة مناسبة لواقع العالم الحقيقي المتمثل بالعولمة.[2] ويلسونية لأن فوكوياما جادل بضرورة الحفاظ على روح الليبرالية العالمية ولكنها واقعية في نفس الوقت، "لنستمر في تشكيل العالم ولكن لا ينبغي لنا أن نكون أغبياء حيال ذلك" هي الفكرة المبدئية.[3] هذا الكتاب يعد من أهم الكتب حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة وعن المحافظين الجدد كذلك، لأنه يوفر أحد أفضل التاريخيات الموجودة حالياً عن هذه الحركة. فرانسيس فوكوياما أثبت أنه أقدر من يستطيع رسم الخطوط الأساسية لقطب جديد في الخطاب السياسي الأميركي[4]

و كتابه أصول النظام السياسي ،يشرح فوكوياما جذور المؤسسات السياسية من عصور ما قبل التاريخ وحتى الثورة الفرنسيةوهو الجزء الأول من كتاب آخر صدر عام 2014 بعنوان النظام

1 ^Louis Menand (2006".(Breaking Away."*The New Yorker* May 28 2015
2 ^Louis Menand (2006".(Breaking Away."*The New Yorker* May 28 2015
3 Walter Russell Mead (2006" .(America at the Crossroads: Democracy, Power, and the Neoconservative Legacy ."*Foreign Affairs* .May 20 2015.
4 ^G. John Ikenberry (2011".(The Origins of Political Order: From Prehuman Times to the French Revolution."*Foreign Affairs* May 28 2015.

السياسي والاضمحلال، والذي استمر فيه بتحليل المؤسسات السياسية منذ الثورة الفرنسية وحتى الوقت الحالي. كان كتاب صامويل هنتجتونالنظام السياسي في المجتمعات المتغيرة الصادر عام 1968 الإلهام خلف كتاب فوكوياما.[1] يقول فرانسيس بأن أطروحة هنتغتون تعد أحد الجهود الأخيرة في مجال التنمية السياسية وقد كلف طلابه بدراستها في كثير من الأحيان.[2] فقد أسست أطروحة هنتغتونالأفكار الأساسية للسياسة المقارنة بما في ذلك نظرية الاضمحلال، ومفهوم التحديث السلطوي، وحقيقة أن التنمية السياسية مجال منفصل عن غيره من جوانب التحديث. صدر كتاب صامويل هنتغتون عام1968 أي بعد عقد أو اثنين تقريباً من بدء موجة التحرر من الاستعمار الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، والكثير من استنتاجاته عكست إضطرابات تلك الفترة بكل ما فيها من حروب أهلية وإنقلابات. ولكن بعد سنوات، شهد العالم تغيرات هامة ومفصلية مثل النهضة الاقتصادية في شرق آسيا، انهيار الشيوعية، تسارع وتيرة العولمة، وما سماه هتنغتون نفسه بالموجة الثالثة من عمليةالدمقرطة حول العالم وهي الديمقراطية الليبرالية كنموذج حكم مقبول من كافة أطراف الساحة السياسية في أي بلد.

ولكن النظام لا يزال هدفاً صعب المنال في كثير من المناطق، فشعر فوكوياما بضرورة العودة إلى كتاب هتنغتون حول "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة" والتوسع فيه ومحاولة تطبيق أفكاره

[1] Francis Fukuyama .*The Origins of political order : from prehuman times to the French revolution* .Farrar, Straus and Giroux.13 صفحة .ISBN

[2] ^Francis Fukuyama (2013".(The Origins of Political Order."*MISTRA* .May 19 2015.

الأساسية في عالم اليوم.[1] يرى فوكوياما بأن صامويل هنتغتون ناقش قضية التحديث السياسي في الدول النامية ولكنه لم يأخذ المرحلة المتقدمة للتاريخ البشري بعين الاعتبار، فكثير من الدول النامية التي تعاني منالتخلف السياسي يوجد بها أحزاب سياسية، هيكل للدولة، جيش، ومنظمات. لم يشرح هنتغتون من أين يأتي النظام في المقام الأول بالنسبة لمجتمعات متخلفة كثير منها قديم بالفعل، الدول ليست حبيسة ماضيها ولكن الكثير من الأحداث التي وقعت قبل مئات وربما آلاف السنين لا تزال تؤثر على طبيعة ثقافتها السياسية. فإن كان ولابد من دراسة وفهم عمل المؤسسات السياسية الحديثة، يجب دراسة أصولها والظروف التي ساعدت على تشكيلها[2] يقول فوكوياما «سأتحدث عن أصول المؤسسات السياسية، من أين تأتي بالضبط. هذه هي القضية المركزية في عملية التنمية، لأنه إذا لم نفهم السياسة جيداً، ولا أقصد مجرد القرارات السياسية على المدى القصير، ولكن المؤسسات الفعلية التي تنظم المجتمعات، لن يكون هناك نمو اقتصادي، ولا تطور اجتماعي وبالتالي لن يوجد مجتمع عادل»[3]

يناقش فوكوياما الأسباب التي جعلت الكثير من الدول حيث قامت ثورات أو إنقلابات أو أي نوع من الاضطرابات المصاحبة لتغيير النظام السياسي، تقف في "منطقة رمادية" فلا هي بالسلطوية ولابالديمقراطية. قادتها "منتخبون" ولكنهم مشغولون بشراء وسائل الإعلام أو

1 ^Francis Fukuyama (2013".(The Origins of Political Order."*MISTRA* .May 19 2015.

2 ^Francis Fukuyama (2013".(The Origins of Political Order."*MISTRA* .May 19 2015.

3 ^Francis Fukuyama .*The Origins of political order : from prehuman times to the French revolution* .Farrar, Straus and Giroux.23 صفحة .ISBN

إغلاقها، التضييق على المعارضة، التلاعب بالانتخابات، والاستيلاء على مؤسسات الدولة وشخصنة شروط الحياة السياسية. وهو ما خلق قلقاً إزاء قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية التي يتوقعها المواطنون عادة من حكوماتهم، لأن الفشل في تطبيق وعود أي نظام سياسي هي أكبر تحدياته الوجودية قبل أي شيئ آخر.[1]الديمقراطية الليبرالية يقول فرانسيس، ليست مجرد صندوق إقتراع بل حزمة معقدة من المؤسسات التي تقيد وتنظم السلطة بالقانون وبنظامن التوازنات والضوابط. هذه الاضطرابات مشاهدة في الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية وأجزاء من أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى والجزر الصغيرة في المحيط الهادي.

مثل ما حدث في أوكرانيا عقب الثورة البرتقالية عام 2004 التي اندلعت ضد فساد رئيس الوزراء فيكتور يانكوفيتش وتلاعبه بنتائج الانتخابات، وهو ما أدى إلى صعود فيكتور يوشتشينكو خلفاً له. ولكن تحالف البرتقاليين أثبت أنه غير مسؤول وخيب آمال مؤيديه فكانت النتيجة إعادة إنتخاب يانكوفيتش مجدداً عام 2010.[2]أميركا اللاتينية لديها أكبر نسب من عدم المساواة الاقتصادية في العالم وغالباً ما يأخذ التفاوت الطبقي أشكالاً إثنية، فصعود شعبويين مثل هوغو تشافيز وإيفو مورالس ما هو إلا عرض من أعراض عدم المساواة التي يشعر بها كثير من المواطنين إسمياً في القارة اللاتينية، سواء في الأوضاع أو الفرص المتاحة.[3] تفاوت

1 ^ Francis Fukuyama .*The Origins of political order : from prehuman times to the French revolution* .Farrar, Straus and Giroux.24 صفحة .ISBN
2 ^ Francis Fukuyama .*The Origins of political order : from prehuman times to the French revolution* .Farrar, Straus and Giroux.24 صفحة .ISBN
3 ^Francis Fukuyama .*The Origins of political order : from prehuman times to the French revolution* .Farrar, Straus and Giroux.27 صفحة .ISBN

المداخيل أمر طبيعي شريطة إدراك الناس أن الفرصة متاحة لهم ولأبنائهم لتحسين ظروفهم الاقتصادية وضرورة التحقق الدائم من شرعية الوسائل التي جمع بها الأثرياء ثرواتهم، هكذا يفكر الأميركيون العاديون على الأقل[1]

إن دولة ديمقراطية ناجحة منذ تأسيس الدولة القومية عام 1947، وهو نجاح مبهر نظراً لتنوعها الديني والإثني وحجم مساحتها الجغرافية. مع ذلك، الديمقراطية الهندية تعاني من اختلالات جوهرية مثل حقيقة أن ثلث المشرعين الهنود تحت شكل من أشكال الاتهام الجنائي وبعضهم لجرائم خطيرة مثل القتل والاغتصاب.[2] ذلك لأن السياسيين الهنود يمارسون سياسات زبائنية، حيث يحصلون على الأصوات الانتخابية مقابل خدمات ومنافع مباشرة للناخبين أو ممثليهم الاجتماعيين ودائماً ما تتم مقارنة سياسات الفساد الهندية بالعملية والفعالية الصينية، فالصينيين ليسوا ملزمين بسيادة قانون أو مساءلة للحكومة ما أرادوا بناء سد جديد أو تجريف حي سكني بأكمله لبناء مشروع إستثماري، تمهيد طريق أو بناء مطار.[3] هذه كلها تحديات للديمقراطية وتؤكد حقيقة أن المؤسسات السياسية تتطور بشكل بطيء ومؤلم أحياناً حتى تتعلم المجتمعات التغلب على بيئتها.[4]

---

1 ^Francis Fukuyama .*The Origins of political order : from prehuman times to the French revolution* .Farrar, Straus and Giroux.25 صفحة .ISBN

2 ^Francis Fukuyama .*The Origins of political order : from prehuman times to the French revolution* .Farrar, Straus and Giroux.25 صفحة .ISBN

3 ^ Francis Fukuyama .*The Origins of political order : from prehuman times to the French revolution* .Farrar, Straus and Giroux.26 صفحة .ISBN

4 Francis Fukuyama .*The Origins of political order : from prehuman times to the French revolution* .Farrar, Straus and Giroux.29 صفحة .ISBN.

هذا الكتاب في جزء كبير منه وإن كان توسعة لأفكار صامويل هنتغتون عن التنمية السياسية وضرورة إعتبارها مجالاً رئيسياً وليست مجرد ظاهرة ثانوية للهياكل الاقتصادية، هو تكملة لكتاب نهاية التاريخ والإنسان الأخير. يقول فوكوياما أن الخلل ليس في مفهوم الديمقراطية نفسه، فعدد قليل من الناس حول العالم معجب بال"قومية البترولية" لفلاديمير بوتين، إشتراكية هوغو تشافيز، إسلامية النظام في إيران، أو الرأسمالية التسلطية في الصين التي ليس من السهل توصيفها أو محاكاتها. فكل هذه النماذج وغيرها كثير، حريصة على تبني مظاهر ديمقراطية سطحية مثل الانتخابات الصورية والتلاعب بالاعلام لشرعنة أنظمتها أمام مواطنيها. فهذه هي قوة الديمقراطية الليبرالية، تجبر السلطويين على مجاملتها بالتظاهر أنهم ديمقراطيين. يقول أمارتيا سن :

"رغم أن الديمقراطية ليست ممارسة عالمياً بعد، إلا أن الحكم الديمقراطي وصل مرحلة إعتباره محقاً في الرأي العام العالمي"[1]

معظم الناس تفضل العيش في مجتمعات ديمقراطية حيث يمكنهم مساءلة حكومة فعّالة تقدم الخدمات التي يطالبون بها في وقت قياسي ومنخفض التكلفة. إذن المشكلة في ضعف وفساد المؤسسات السياسية وافتقارها للقدرات والكفاءة[2]احتجاجات الربيع العربي التي نادت بتغيير الأنظمة وإستبدالها بديمقراطيات متجاوبة لم يكن لها لتنجح دون إدراك المحتجين أن أمامهم طريقاً طويلاً وشاقاً

[1] Francis Fukuyama .*The Origins of political order : from prehuman times to the French revolution* .Farrar, Straus and Giroux.29 صفحة .ISBN.
[2] Francis Fukuyama .*The Origins of political order : from prehuman times to the French revolution* .Farrar, Straus and Giroux.29 صفحة .ISBN.

لبناء مؤسسات سياسية تستطيع توفير الديمقراطية والحفاظ عليها، فالنظام السياسي لا يتشكل تلقائياً فور إسقاط أشكال الحكم الغير مرغوبة.[1] إعتبار المؤسسات السياسية من المسلمات أمر شائع ولم يتحدث عن ضرورة تحديثها سوى قلة من علماء السياسة، بل إن العديد من المنظرين السياسيين سواء في اليسار أو اليمين، روادتهم العديد من الأوهام بانتهاء السياسة كلياً.

كارل ماركس تنبأ بـ"ذبول الدولة" فور نجاح ثورة البروليتاريا في إلغاءالملكية الخاصة. اليساريين الأناركيين أو الثوريين منذ القرن التاسع عشر وهم يروجون لتدمير هياكل السلطة القديمة دون تفكير جدي عن البديل الذي سيأخذ مكانها.[2] بالتأكيد، الأنظمة الشيوعية الحقيقية فعلت عكس ما تنبأ به ماركس تماماً، فقد بنو هياكل دول إستبدادية كبيرة قادرة على إجبار الناس التصرف بشكل جماعي ما فشلوا في تحقيق ذلك من تلقاء أنفسهم. أوهام إلغاء السياسة والسيادة أكثر وضوحاً في اليمين، حيث يعتقد بعض هولاء أن اقتصاد السوق سيقلل من لزمة الحكومات أو يجعلها غير ذي صلة بالمرة الاقتصاد الرأسمالي العالمي يلغي سيادة الحكومات الديمقراطية ويستبدلها بسيادة السوق، إذا صوت مجلس تشريعي لصالح فرض قيود مشددة على التجارة، سيعاقب ويُجبر على تبني سياسات يعتبرها اقتصاد السوق العالمي عقلانية [3]أحلام اليمين التقليدية بالغاء الدولة أو تقليصها إلى أقصى درجة ممكنة غالباً ما تجد لها أنصاراً متعاطفين في الولايات

[1] Francis Fukuyama .*The Origins of political order : from prehuman times to the French revolution* .Farrar, Straus and Giroux.30 صفحة .ISBN
[2] Francis Fukuyama .*The Origins of political order : from prehuman times to the French revolution* .Farrar, Straus and Giroux.30 صفحة .ISBN
[3] ^Francis Fukuyama .*The Origins of political order : from prehuman times to the French revolution* .Farrar, Straus and Giroux.31 صفحة .ISBN

المتحدة مثل الليبرتاريين الذين جادلوا بضرورة التخلص من مجلس المحافظين للنظام الاحتياطي الفيدرالي وإدارة الغذاء والدواء وحتوكالة الاستخبارات المركزية.

يقول فوكوياما أن الجدال حول حجم الحكومات الحديثة مشروع، فقد نمت بشكل كبير يحد من النمو الاقتصادي والحرية الفردية. من حق الناس أن يشتكوا من البيروقراطية الغير متفاعلة، فساد السياسيين، وطبيعة السياسة التي أصبحت بلا مبادئ بشكل متزايد، كل هذه جدالات مشروعة ولكنه دليل على اعتبار مؤسسات الدولة من المسلمات في الغرب، وشاهد على عدم إدراك كيفية وجودها بالشكل التي هي عليه حالياً. لا يدرك هولاء أن أحلامهم بتقليص الدولة ممارسة فعلياً في مناطق كثيرة من الشرق الأوسط وأفريقيا، منالصومال إلى ليبيا واليمن ودول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث لا تستطيع الدول جمع أكثر من 10% من عوائد الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي. عوضاً عن "إطلاق روح المبادرة"، هذا المعدل المنخفض من الضرائب يعني أن الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم إلى مجرد ملء الحفر في الطرقات بحاجة ماسة إلى التمويل، البنية الأساسية للاقتصاد الحديث مثل الطرق وأنظمة المحاكموالشرطة في عداد المفقودين.

إن المؤسسات السياسية ضرورية وليست أمرا مفروغا منه. اقتصاد السوق والمستويات العالية من الثروة لا تظهر بطريقة سحرية لأنها تستند على أساس مؤسسي خفي مبني على حقوق الملكية، سيادة القانون، ونظام سياسي.السوق الحرة والمجتمع المدني القوي، كلها عناصر هامة لديمقراطية تعمل، ولكن لا شيء يمكن أن يحل محل وظائف الحكومة الهرمية القوية. يتزايد اعتراف الاقتصاديين سنة تلو الأخرى أن مشكلة الدول الفقيرة ليس في افتقارهم إلى الموارد، بل في فقرهم إلى

مؤسسات سياسية فعالة. لذلك، هذا الكتاب يوفر فهماً أفضل حول أصل هذه المؤسسات وكيفية الانتقال من الصومال إلى الدنمارك.

المبحث الثاني: السيادة ونهاية التاريخ عند فوكوياما

يقوض ضعف الحكم وألادارة مبدأ السيادة الوطنية الذي قام عليه النظام العالمي الحديث في الفترة التي أعقبت اتفاقية وستقاليا .ويرج السبب في ذلك لإلى أن المشاكل الكثيرة التي تولدها تولدها الدول الضعيفة ،لنفسها وللدول الأخرى، تزيد بشكل كبير احتمال ان تسعى قوة أخرى في النظام الدولي الى التدحل في شؤونها ضد مشيئتها لحل تلك المشكلات بالقوة ،وتشير كلمة الضعف في هذا السياق الى قوة الدولة لامداها ،وفق مجموعة الإصلاحات التي طورنها آنفا، اي ضعف القدرة المؤسساتية لتفيذ وفرض السياسات ،جراء افتقار النظام السياسي برمته في احيان كثيرة الى اساس الشرعية .[1]

ويرى الكثير من الساسة و المفكرين المنتقدين لادارة بوش ان عقيدتها الإستباقية الجديدة وحربها على العراق يشكلان تحولا راديكاليا عن ةالسياسات السابقة التي أكدت على الردع و الإحتواء ، بينما تقوم السياسة الجديدة على الإنتهاكات الدورية لمبدأ السيادة في الحقيقة،بدأ تآكل السيادة قبل ذلك قي التسعينات ،خلال مايسمى بالتدخلات الإنسانية التي مهدت الطريق أمامه ، اذ أدت تجاريب المجتمع الدولي في كل من الصومال وهايتي وكمبوديا ودول البلقان وغيرها الى توليد أدبيات مطولة عن التدخل الخارجي (*).لقد تبين من خلال المناظرات حول التدخل الانساني على ان النظام العالمي الجديد الذي صاغته اتفاقية ويستفاليا لم يعد يشكل الاطار المرجعي المناسب

[1] فرانسيس فوكوياما ،"**بناء الدولة** " ،النظام العالمي ومشكلة الحكم والإداارة في القرن الواحد والعشرين ، ت.مكتبة العبيكان ،الرياض ،ط: 01 **سنة** 2007.ص.173.

للعلاقات الدولية المعاصرة /لن هذا النظام انبنى بالاساس على غموض مبيت ومتعمد حول مسالة السيادة .ويجادل هذا الراي بان نهاية الحرب العالمية الثانية احدثت اجماعا اكبر من ذي قبل داخل المجتمع العالمي حول مبدأي الشرعية السياسية وحقوق الانسان ،بحيث لم يعد بالامكان التسليم بالسيادة الوطنية ، وبالتالي اضفاء الشرعية بشكل آلي على كل من يملك مقاليد السلطة في دولة ما بحكم الواقع.ان السيادة في دول مثل الصومال وافغانستان ،اللتين انحدرتا الى مستوى حكم امراء الحرب نهي مجرد وهم زائف او اسطورة خيالية ، و الحكام الديكتاتوريون ومنتهكو حقوق الانسان امثال ميلوسوفيتش في صربيا ،لايمكنهم الاختباء وراء السيادة لحماية انفسهم اثناء ارتكابهم مجازر ضد الانسانية /وبخاصة في الدول متعددة الاعراق والاثنيات نحو يوغسلافيا سابقا ولذلك يجري التنازع والصراع حتى على حدود دولة السيادة نفسها، وهذه الحالات لايجب على القوة الخارجية بحق التدخل بل بواجب التدخل باسم حماية الاقليات وباسم حقوق الانسان والشرعية الديمقراطية.[1]

لقد ادت بالضرورة التدخلات الانسانية في التسعينات الى توسيع سلطة ما اصبح الواقع امبريالية دولية على جزء "الدول الفاشلة " من العالم .في اغلب الأحيان ،شكلت القوة العسكرية الأمريكية رأس الحربة في هذه التدخلات ، وتبعتها عملية بناء الأمة بالاشتراك مع تحالف عريض مكونا أساسا من الدول العربية واستراليا ونيوزيلاندا واليابان، في كل من الصومال وكمبوديا والبوسنة وكوسوفو وتيمور الشرقية والأن في أفغانستان ،وتم يعد المجتمع الدولي كيانا مجردا بل اكتسب وجودا نايضا بالحياة ،أذ أصبح الحكومة الفعلية للدولة المعنية ،في حين تم تعلبق السيادة الوطنية لهذه الدول

[1] فرانسيس فوكوياما ،المرجع نفسه ،الصفحة . 174.

،وأنيطت وظائف الحكم فيها المنظكة الأمم المتحدة أو المنظمات الغير الحكومية فمثلا في تيمور الشرقية اصبح موقع السلطة و السيادة سفينة في المرفأ خارج العاصمة ديلي قد تكون هذه السلطة الأمراطورية الدولية العليا طيبة النوايا ، وقد تكون قائمة على الديمقراطية وحقوق الإنسان ،لكنها في كل الأحوال سلطة إمبريالية عليا ،شكلت سابقة في نزع السيادة وتسليمها الى حكم الهيئات والوكالات الدولية. [1]

ان المشكلة التي تواجهها الولايات المتحدة تتجلى في أنظمة الحكم الفاشلة تشكل تهديدات أمنية لا تطاق يستخدمون فيها الإرهابيون أسلحة الدمار الشامل .أذ يفضل البعض إقامة تمييز حاد بين التدخلات لمنع تهديد أمن الدول ألاخرى ،فيزعمون أن الحالة الأولى فقط تشكل ارضية شرعية لانتهاك مبدأ السيادة مثل هذا التمييز يبقى مثار للجدل ،لانه يفترض بطريقة ما ان الدفاع عن النفس اقل شرعية من الدفاع عن الاخرين ،على اية حال ،كثيرا ماتتداخل هذه القضايا على الصعيد العملي ،لان الحكومات التي ترتكب انتهاكات لحقوق الانسان غالبا ما تهدد جيرانها ،او تكون ضعيفة الى درجة لاتستطيع منع هذه التهديدات و الانتهاكات.[2]

ينبغي ان تفسر هذه النقطة على انها دفاع عن حرب ادارة بوش في العراق ،فالحجج المؤيدة والمناقضة في تلك القضية معقدة ، لم تستكشف الادارة الامريكية بشكل ملائم امكانات ردع التهديد

[1] فرانسيس فوكوياما ،"نهاية الإنسان"، عواقب الثورة البيوتكنولوجية، ت. د.أحمد مستجير، اصدارات سطور ،بيروت ، ط:1،سنة 2002م.ص.174.

[2] ف فرانسيس فوكوياما بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن 21، المرجع السابق، ص 186

الارهابي ،بطرق لم تعكس بدقة مصالح مصالح واهتمامات الفريقين المختلفةالنفطة التي نود توضحها في هذا السياق ،حقيقة ان وجود اسلحة دمار شامل بايدي لاعبين خارج نطاق الدولة الشرعية يشكل الشرعية يشكل نوعا جديدا ةبالغ الخطورة من المشاكل الأمنية ، ويبرر بالتاكيد تقريبا تدخل الدول المعنية التي تتعرض للتهديد بتلك الطريقة ، ان الردع لاينفع في حالات تكون فيها احتمالات المبادرة باستعمال أسلحة الدمالر الشامل معتبرة ،ومبدأ السيادة نفسه لا يكفي ابدا لحماية دولة تتستر على هذا النوع من التهديد ، وتمنح مرتكبيه ملاذا آمنا داخل اقليمها الحدودية ،وبالتالي قد تقودنا مسالة معالجة مشكلة التدخل لأسباب أمنية تحديدا الى النتيجة نفسها في التدخل الإنساني:"ضرورة الوصول الى داخل تلك الدول والإستلاء على حكمها لازاحة مثل هذة التهديدات ومنع ظهورها مستقبلا"[1].لكن كيف لنا ان نعزز حكم الدول الضعيفة،وبعث شرعيتها،وتقوية مؤسساتها حتى تكون مستقلة ذاتيا....؟ هذا مايمكن ان ننعنه بالمشروع المركزي في علم السياسة الدولية المعاصرة ،وبالتالي يمكن ان نتوصل الى هذه النتيجة بدافع الرغبة في اعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب وانهكتها النزاعات او الرغبة في القضاء على مناطق تفريخ الارهاب في مناطق العالم ،او الامل بان تحظى الدول الفقيرة بفرصة تطور وازدهار اقتصادها ،في كل الأحوال اذا كان ثمة علم او فن للبناءالدول فسوف تخدم هذه الاهداف مجتمعة بشكل متزامن ،وسوف يشتد الطلب عليها الى أبعد الحدود في المستقبل القريب .[2]

[1] فرانسيس فوكوياما ،بناء الدولة المرجع سابق، الصفحة نفسها
[2] فرانسيس فوكوياما ،"نهاية الإنسان"، عواقب الثورة البيوتكنولوجية، المرجع السابق، ص 120

في الولايات المتحدة ،تعرف هذه المحاولة باسم بناء الأمة،ولعل الإصطلاح يعكس التجربة القومية الأمريكية ،حيث تشكلت الهوية الثقافية والتاريخية الى درجة بعيدة بتأثير المؤسسات السياسية ،كالمؤسسات الدستورية والديمقراطية على النقيض من ذلك ،غالبا ما يكون الأوربيون أكثر وعيا بالفرق بين الأمة والدولة ،فيشرون إلى بناء الأمة بمعنى إقامة مجتمع يرتبط افراده بتاريخ وثقافة مشتركبين يتجاوز قدرة اية قوة خارجية على تحقيقه ،وهم بالطبع مقون قي ذلك ولكن الدول يمكن بناؤها عن عمد وبشكل مدروس ، واذا نجم عن بناء الجولة أمة فمرد ذلك الى الى الحظ زحسن طالع ليس إلا أي اكثر منها قضية تصميم وتخطيط .

انما يروج في الولايات المتحدة حوار مؤدلج من قبل يعض المحافظين حول بناء الامة بما فيهم اتباع اليمين اللبيرتاري الذين ابدوا معارضة شديدة لبناء الأمة من حيث المبدأ ،لاعتقادهم بعدم قابليته للتطبيق ، ولكرههم فكرة الإلتزام المفتو والمكلف بما يعتبرونه نوعا من دولة الرفاه و الرعاية الإجتماعية على المستوى الدولي ،ومن جهة اخرى هناك الكثير من أعضاء المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الغير الحكومية ممن يتحدثون عن بناء المة وكأن به الحال عملية ندركها وعرف أبعادها ونستطيع تجسيدها اذا ماتوفرت الموارد الكافية ، ولكن يتعذر تبني الموقف الأول او الدفاع عنه لإعتبارات السياسة الخارجية والدواعي الأمنية التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية ،وبخاصة لما تسلمت إدارة جورج بوش مقاليد الحكم كانت تشكك الى ابعد الحدود في عملية بناء الأمة ، غير انها إنجرت اليها في كل من أفغانستان والعراق ،في حين مؤسدو فكرة بناء الأمة فيتحتم عليهم

التحلي الإنصاف والأمانة في مواجهة سجل النجاح الهزيل و المقلق اللى أبعد الحدود في هذا المجال [1].

فثمة الكثير من المظاهر لبناء الامة ،فيتعلق المظهر الأول بما يعرف باسم إعادة الإعمار في فترة مابعد النزاع المسلح وينطق هذا الأمر على دول مثل أفغانستان و الصومال و كوسوفو ،حيث انهارت سلطة الدولة بصورة كاملة وكانت بحاجة الى اعادة من القاعدة الهرم وفي هذه الحالة تكمن مهام القوى الخارجية في توفير الإستقرار والأمن والمساعدات الإنسانية العاجلة ....الخ .

فاذا كانت الدولة المنهارة محظوظة بمافيه الكفاية لتحقيق قدر من الإستقرار بمساعدة الأيدي الأجنبية كما كان الحال في البوسنة . ام المظهر الثاني فيرتكز على هدف رئيسي هام يتمثل في افامة مؤسسات حكومية قادرة على الإستمرار والصمود في توفير الإكتفاء الذاتي ،حتى في حال انسحاب قوى التدخل الخارجية يبقى انجاز هذا التطور اكثر صعوبة من سابقة لكنه حيوي بالنسبة للقوى الاجنبية ان شاءت يوما الخروج بشرف من الدولة المعنية .[2]

يتداخل المظهر الثالث مع الثاني الى درجة معتبرة ، اذ يرتبط بتقوية الدول الضعيفة التي لاتزال فيها سلطة الدولة قائمة ووطيدة الى حد معقول ، غير انها غير قادرة على الإطلاع ببعض الوظائف الضرورية كحماية حقوق الملكية او توفير التعليم الإبتدائي ، وتضم هذه الفئة الواسعة دولا مازلت

[1] ف فرانسيس فوكوياما بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم **والإدارة في القرن 21، المرجع السابق، ص** .176.

[2] ف فرانسيس فوكوياما بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن 21، **المرجع السابق، ص** .176.

تضم جيوب خبرات مؤسساتية في مجالات معينة /كالقطاع المصرفي ووادارة معدلات الصرف ، لكنها تعاني مشاكل في تقديم الخدمات منخفضة مثل التعليم واو حكم القانون كالبيرو والمكسيك اضافة الى دول اخرى لزالت تعاني فيها المؤسسات ضغفا حادا في شتى المجالات(ككنيا وغانا)

ان الولايات المتحدة والمجتمع الدولي يمتلكان سجلا متناقضا في تعاطيها مع الدول الفاشلة في الطور الأول من اعادة البناء والإستقرار في فترة مابعد النزاع المسلح ، لقد ارتكبت الولايات المتحدة والمجتمع الدولى الكثير من الأخطاء في تنظيم هذه الفعليات في كل من البوسنة وهايتي والصومال وبناما لكنها تعلمت قدرا لابأس به من تجاربها في مبادرتي بناء الأمة في (تيمورالشرقية وكوسوفو) بحيث استطاعت الحكومة الأمريكية والمجتمع الوذولي اسنباط آليات ووسائل أفضل لتحقيق الإنسجام الداخلي والحفاظ على الذاكرة المؤسساتية في عملية بناء الأمة .[1]

منيت ادارة بوش بالفشل الذريع في الاستفادة من هذه التجارب السابقة لما دخلت أفغانستان والعراق ،فكررت العديذ من الأخطاء التي ارتكبتها من قبل في عملية بناء الأمة ويرجع السبب في ذلك الى الطرقة الأحادية التي دخلت بها في الحرب على العراق ،والتي حرمتها الى حد بعيد من الشركاء الدوليين الفاعلين في هذا المجال،كما يرجع السبب في جزئه الأخر الى الصراعات البيروقراطية الداخلية التي تركت تنظيم جهود اعادة البناءبأيدي رجال البنتاغون وبذلك تبقى هذه الأخيرة لاعبا أساسيا في أية عملية بناء امة،لكنها تفتقد القدرة المؤسساتية على تنظيم كامل لهذه العملية المعقدة

[1] ف فرانسيس فوكوياما بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن 21، **المرجع السابق، ص**.177

،لذلك لاتبدو عملية بناء الدولة ضرورية في دول عالم الثالث الضعيفة او المنهارة فحسب بل ايضا بل ايضا في واشنطن نفسها .

ونظرا لمستوى الدولة الذي يتراوح مابين الضعيف و الغائب كليا في الكثير من الدول الضعيفة ،لايبدو ما اذا كان ثمة بديل للعلاقات شبه الكولونيالية وشبه الدائمة بين الدولة المستفيدة والمجتمع الدولي ،لقد اعاد هذا الأخير بمعنى ما نظام الإنتداب السابق أيام عصبة الأمم حيثحصلت بعض القوى الاستعمارية على تفويض صريح بحكم مناطق معينة نيابة عن المجتمع الدولي .المشكلة في نظامنا الحالي لأن الأعراف المعاصرة لاتقبل شرعية اي شيئ آخر عدالا حكم الذات ،مما يدفعنا اللى الصرار على ضرورة أن تكون مختلف صيغ الإدارة التي نقدمها مؤقة وانماط الحكم انتقالية لأننا في الحقيقة لا نعرف كيفية نقل القدورات المؤسساتية علىعجل فلإننا نهيئ انفسنا و كل المستفدين المفترضين لخيبات امل واحباطات كبيرة.[1]

اما بخصوص الشرعية الديمقراطية على الصعيد الولي /نلاحظ ان الخلافات الحادة في الراي لاتتمحور حول مبدأ السيادة .بحد ذاته ، اذ لم يعد هناك الكثير ممن يقبلون الدفاع عنه بصيغته الأصلية ، والواضح ان ليس كل السيادات متساوية ،وان ضعف الحكم والإدراة يسهم بشكل مباشر في قلة احترام المجتمع الولي لسيادة بلد ما ، ,لكن هذا التحول لم يطرأ بعد أحداث 11من سبتمبر بل تطور في سياق التدخلات الإنسانية في التسعينات ، وعوض عن ذلك يرتكز الجدل الدائر بين

[1] ف فرانسيس فوكوياما بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن 21، **المرجع السابق، ص.**182

اعضاء المجتمع الدولي اليوم حول من يقرر سيادة من يمكن انتهاكا ،وعلى اي أساس ،ولأية اسبلب ؟وإلى أي مدى مدي تبقى السيادة الوطنية الحف الخاص للدولة ـالأمة ،والى اي حد ينبغي ان تتقيد القرارات حولها بالقوانين و الأعراف الدولية ؟...ستجرنا جملة هذه التساؤلات الى ميدان مجموعة مختلفة من قضايا الشعية الديمقراطية مع مع التركيز علىالنظام العالمي وليس على الدول الفردية ،وسيكشف هذا الجدال بونا شاسعا في الراي مابيت الولايات المنحدة وحلفائها الأوربيين فإذا كان الأوربيون متاضمنين مع الولايات المتحدة اثر هجمات11 سبتمبر،قد تزايدت الإنتفادات الأوربية بشكل حاد وملفت وتحولت في كثير من الأحيان الى عداء سافر صوب اللامركيين وبخاصة الفترة التي اعقبت نهاية الحرب على حركة طالبان بافغانستان اواخرعام2001.واتهمت امريك بانفرادها في اتخاذ القرار احادي الجانب حول الكثير من القضايا كالمعاملة السيئة لسجناء القاعدة في معتقل خليج غوانتنامو ،ةالغاء اتفاقية الحد منت انتشار الصواريخ البالستية من طرف واحد ،ورفضها الانضمام الى المحكمة لاهاي الدولية ،وانسحابها من الفاوضات اتفاقية كيوتو لمنع الاحتباس الحراري ،لكن الشرخ الأكبر ظهر في نية امريكا في مهاجمة العراق ،بهدف تغيير النظام وازالة اسحة الدمار الشامل المزعومة و هذا ما أدى الى خلق أكبر تصدع في العلاقات الأوربية الأمريكية وبخاصة منذ أزمة السويس سنة 1956م.

لذلك قام الأوربين المناهضون للأحادية القطبية الأمريكية في انهم يحاولون بناء نظام دولي قائم اساسا على حقيقة القواعد و الثوانين ،ويتماشى وظروف العالم في فترة مابعد نهاية الحرب الباردة التي تقوم على الإجماع و الحوار و التفاوض كأساس لحل النزاعات .

ان الراي القائل بان الامركيين أحاديون ،بينما الأوربيون ملتزمون بنظام عالمي تعددي و توافقي ينطوي بالطبع على قدر كبير من التبسيط. فطالما احتفظت السياسة الخارجية الأمريكية بمكانة مرموقة للبيرالية الدولية /وكانت الولايات المتحدة الأمريكية التي شجعت على قيام عصبة الأمم المتحدة / ومن ثم الأمم المتحدة ، ومؤسسات بريتون وودز ،والإتفاقية العامة للتجارة العالمية : وتشارك أمريكا اليوم في العديد من من المؤسسات الإدارة الدولية في العالم كعضو فاعل ،بلا منازع وتعالج قضايا كثيرة بدءا بوضع المعايير الدولية وقواعد استخدام الطاقة النووية و التعاون العلمي ...وأمن سلامة الطيران المدني والتعاملات المصرقية و استخدام الفضاء الخارجي

ويمكن القول ان الجدل القائم اليوم بين الولايات المتحدة و الحلف الأوربي ناتج عن الأسلب الأخرق الذي تمارسه الإدارة الأمريكية فب التعامل مع حلافائها ،ان جزء كبير من تبرم اوربا بالولايات المتحدة وانزعاجها منها ينبع من أدبيات و أساليب التعامل ،ومتفشل ادارة بوش في التشاور مع حلافائها ،و شرح سياستها و تبريرها ومداهنة الوربين على طريقة الأدارات السابقة ،ثمة اختلاف تحتي أكثر أهمية بين الولايات المتحدة وو العديد من الدول الأوربية حول مصدر الشرعية الديمقراطية على الصعيد الدولي ووراء كل هذه النزاعات الراهنة ،يمكننا القول ان أمريكا تنزع الى الإعتراف بأي مصدر على الشرعية الديمقراطية من شرعية و دستورية الدولة . الأمة/الى الحد الذي تتمتع فيه أية منظمة دولية :الأمم المتحدة بالشرعية ،فإن مر ذللك الى حقيقة أن الأغلبيات الديمقراطية المتخبة بطريقة دستورية صحيحة منحتها تلك الشرعية في عملية تفاوضية بين مختلف الحكومات ،مثل تلك الشرعية يمكن سحبها في أي وقت من قبل الأطراف المتعقدة ،ولاوجود للقانون

الدولي و المنظمات الدولية بمعزل عن هذا النمط من الإتفاق ا, العاقد الطوعي بين الدول ـالأمم ذوات السيادة .[1]

على النقيض من ذلك ،يميل الأوربيون الى الإعتقاد بأن الشرعية الديمقراطية تصدر عن إدارة المجتمع الدولي الأعلى من إرادة وسلطة أية دولة . أمة فردية ،ولا يتجسد هذا المجتمع الدولي ماديا في نظام عالمي ديمقراطي ودستوري واحد ،لكنه مع ذلك يضفي الشرعية علىعلى المؤسسات الدولية القائمة ، والتي ينظر اليها على أنها تجسيد جزئي له ،بهذا لاتعتبر ولادة قوات حفظ السلام في يوغسلافيا سابقا ، مجرد إجراءات تم التفاوض عليها بين مجموعة حكومات لتحقيق غرض معين ، بل تعبيرا أخلاقيا عن إرادة وأعراف المجتمع الدولي.

هذا الراي الأوربي في الشرعية الدولية يوازي بطرق عدة الراي الأوربي في الشرعية على مستوى الدولة . المة .كما أشار نيتلg (nettle. 1968) وهنتغتون(Huntington.1981) ،يتبنى العديد من الدول ،خصوصا في القارة الأوروبية ،مفهوم الدولة باعتبارها الراعي للمصلحة العامة التي تعلو المصالح الخاصة والمختلفة لمواطنيها ، وهذه الدولة المتجذرة عادة في صلب البيروقراطية المهنية الدائمة تميل أحيانا تميل أحيانا الى الوقوف في وجهة الإرادة الشعبية ،لأنها تتمتع برؤية أفضل وأوضح للمصلحة العامة والمشتركة للأمة جمعاء ، على العكس من ذلك لايرى الراي اللبيرالي الذي طرحه "جون لوك"واي يسود الولايات المتحدة تاريخيا ،أية مصلحة عامة بمعزل عن مجموع مصالح

[1] ف فرانسيس فوكوياما بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن 21، **المرجع السابق، ص.**188

الأفراد الذين يشكلون المجتمع ، لذلك تعتبر الدولة خادمة الشعب المطيع ،ويمكن للجماهير الشعبية الديمقراطية تفويض الدولة سلطة تنفيد بعض القرارات الحيوية ،لكن الدولة تحد ذاتها لاتملك او لاتحتفظ لنفسها باستقلالية جوهرية.[1]

لما يُفعل تجسيد هذه الأفكارعلى الصعيد الدولي ،تسهل رؤية الطريق التي ينظر الأوروبيون بها الى مختلف المنظمات الدولية كراع للصالح العالمي المشترك ، والذي يعلو على مشيئة ورغبات الدول ،الأمم الفردية ويبقى مستقلا عنها ،كما تحتفظ الدولة على المستوى الوطني باستقلالية معتبرة ،كذلك ينزع الأوروبيون الى منح الهيئات الدولية سلطة أكبر في تحديد المصالح العالمية المشتركة / على النقيض من ذلك ، يبقى تقويض السلطة في الولايات المتحدة على المستويين الوطني و العالمي أكثر تحديدا ، فإذا لم تخدم مؤسسة دولية مصالح الدولةالأمة المتعينة ديمقراطيا ، يحق للأخيرة تحديد أو تعليق أوسحب مشتركتها فيها.ولذلك ثمة أسباب عديدة للإختلافات القائمة مابين الولايات المتحدة واوربا حول مسألة الشرعية ويجادل روبرت كيغن (kegan.2004)في أن أساس الخلاف يكمن في قوة امريكا وتفوقها النسبي على اوربا ،هذه الأخيرة تحبذ الإلتزام بالقوانين و الأعراف الدولية لأنها أضعف بكثير من امريكا ،في حين تفضل الولايات المتحدة العمل الإنفرادي بدافع السيادة والزعامة على العالم أجمع لأنها أقوى إقتصاديا وتكنولوجيا وثقافيا وعسكريا.[2]

[1] فرانسيس فوكوياما ،بناء الدولة ،مرجع سابق .ص.190
[2] فرانسيس فوكوياما ،بناء الدولة ،مرجع سابق .ص.190

تكمن أسباب الإختلاف المعياري بدورها في جوهر المشروع الأوروبي لفترة مابعد الحرب العالمية الثانية ، اذ ادركت بعد هذه الفترة تحديدا أن ممارسة السيادة القومية بلا ضوابط أو حدود لقد جرت عليها حدود جرت عليها كوارث حربين عالميتين في القرن العشرين الملادي ، وتسعى اتلدول الأوربية تحت اسم الإتحاد الأوربي الى الى طمر تلك السيادات معتمدة على طبقات متعددة من اتلقوانين والأعراف و الأنظمة لمنها من الخروج عن السيطرة مرة ثانية .ويري كوبتشان (kupchan.2002)أن الإتحاد الأوربي هو مجرد آلية لتجميع وتوجيه القوة الأوروبية خارج حدود أوربا ،في الحقيقة منشبه المؤكد بطلان هذا الرأي ،اذ يرى الأوربين أن الغرض من الإتحاد الأوربي هو مجاوزة سياسات القوة كلية، ان القارة التي اخترعت فكرة الدولة الحديثة القائمة على سلطة مركزية / وعلى قدرة استخدام القوة العسكرية ازالت جوهر الدولة من هويتها ، وهذا ماحدث في المانيا اكثر من اي مكان آخر حيث جرى بناء هوية ما بعد الحرب: كما وضح بيتر كاتزينستاين (Katzenstein.1997)،على أساس مشروع معادي للسيادة ، ومنذ ذلك التاريخ تم تحديد حرية الحركة القومية الألمانية عبر طباقات متعددة من الكوابح والقيود الدولية ، وعلى رأسها الإتحاد الأوروبي بالإضافة الى مختلف المظمات الدولية وصولا الى الأمم المتحدة ، لسنوات طويلة بعد الحرب العالمية الثانية ، علم الألمان أبناهم على عدم رفع العلم الألماني وعدم تشجيع الفرق الألمانية بصخب شديد في الملاعب كرة القدم / لذلك يبدو نوع الوطنية الذي أظهره الأمركيون بعد احاث 11من سبتمبر غريبا على الألمان ،بل في الواقع كريها و قليل الذوق بالنسبة لهم. [1]

[1] فرانسيس فوكوياما ،بناء الدولة ،مرجع سابق، ص ص 193.192.

وتختلف نظرة الأمركيين صوب الدولة والسيادة الى حد بعيد ،و يفسر المفكر "سيمور مارتن ليبست" في سلسلة كتبه كيف أن الولايات المتحدة كانت على الدوام أكثر غرابة ونأيا من باقي الديمقراطيات المتقدمة ، وكيف ان سياستها ومؤسساتها تختلف بنواح مهمة عن مثيلاتها في اوربا وكندا واستراليا ونيوزلاندا و اليابان ، هناك مجموعة اختلافات مطردة تفصل أوربا عن كيان آخر سواء من حيث موقها تجاه دولة الرفاه و الرعاية الإجتماعية او الجريمة المنظمة أم الأنظمة أم التربية و التعليم أم السياسة الخارجية ،فهي تبقى بشكل متسق معادية للدولة وفردانية وأقل تدخلية وأكثر إيمانا بالمساوات من باقي الديمقراطيات .

ويمتد هذا الإحساس بالإستثنائية يمتد الى شرعيتها ومؤسساتها الديمقراطية ، لقد قامت الولايات المتحدة ، بعكس معظم المجتمعات القديمة في اوربا ، على أساس فكرة سياسية ،ومن جهة اخرى يختلف الأميركيون و الأوربيون في آرائهم حول مصدر الشرعية على الصعيد الدولي ،فيعتقد الأميركيون انها متجذرة في ارادة الأغلبية الديمقراطية في الدول ،بينما ينزع الأوروبين الى الإعتقد باتنه يتاسس على مبادئ العدالة العلى قيمة من قوانين و ارادات الدول الامم كافة.

الخاتمة

الخاتمة :

ما يكن استخلاصه و قوله مما تقدم ، أن في مطلع عام 1989 وعلى خلفية الأحداث المتسارعة في القطب الشيوعي من العالم، كتب محلل وباحث سياسي أمريكي مغمور اسمه "فرانسيس فوكوياما" مقالًا نُشر في مجلة المصلحة الوطنية الأمريكية تحت عنوان "نهاية التاريخ"، معتبرا ان الديمقراطية والليبرالية الغربية انتصرت على كل الأشكال الأخرى من الحكم في العالم، وجد المقال ترحيبًا كبيرًا من قِبل السياسيين والنقاد وخاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي؛ ما شجع فوكوياما على التوسع أكثر في صياغة أفكاره وطرحها في كتاب سماه "نهاية العالم والإنسان الأخير "والذي نشر في عام 1992، في كتابه هذا يقول إن الديمقراطية الليبرالية هي الشكل الوحيد الناجح للحكم في عالمنا الحديث اجتماعيًا واقتصاديًا، وليستمر هذا النظام لابد من إصلاحات اقتصادية جذرية لتحويل السوق إلى ساحة ديمقراطية حرة موازية للديمقراطية السياسية.

ولكن توقعات فوكوياما وغيره من المحللين لم تكن في مكانها، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم تتمكن الديمقراطية الغربية من اجتياح العالم والانتصار على النُظم السياسية الأخرى، ولم تؤد الإصلاحات الاقتصادية إلى إحداث تغييرات جذرية في المجتمعات غير الغربية، فالصين مثلًا كانت تشهد نموًا اقتصاديًا باهرًا منذ الثمانينات بعد الإصلاحات الجذرية وفتح سوقها أمام المستثمرين الأجانب، ولكن هذا النمو والانفتاح لم ينعكس على النظام السياسي هناك، فالحزب الشيوعي الحاكم "حزب الشعب الصيني" احتفظ باحتكاره للسلطة كل هذه السنوات بدون أي نية لتغيير طرق

إدارة الدولة أومجاراة الغرب في طرقه الخاصة للحكم، ومن جهة أخرى تظل روسيا رغم تبنيها لنظام التعددية الحزبية وديمقراطية الانتخابات وتخليها عن أطماعها الشيوعية التوسعية إلا أنها تظل دولة مركزية قمعية وهذا حال الكثير من دول أسيا وأمريكا الجنوبية، أما أفريقيا فلاتزال تعاني من مشكلة بناء نُظم حكم قوية.

فما الذي حدث لنظرية انتهاء التاريخ؟، لماذا فشلت الإصلاحات الاقتصادية لقيادة الدول نحو ديمقراطية سياسية حقيقية؟ لماذا نجحت دول لا تمتلك الكثير من الموارد الاقتصادية على تبني ديمقراطيات حقيقية في حين فشلت دول غنية فشلًا ذريعًا في هذا المجال؟ فما السبب؟

بعد أن فشلت نظريته السابقة، عاد فوكوياما ليصيغ أفكاره من جديد باحثًا عن إجابة أكثر رصانة من كتابه الأول، فقام بمراجعة عميقة وصارمة لتاريخ الأنظمة السياسية في العالم منذ العصور الحجرية حتى يومنا هذا، متطرقًا إلى الحضارات البشرية البدائية مرورًا بإمبراطوريات الصين والهند والروس وصولًا إلى ظهور الإسلام وتأثيره على الحضارات القائمة ومتدرجًا بعدها إلى سقوط الأندلس وظهور القوى الاستعمارية الغربية واكتشاف شمال وجنوب أمريكا.

وبعد جهد طويل نشر فوكوياما بحثه في مجلدين أولهما تحت عنوان "أصول النظام السياسي: من ما قبل الإنسان حتى الثورة الفرنسية"، نُشر في 2012 والثاني تحت عنوان: "النظام السياسي والتدهور السياسي: من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية"، نشر في 2014، هذان الكتابان يعتبران أهم ما تم كتابته حتى الآن في علم التطورات السياسية والأنظمة الحاكمة، فهذا العمل الجبار

ينظر إلى كل العوامل التي قادت شعوب العالم إلى انتهاج نهج معين لتحكم نفسها به، أهم ما جاء في بحثه هو أن أي نظام من هذه النظم التاريخية في العالم كان دائما نابعًا ومتجذرًا من تاريخ مجتمعه بحيث لا يمكن زرع نظام معين في بيئة غير صالحة له تاريخيًا.

يعترف فوكوياما في كتابيه الأخيرين أن التاريخ أعمق وأكثر تعقيدًا مما تصوره سابقًا، فهو لا يتحدث عن نهاية للتاريخ بل عن تاريخ مستمر وذي جذور عميقة نحو هدف معين، نظريته الجديدة يمكن اختصارها بعبارته "الوصول إلى الدنمارك"، ولا يعني بها دولة الدنمارك نفسها ولكن نظام حكمها الديمقراطي وتعدديتها الحزبية والحريات الليبرالية، بمعنى كيف وصلت الدنمارك وغيرها من الدول الديمقراطية إلى ما هي عليه اليوم وكيف تخلصت من القبلية والمحسوبية والظلم إلى دولة ليبرالية لا تميز في طريقة تعاملها مع مواطنيها عرقيًا أو دينيًا أو أيديلوجيًا؟

والسؤال هو كيف تجعل دول مثل العراق وسوريا والصومال واليمن وليبيا وغيرها من دول هشه إلى دول متحضرة وديمقراطية مثل الدنمارك وبريطانيا وفنلندا وغيرها من دول الغرب؟ وكيف نقيس مدى نجاحها في إصلاح ذاتها؟ يجيب فوكوياما فيقول إن أي نظام سياسي ناجح يجب أن يقوم على ثلاث أسس ثابتة وهي:

-دولة قوية ذات نفوذ في كل المجالات.

-سيادة القانون وتساوي الجميع أمامه.

- ✓ فالديمقراطية بالنسبة له تعتبر تحصيل حاصل لهذه العوامل الثلاث، فلو كانت الحكومة قادرة على ممارسة نفوذها بكل قوة في جميع أرجاء الدولة، وكانت سيادة القانون فوق كل شيء حيث يقف الكل متساوين أمامه، وكانت هناك مساءلة إجرائية حقيقية للحكومة وموظفيها فهذا كله يضمن تدرج الدولة ولو ببطء نحو تبني نظام ديمقراطي حقيقي تعددي منفتح على كل أطياف النسيج الأيديلوجي والعرقي للدولة
- ✓ يشرح فوكوياما أيضًا أهمية العودة إلى النُظم المحلية التي كانت قائمة في بعض الدول قبل الاستعمار، فأفريقيا وبعض دول شرق أسيا كانت لديها نُظم "قبلية" محلية كانت تدير أمورها، فبعض قبائل أفريقيا مثلًا كانت تتمتع بنظام قبلي ديمقراطي حيث يتم اختيار "شيخ" للقبيلة من خلال ممثلي المجتمع، في نظام قائم على تنصيب ممثلي للمجتمع (شيوخ القبيلة) يحق لهم مناقشة مشاكلهم في مجلس خاص يمكن اعتباره "مجلس الشيوخ" ويكون القرار الأخير بيد شيخ القبيلة والذي لا يمكنه أن يتجاوز ما أجمع عليه مشايخ القبيلة، ولو فعل هذا وتجاوزهم في قراراته، يتم عزله وأحيانًا طرده من القبيلة ويتم استبداله بآخر.
- ✓ الاستعمار لم يفهم أن أفريقيا وغيرها تتمتع بديمقراطية محلية ولم يدرك أن قادة هذه المجتمعات لا يمكنهم اتخاذ قرارات تخالف آراء ممثليها، بل جاء وانتزع كل هذه الحقوق والحريات ووضع عليهم ديكتاتوريات استبدادية ليسهل عليه التعامل مع ثروات هذه البلاد ليسخرها في خدمة مصالحه الخاصة، فالاستعمار كان ينظر إلى هذه الدول والمجتمعات على أنها مجرد كنوز ثمينة يجب استنزافها بأقصى سرعة قبل انتهاء زمن التوسعات الإمبريالية.

- ✓ ما تعيشه بلدان العالم الثالث اليوم ليس سوى محصلة لتدخل الاستعمار فيها وخروجه السريع منها قبل بناء نُظم حكم راسخة وعادلة في قضائها ومساءلتها لموظفيها، فالحل في نظر فوكوياما هو العودة إلى تاريخ هذه المجتمعات والبناء على أسس متجذرة في تقاليد وعادات السكان الأصليين لهذه الدول قبل المسير قُدمًا نحو الدنمارك، هذا سيأخذ الكثير من الوقت والجهد، فكما ظهر لنا في تاريخنا الحديث في أفغانستان والعراق وغيرها من المناطق لا يمكننا استيراد نُظم حكم مصنعة بالخارج وتفعيلها في بيئة غير مهيئة لها، يحذر فوكوياما فيقول: "علينا أن نكون حذرين من الغرباء الذين يأتون إلينا بهدايا الحداثة وبناء المؤسسات."
- ✓ من جهة أخرى يشكك فوكوياما في مزاعم من يقولون إن الإسلام غير متوافق مع الديمقراطية، حيث يشرح مفهوم الشورى وكيف تم اختيار الخلفاء الراشدين وكيف أن دول إسلامية عديدة مثل تركيا وإندونيسيا وماليزيا وغيرها تبنت الديمقراطية والتعددية الحزبية، ثم يتطرق للربيع العربي ويصفه بأنه أشبه ما يكون بما شهدته أوروبا من فوضى وتقلبات سياسية في القرن الثامن عشر الأمر الذي قاد أوروبا لبناء مؤسساتها السياسية الحديثة. يصر فوكوياما فيقول" :الإسلام ليس عدوًا للديمقراطية"، ثم يشرح كيف أن الأحزاب السياسية الإسلامية كانت أحرص من غيرها على الديمقراطية، فالليبراليون تحالفوا مع العسكر والأنظمة الاستبدادية السابقة حرصًا على مصالحهم الخاصة بعد أن فشلوا في مجاراة الإسلاميين عبر صناديق الاقتراع.

الأمر الذي قد يصدم الكثيرين في دراسة فوكوياما هو أنه يتبنى مفهوم مغاير لكل ما كان متعارفًا عليه في الطرق الكلاسيكية لبناء الدول، فعادة يتم بناء مؤسسات شبيهم بنظيراتها الغربية وبعدها يتم ترك الأمور للقادة المحليين ليحلوا مشاكلهم باستخدام هذه الأدوات المستوردة، وهذا ما فعله الأمريكان بعد حل نظام صدام حسين في العراق واجتثاثهم لكل مقومات الدولة والبناء دولة جديدة على أرضية فارغة بعيدة عن عادات وتقاليد وتاريخ العراق وأهله، وها نحن نرى كيف يتدهور هذا النظام المصطنع والمجبور على العراقيين.

- ✓ فوكوياما يرى أن الديمقراطية ليست أهم شيء في الدولة فأهم منها هو بناء دولة قوية قادرة على حكم البلاد بشكل فعّال حتى لو كانت ديكتاتورية وذات حزب واحد، ويعطي أمثلة عديدة لشرح نظريته هذه؛ فاليابان وكوريا الجنوبية وحتى تنزانيا كانت دول ذات حكم ديكتاتوري شمولي قوي قبل أن تتدرج نحو الديمقراطية، وعليه فإنه يرى تأجيل الديمقراطية حتى تقوم دولة قوية قادرة على النهوض بالدولة اقتصاديًا حتى تتقلص الفجوة العميقة بين الفقراء والأغنياء ويكون هناك طبقة أخرى قوية في المجتمع تسمى "أصحاب الدخل المتوسط"، هذه الطبقة الوسطى هي وحدها القادرة على تفعيل عجلة السير نحو الديمقراطية، وكلما كثر عدد هذه الطبقة ونضجت فكريًا كلما تضاعفت فرص تغيير النظام الديكتاتوري إلى نظام تعددي ديمقراطي.
- ✓ ففقراء أوروبا لم يصنعوا الديمقراطية في بلادهم، بل صنعها أصحاب المصالح الوسطى والذين حاولوا تقليص الفجوة بينهم وبين الأثرياء والأسر الحاكمة، ولأنهم كانوا مصممين على الحد

من نفوذ الأثرياء، قاموا بالمطالبة بتعديلات جذرية للسماح لهم بالمشاركة في الحكم واتخاذ القرارات تحت شعار "لا ضرائب بدون تمثيل برلماني"، وهذا ما دفع بعجلة التنمية السياسية والاقتصادية في الغرب ولكن بعد عقود من العمل الدؤوب والمتدرج نحو بناء مجتمعات ليبرالية تؤمن بالحرية والمساواة.

في منتصف الكتاب الثاني، يبدأ فوكوياما للتطرق إلى مشكلة التدهورات السياسية في الأنظمة الديمقراطية نفسها، فهو يعتبر الديمقراطية سلاح ذي حدين يمكن أن يكون إيجابيًا وسلبيًا في نفس الوقت، ولكن مع مرور الوقت يبدأ الجانب السلبي في النمو بشكل متسارع حتى يصبح سببًا للتدهور السياسي في الدولة، بحيث لا تتمكن الحكومة من ممارسة عملها بشكل فعّال بسبب العقبات الديمقراطية القائمة أمامها.

- ✓ فالديمقراطية تفتح الباب على مصراعيه أمام كل من لديه رأي أو انتقاد وتعطيه الحق في التعبير عن آرائه بشكل سلمي وقانوني، فتقوم بعض الجمعيات الخاصة وجماعات الضغط باستغلال هذه الحريات فتنشأ تحالفات قوية فيما يعرف بجماعات الضغط أو لوبيات وتعرقل قوانين قد تكون مفيدة للبلاد بشكل عام ولكن مضرة ببعض مصالح هذه الجماعات، فيكون الشعب ومصلحة البلاد رهينة لمصالح هذه القوى.
- ✓ يناقش فوكوياما مشكلة اللوبيات المختلفة في أمريكا ويوضح كيف عرقلت الكثير من القوانين بشكل ديمقراطي، كما يستدل أيضًا بجماعات الضغط القوية في بلدان ديمقراطية عديدة مثل

الهند والتي تعجز حتى الآن عن تطوير بنيتها التحتية وخاصة الطرق وسكك الحديد بسبب تعارض هذه المشاريع مع المصالح الخاصة للقوى الفردية والمتمثلة في أصحاب الشركات العملاقة واللذين يمولون لوبيات خاصة تقوم بخدمة مصالحهم.

- ✓ كحل لهذه السلبيات، يقترح فوكوياما نظامًا أقل ديمقراطية أو بمعنى آخر نظامًا يمنح المزيد من الصلاحيات للحكومة بحيث لا تكون رهنًا لضغوط اللوبيات، في نفس الوقت يشير إلى أهمية تنظيم هذه الجماعات كي لا تكون دولة في داخل الدولة نفسها، فالتعامل معها يجب أن يكون صارمًا ولكن بشكل قانوني لا يسلب حقوقهم الديمقراطية على الاعتراض وإبداء آراء مغايرة للنظام الحاكم.

يعتبر الكتابان "**أصول النظام السياسي**: من ما قبل الإنسان حتى الثورة الفرنسية" و"**النظام السياسي والتدهور السياسي**: من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية"،من أهم ما كُتب حديثًا عن تاريخ التحولات السياسية في العالم، يشرح فوكوياما كيف وصل الإنسان الحجري إلى فكرة الديمقراطية والتقاسم السلمي للسلطة، الإنسان بطبيعته اجتماعي ولكن في نفس الوقت عُدواني يشك في من حوله ويحتاج للكثير من الوقت والصبر ليثق فيمن حوله وهذا ما يجعل الإنسان مستعدًا لتقنين كل شيء لينظم حياته ويحافظ على حقوقه الأمر الذي بدوره ساعده على بناء الحضارات القديمة.

ما نحتاج إليه اليوم هو العودة إلى جذورنا التاريخية العميقة لفهم مشاكلنا الحالية، والتفكير بشكل أعمق في سؤال كيف وصلنا إلى هنا؟ وكيف نصل إلى الدنمارك؟ فالوضع الحالي لعالمنا المتسارع

يقتضي فهمًا أعمق للتاريخ لنتجنب تكرار الأخطاء السابقة أو البحث عن حلول مستوردة غير قابلة للتطبيق في مناطقنا الخاصة، فبعض الديكتاتوريات قد تنجح في بناء دول قوية سياسيًا واقتصاديًا وقد يقود هذا النجاح نحو ديمقراطيات طويلة الأمد بعد بزوغ طبقة متوسطة الدخل من الشعب تقود عجلة الديمقراطية مثل ما حدث في اليابان وتنزانيا وغيرها، وبعض الديمقراطيات قد تقود البلاد إلى حروب أهلية أو إلى كساد اقتصادي وتنموي بسبب عجزها عن اتخاذ القرارات الصحيحة وتنفيذ مشاريعها بحرية.

المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

الصحاح:

1. سنن أبو داود، كتاب الأدب، باب في كراهية التمادح، وقم 4806.
2. صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب (ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبدا شكورا" رقم 3162،
3. صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب أدبي أهل الجنة منزله فيها.

القواميس والمعاجم:

4. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982.
5. ربغ دانيال، سبيل معجم (فرنسي عربي) مكتبة لاروس باريس 1983.
6. عبد المنعم حنفي، "المعجم الشمال للاصطلاحات الفلسفية" مكتبة مدواي، القاهرة، ط، 3، 2000.
7. الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، غزة، فلسطين ط 8، 2005
8. لسان العرب، ابن منظور ، دار ناصر للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الجزائر، د ط، 2003
9. مداس فاروق، قاموس المصطلحات دار مدني، الجزائر، 2003.
10. معجم القانون. مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، ط 1، 1981

المصادر والمراجع باللغة العربية

11. أ. الحمراوي محمد عبد الفتاح، السياسة الخارجية الصينية، مقالة منشورة بتاريخ 15 سبتمبر 2008، مجلة جامعة الاسكندرية.

12. اسماعيل صبري عبد الله، الكوكب الرأسمالية، المرحلة الإمبراطورية، كتب مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط، 1، 1999.

13. الجابري محمد عابد، "قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، ط، 2، 2003.

14. د جوتيار محمد رشيق صديق، "*المسؤولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسية لحقوق الإنسان*"، دار المطبوعات الجامعية، جورج عوض، الإسكندرية، 2009.

15. د. الحمامي وليد خليل، "*الأمن القومي العربي، وإشكالية الأمن الدولي مجموعة أعمال المتقى الدولي: النظام الدولي الجديد ومصالح الدول عالم الثالث*"، جامعة البليدة، الجزائر، 24-26 ماي 1993م،.

16. د. السيد عبد المنعم المراكبي، "*التجارة الدولية وسيادة الدولة، دراسة لأهم التغيرات التي تحقق سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية*"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

17. د. المخادمي عبد القادر رزيق، "*النظام الدولي الجديد الثابت...والمتغير*"، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة بن عكنون، الجزائر، ط: 1، 2006.

18. د. المهيري سعيد عبد الله، "*النظام العالمي الجديد والعالم الإسلامي*"، رسالة التقريب، العدد 27،

19. د. ببوقين محمد، "أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2005.

20. د. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.

21. د. عمراني عبد المجيد، محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي، دار منشورات الحبر، الجزائر، ط1، 2008.

22. د. عودة جهاد، "*النظام الدولي، نظريات وإشكاليات*"، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ط:1،الجزائر.

23. د. غازي حسن صباريني، القانون الدولي العام،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2007

24. د. غضبان مبروك، "*المجتمع الدولي، الأصول، التطور والأشخاص*"، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

25. د. غضبان مبروك، "*المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص*"، القسم الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1994.

26. د. محمد الدجاني، د. منذر الدجاني، الحكم والإدارة، جامعة القدس، فلسطين، 2000.

27. د. محمد نصر مهنا، "*مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير*"، المكتبة الجامعية، الأزاريطة، الإسكندرية، 2000.

28. د. مقدادي محمد، "*العولمة رقاب كثير*" المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، 2000م.

29. د. منذر محمد،"*مبادئ في العلاقات الدولية، من النظريات إلى العولمة*"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، ط: 1، 2002.

30. د. مهنا محمد نصر، "*مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير*"، المكتبة الجامعية، الازاريطية، الإسكندرية، 2000.

31. د. نظام بركات، "*تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي، المعرفة*"، 2002.

32. د. نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر، مصر، 1999.

33. د. وهبة الرحيلي، أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، المكتبة الأنجلوساكسونية، القاهرة، مصر، د ط، 2003

34. السيد ياسين، "في مفهوم العولمة"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربيةّ، العدد، 228، 1988.

35. صادق جلال العظم، ما العولمة؟" دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، ط، 1، 1999.

36. عبد الكريم فؤاد، الأسرة والعولمة، مجلة البيان، العالم الإسلامي تحديات الواقع واستراتيجيات المستقبل، ط، 1، 2006.

37. فتحي عبدالكريم، الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة، 2000.

38. فرانسيس فوكوياما ،"نهاية الإنسان"، عواقب الثورة البيوتكنولوجية، ت. د.أحمد مستجير، اصدارات سطور، بيروت، ط:1، سنة 2002م.

39. فرانسيس فوكوياما ،مقالة :عشر سنين على نهاية التاريخ ، ترجمة المنصف الشنوني، دار الثقافة العربية، المجلس الوطني الكويت ،سنة 2002

40. فرانسيس فوكوياما بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن 21.

41. فيصل عباس ،العولمة والعنف المعاصر ،جدلية الحق والقوة، لبنان، 2008

42. القانون الدولي في الشريعة الإسلامية ص 124، والإسلام والعلاقات الدولية في السلم والحرب.

43. نهاية التاريخ: المقولة التي قال بها هيجل ترددها المفكر الأمريكي من أصول يابانية فوكوياما

44. هيجل فريديريك، أصول فلسفة الحق"، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة ميلولي، دون تاريخ.

45. وهبة الزحيلي، العلاقات الدولية في الإسلام مقارنة بالقانون الدولي الحديث، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع – سوريا، د ط، 2010

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

46. Andrew Bast (2011" .(Francis Fukuyama Book: Origins of Political Order."*Newsweek* .May 24 2015.

47.Andrew Leigh (2000".(Review of Francis Fukuyama, "The Great Disruption:Human Nature and the Reconstitution of Social Order" ."Australian Journal of Political Science .May 19 2015.

48.Anthony Gottlieb ."New York Times .May 19 2015

49.Dahrendorf (1990(Reflections on the revolution in Europe p. 37

50.Francis Fukuyama (1999".(Social Capital and Civil Society."IMF May 24 2015.

51.Francis Fukuyama (1999".(The Great Disruption ."The Atlantic May 17 2015.

52.Francis Fukuyama (2006".(America at the Crossroads ."Yale University Press .May 18 2015.

53.Francis Fukuyama (2006".(The 'end of history' symposium: a response" .Open Democracy .May 17 2015.

54. Francis Fukuyama (2008-11-03" .(Francis Fukuyama ."The American Conservative

55.Francis Fukuyama (2011".(The West Has Won ."The Guardian May 16 2015.

56.Francis Fukuyama (2013".(The Origins of Political Order."MISTRA .May 19 2015.

57.Francis Fukuyama ."The Freeman Spogli Institute for International

58.Francis Fukuyama, "Reflections on the End of History, Five Years Later", History and Theory 34, 2: World Historians and Their Critics (May 1995):

59.Francis Fukuyama .The Origins of political order : from prehuman times to the French revolution .Farrar, Straus and Giroux

60.G. John Ikenberry (1996".(Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity."Foreign Affairs .May 17 2015.

61.G. John Ikenberry (1999".(The Great Disruption: Human Nature and the Reconstitution of the Social Order."Foreign Affairs .May 19 2015.

62.G. John Ikenberry (2011".(The Origins of Political Order: From Prehuman Times to the French Revolution."Foreign Affairs May 28 2015.

63.History and Theory 34, 2: World Historians and Their Critics (May 1995)

64.Louis Menand (2006".(Breaking Away."The New Yorker May 28 2015

65.Nicholas Wroe (2011".(History's pallbearer ."The Guardian .May 16 2015

66.Paul Berman (2006" .(Neo No More ."New York Times اطلع عليه بتاريخ .May 18 2015.

67.Peter Lindsay (2014".(Trust and the Bottom Line."Jstor .May 17 2015

68.Robert Boynton "Francis Fukuyama: The Neocon Who Isn't ."Robert Boynton .May 16 2015.

69.Ronald Bailey (2004".(Transhumanism: The Most Dangerous Idea."?Reason .May 17 2015.

70.Saad Eddin Ibrahim (2006" .(Politico-religious cults and the 'end of history ."'Open Democracy May 17 2015.

71.Saad Eddin Ibrahim (2006" .(Politico-religious cults and the 'end of history ."'Open Democracy May 17 2015.

72.Stephen Moss (2011".(Francis Fukuyama: 'Americans are not very good at nation-building."'The Guardian .May 16 2015 .

73.Studies at Stanford University .Stanford University .March 9, 2011.

74.Wade ،Nicholas (Apr 2, 2002" .(A Dim View of a 'Posthuman Future ."'The New York Times .Mar 17, 2011

75.Walter Russell Mead (2006" .(America at the Crossroads: Democracy, Power, and the Neoconservative Legacy ."Foreign Affairs .May 20 2015.

76.Wroe ،Nicholas (May 10, 2002".(History's Pallbearer ."The Guardian. Guardian Media Group

77.You, Jong-sung (2003".(A Study of Social Trust in South Korea ."Harvard University .May 28 2015.

المجلات والمقالات:

78. حسن حنفي. ما العولمة .دار الفكر المعاصر .دمشق.سوريا،.1999.

79. د. أحمد عبد الغفور، العولمة، مقال منشور بمجلة جامعة بغداد، العراق، 2001

80. د. أحمد يوسف أحمد، "السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية، قيود متزايدة وتحديات شاقة"، جامعة الدول العربية، (مجلة).

81. د. بوبوش محمد، "أثر التحولات الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية"، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2008.

82. د. حلاوة ليلى، "السيادة" جدلية الدولة والعولمة"، مصر 2008/05/08.

83. د. حماش بسام نبيل، "النظام العالمي الجديد، واقعه وأفاقة"، مجلة الحرس الوطني العسكرية، 2007/01/01م.

84. د. خليل حسين، "السيادة في النظام الدولي الجديد، شبكة المعلومات السورية القومية الاجتماعية"، 2001/05/20م.

85. د. دفيف حسن علي، "مستقبل الشرق الأوسط في ضوء النظام الدولي الجديد"، جريدة الصباح.

86. السيد ولد آباه ، أستاذ الفلسفة والدراسات بجامعة نواكشوط ، اتجاهات العولمة ، مقال منشور سنة 2001، مجلة فوكو، بيروت.

المواقع الإلكترونية:

87.http://ar.wikipedia.org
88.http://m.ankido.us
89.http://webcours.blogspot.com
90.http://webcours.blogspot.com
91.www.algérie.com
92.www.annabaa.org